جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل.م.د
تخصص: حقوق

دور الأحزاب السياسية في تفعيل الديمقراطية

من إعداد:
❖ بوقصة سيف الدين
❖ بوشيبان هشام

إشراف الأستاذ :
❖ بوخالفة غريب

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
بوخالفة غريب	أستاذ محاضر قسم ب	مشرفا و مقررا
معمر بوخاتم	أستاذ مساعد قسم أ	رئيسا
شنيخر هاجر	أستاذ مساعد قسم أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

مـقـــدمـــــة:

إن التطور الحاصل في النظم السياسية عبر دول العالم قد أفرز اهتماما بالغا بإرساء الديمقراطية في العصر الحديث، و جعلها أساسا للحكم و استتاب أموره، كما أنه لن يتأتى ذلك إلا بوضع نظلم سياسي يضمن إشراك الجماهير في صنع القرارات السياسية، و تمثيلهم عن طريق الأحزاب السياسية كمبدأ وجوبي للممارسة الديمقراطية، ذلك اعتبارا أن الحزب السياسي هو الإطار المنظم و المضبوط لأي نشاط سياسي تتحدد فيه الأفكار و المصالح و يسوده الانسجام المدروس وفق برنامج يهدف من ورائه أصحابه إلى تولي السلطة، و عليه فكلما تعدد الأحزاب سادت العدالة في تمثيل كل فئات الشعب الواحد.

يقول " آزمن" أستاذ الفقه الدستوري في فرنسا " أن لا حرية سياسية بدون الأحزاب" و يرى من جهة أخرى الفقيه النمساوي كلسن بأن العداء نحو الأحزاب يخفي من وراءه عشاءا للديمقراطية ذاتها.

يظهر من خلال من سبق أن الحرية السياسية لا تتحقق إلا وفق النظام الحزبي، و أن الديمقراطية و الأحزاب السياسية وجهان لعملة واحدة، و نستنتج بالمقابل أو الوحدوية الحزبية و السياسية هي نظام مغلق على أفراد الحزب الواحد و مجحف للديمقراطية التي تجسد في معناها الحقيقي حرية الشعوب و سيادتها.

لقد ظهر النظام الحزبي عبر العالم بعدة أشكال منها نظام الحزب الواحد، و نظام الثنائية الحزبية و نظام تعدد الأحزاب.

و قد عرفت الجزائر نظام تعدد الأحزاب قبل و أثناء الثورة التحريرية أين كانت برامجها تبحث عن طرق للسيادة أو التحرر أو الاستقلال من الاستعمار الفرنسي، كنجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري الذي تحول إلى حركة الانتصار للحريات

الديمقراطية، و الحزب الشيوعي، و حزب العلماء المسلمين بإتباعها اتجاها إيديولوجيا عقائديا.

أما اعتماد الجزائر للتعددية الحزبية بمعناها المعاصر لم يتم إلا حديثا، فبعد الاستقلال اختارت سياسة الحزب الواحد، أين تجسد ذلك النظام في المادة 23 من دستور 1963 التي اعتبرت حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب الطليعة في الجزائر، غير ن هذا الدستور لم يعش طويلا لما شهدته البلاد من أزمات في الساحة السياسية ثم تلتها عملية التصحيح الثوري (الانقلاب العسكري) في جوان 1965.

هذه الأحداث أدخلت البلاد في مرحلة لا دستورية كان عمادها مؤسسات الحزب الواحد، ثم جاء بعدها دستور 22 نوفمبر 1976 الذي أقر الاشتراكية، و لم يأت بجديد حيث نص في المادة 94 بأن النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد.

تعتبر الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 أول انتخابات تعددية اعتمدت على النظام الحزبي المختلط و أسفرت عن نتائج غير متوقعة نظرا لنتيجة الفوز بأغلبية المقاعد التي حققتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة.

من هذا المنطلق كان من الضروري أن نشير إلى أن الأحزاب السياسية لها دور كبير في تغيير الفكر السلطوي للنظام السياسي نحو تفعيل أسس و مبادئ الديمقراطية و التي كان لزاما على الأحزاب السياسية السعي نحو تفعيلها.

و حتى يتسنى لنا دراسة هذا الموضوع شاملة و كاملة كان من الضروري أن ننطلق من التجربة العربية و الجزائرية في سبيل التحول الديمقراطي نحو ديمقراطية فعالة لمعرفة الغاية من التحول الديمقراطي و كذا الكشف عن صور و أشكال تعامل الدولة مع تطورها من خلال تفحيص و تحليل الطريق التي سلكتها الجزائر في هذا الجانب.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب موضوعية: كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يثار حولها الكثير من التساؤلات و الاشكالات التي تتطلب الإجابة عليها حتى نتمكن من الوصول إلى فهم طبيعة العملية السياسية في الجزائر و بالتالي فهم طبيعة النظام السياسي القائم و المنطق الذي يحكمه و الآليات التي يعتمدها في الحفاظ على بقائه و استمراره.

الأسباب الذاتية: تنبع من ميل شخصي إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر حتى يمكن المساهمة و لو بالقليل في بلورة التصورات التي تساهم في عملية تفعيل الديمقراطية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

بعد 30 سنة من استقلال الجزائر عرفت الجزائر نظام الحزب الواحد في 23 فيفري 1989 أقرت مبدأ التعددية السياسية و إعطاء الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي و فتح المجال أما المجتمع المدني.

لذلك فالإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع هي:

إلى أي مدى نجحت الأحزاب السياسية في تفعيل مبادئ التحول الديمقراطي في سبيل تكريس و إرساء معالم الديمقراطية؟

من خلال هذه الإشكالية يتبادر للذهن تساؤلات فرعية عديدة منها:

-ما هي نتائج التحول من الأحادية إلى التعددية الحزبية في تكريس مبادئ الديمقراطية؟.

-هل استطاعت القوانين الضابطة للنشاط الحزبي أن لا تأثر على حرية العمل الحزبي؟.

ما هو أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي و النظام الحزبي على الجزائر؟.

مناهج الدراسة

المنهج التاريخي: لمعرفة الظروف المحيطة بظهور التعددية الحزبية و تطور الأحداث التي نقلتها من ظاهرة غريبة عن دولة شمولية إلى شعار و حل لا مناص من تغييره و إلقاء الضوء على خلفيات التحول الديمقراطي و تتبع مراحله.

المنهج المقارن: و أخذنا به في بعض مراحل البحث الذي تطلب نوعا من تقييم التجربة القانونية للتعدية الحزبية في الجزائر لمقارنتها ببعض قوانين الدول التي سبقتها في هذا المضمار.

صعوبات الدراسة: في حقيقة الأمر فإن صعوبة إشكالية التحول الديمقراطي و تفعيله تحت سعي الأحزاب السياسية في الجزائر تتمثل في صعوبتان هما:

1/حساسية الموضوع و خطورته.

2/شمولية البحث و سعته.

3/صعوبة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و هذا راجع لسببين و هما نقص المراجع من جهة و غياب الدراسات التي تطرقت لهذا الجانب.

و للإحاطة بالموضوع حيز الدراسة قسمنا مضمون الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: هو بمثابة إطار نظري عام يهدف إلى تسليط الضوء على القضايا النظرية لظاهرة التحول الديمقراطي و كذا فكرة الأحزاب السياسية التي جاءت بمنحنى تغييري لتكريس معالم الديمقراطية

الفصل الثاني و قد تطرقنا فيه إلى فكرة الأحزاب السياسي على الصعيدين العربي و الوطني و كذا مدى نجاح هذه الأحزاب في تفعيل الديمقراطية، و هل كان للأحزاب و التغيرات السياسية التي عرفتها الجزائر دورا فعالا في تكريس الديمقراطية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي

المبحث الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية:

يتناول هذا المبحث في المطلب الأول التأصيل النظري لمفهوم الأحزاب السياسية حيث يتعرض إلى مفهوم الحزب السياسي في الفكر الليبرالي والفكر الماركسي والفكر العربي ,ثم يتطرق في المطلب الثاني إلى تصنيف الأحزاب السياسية ,وفي المطلب الثالث يرصد وظائف وادوار الأحزاب السياسية .

المطلب الأول : التطور التاريخي للأحزاب السياسية :

يستعرض هذا المطلب مفهوم الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي والفكر الماركسي والفقه العربي[1]

تعريف الحزب السياسي :

المعنى اللغوي و المعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية .

أ- المعنى اللغوي :

جاء في مختار"الصحاح" حزب الرجل أصحابه ,والحزب أيضا يعني الطائفة ,ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا ,والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ,ومن هنا نرى ان كلمة "حزب" لغة تفيد الجمع من الناس ,وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما.

-كلمة سياسي: مأخوذة من كلمة سياسة، السياسة لغة تفيد القيام بشؤون الرعية واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية .

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر ,كل ما يتعلق بالسلطة او كما يقول مارسيل بريلو : "إن السياسة بالنسبة للعامة , تعني أساسا الحياة السياسية ,الصراع حول السلطة ,إنها ظاهرة بنفسها أما بالنسبة للناحية العلمية السياسية هي معرفة الظاهرة[1].

ب- المعنى الاصطلاحي: للحزب السياسي :

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب السياسية , ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الإيديولوجيات ,والى تطور النظرة إلى وظيفة الحزب ومهامه والى الزاوية التي ينظر منها إليه .

1: الفكر الليبرالي :

يركز الفكر في تعريفه للحزب السياسي على الجانب العلمي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب والوصول إلى السلطة ,والمشاركة في صنع القرار ,كما ان البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه .

فيعرف "Bengamin constont"الأحزاب السياسية "هي جماعة من الناس لها اتجاه سياسي معين"

أما جون جيكال واندري اوريو jean giqueel et andre hauriou "ان الحزب تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي ,ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"[2].

ويعرف جورج بيردو G.Burdeau الحزب السياسي بقوله :" هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها ,وذالك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول إلى السلطة الحاكمة"[1]

[1] / marcel prelot. Science politique.P.U.F. paris. 1967. P 10.
[2]/ Ibid. p224.

يلاحظ أن هذا التعريف يركز على معيار المشروع السياسي الذي يميز الحزب السياسي ,وقد وضع الأستاذ "فرانسوا بوريلا" "Fançois Borella" ثلاثة عناصر لابد من وجودها في كل حزب سياسي وهي :

- مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مطالبهم .
- وجود مجموعة من اقتراحات تمس سياسة الحكومة .
- وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها .[2]

على الرغم من اغلب دارسي الأحزاب السياسية قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي ,فان البعض لم يهتم بمسالة التعريف بشكل مباشر,ابتداء من كتاب الأستاذ الفرنسي "موريس ديفرجيه" (الأحزاب السياسية) الذي صدر سنة 1957 لا تجد فيه تعريفا واضحا للحزب ,وكذالك الأستاذ الايطالي "جيوفاني سارتوري" في مؤلفه الذي صدر سنة 1976 بعنوان (الأحزاب والنظم الحزبية)حيث أطلق مصطلح "الظاهرة الحزبية" للدلالة على كل الأحزاب السياسية وأي كيان شبه حزبي .

2:الفكر الماركسي :

يعرف الحزب بأنه" تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطا بطبقة معينة ,ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي"

ويعرف الحزب الشيوعي بأنه " طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصنيف الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى الحكم الديكتاتورية البروليتاريا"[3].

[1] / Burdeau G. Traite de science politique. Cite par menouni A. Droit costitutionnel. P 141.

[2] / François Borella. Les politique sdans la France d'aujourd'hui. Paris. 1981. P 16.

[3] / كامل زهيري، موسوعة الهلال الإشتراكية، نقلا عن طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام السياسي، دراسات مقارنة، لبنان، ب. د ن، 1986، ص40.

فمفهوم الحزب من الفكر الاشتراكي والماركسي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب ,والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة بل وقسم متقدم أو "طليعي" في الطبقة وان الحزب الثوري او العمالي يتركز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها .

3-الفكر العربي

نجد لدى فقهاء الغرب وعلماء السياسة عدة تعريفات أبرزها تعريف د.سليمان الطماوي حيث عرف الأحزاب السياسية بأنها " جماعة متحدة من الأفراد,تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم ,لتنفيذ برنامج سياسي معين[1].

كما عرف الدكتور رمزي طه الشاعر الحزب السياسي "انه جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها ,ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها ".[2]

أما الدكتورة سعاد الشرقاوي فقد ركزت في تعريفها على الجانب التنظيمي وعرفته على انه "تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة"[3].

وبالنسبة لإيهاب زكي سلام فقد عرف الحزب السياسي على انه "مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسات للوصول إلى السلطة وجعل أفكارها ومصالحها الشخصية متميزة "[1].

[1]/ سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية و في الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة، لبنان، دار الفكر العربي، ط 5، 1996، ص 07 – 62.
[2]/ رمزي الشاعر، الأيديولوجية و أثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة، 1979، ص 104.
[3]/ سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 1982، ص 200.

بعد التعرض لأبرز التعريفات للأحزاب السياسية نستخلص أن الحزب السياسي هو مجموعة أو تجمع من الأفراد ذو تنظيم وطني له مشروع سياسي ,ويعبر عن قوى اجتماعية هدفه الوصول إلى السلطة او المشاركة فيها والتأثير عليها عن طريق الدعم الشعبي وأنشطة أخرى .

يرى "انطونيو غرامشي" انه يجب تحقيق ثلاثة عناصر أساسية من اجل وجود الحزب وهي :

1- عنصر واسع الانتشار يشمل رجالا عاديين يشاركون بانضباطهم و بإيمانهم .

2- عنصر التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة .

3- العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا ومعنويا ولكل حزب نسب محددة ,فإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية [2].

بينما يذهب "جوزيف لابالومبار joseph la palombara" إلى أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب هي :

1- منظمة دائمة ,يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا أي إنها تدوم حتى بعد وفاة زعمائها .

2- منظمة كاملة بمعنى أن تكون متواجدة من قمتها إلى اصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد .

3- أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني

[1]/ إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، القاهرة، عالم الكتب، 1983، ص 262.
[2]/ أنطونيو غرامشي، قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة واهي شرفان و قيس الشامي، بيروت، دار الطليعة، 1970، ص 49-50.

4- أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية واسعة [1].

أما رأي الدكتور طارق الهاشمي فقد كان حول ضرورة توافر العناصر الآتية في الحزب :

1- الجماهير : أي توفر كل حزب على قاعدة جماهيرية عريضة بهدف الوصول إلى السلطة بسهولة .

2- وحدة المصلحة والمبادئ: ويعني ذالك ضرورة توحيد الأحزاب عن طريق المصلحة العامة المشتركة وذالك بتفهم مبادئ وقيم كل حزب.

3- وحدة التنظيم: يعتبر التنظيم والضبط عاملا أساسيا لنجاح الحزب .

4- وحدة القيادة: فالجماهير تنقاد وراء الزعماء والقادة .

5- الوصول إلى السلطة: عن طريق السلطة يستطيع الحزب تطبيق البرنامج الذي يتضمن مبادئه الرئيسية في العمل السياسي.

يمكننا جمع خصائص الحزب وعناصره الأساسية حتى يصبح التعريف وافي ومن أهم هذه العناصر :

1- العنصر الإيديولوجي: إذا لم يكن كل حزب حاملا للجانب الإيديولوجي قد يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه وتطبيقه.

2- العنصر التنظيمي: لكل حزب سياسي تنظيم على المستويين المحلي والوطني لأنه يلعب دورا أساسيا وقياديا لتحقيق الهدف.

3- غاية الحزب: أن تكون للحزب إرادة وعزيمة بارزة في الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها.

[1] / joseph la palombaraK political parties and political development. Princeton university press. 1966. Cite par jean Louis quermonnts. P 203.

4- ضمان التأييد الشعبي: أي الدعم الشعبي وذالك بحصد قاعدة جماهيرية واسعة,فكلما وعاء الحزب والجماهير أو الأعضاء كبيرا كلما كانت السلطة اقرب وحصد الجماهير والدعم الشعبي يكون عن طريق الإقناع للحصول على اكبر نسبة للأصوات بالانتخابات .

بناءا على ما سبق يمكننا إعطاء تعريفا شاملا للحزب السياسي,"وهو عبارة عن تنظيم سياسي سيعبر عن مصالح قوى اجتماعية معينة له برنامج سياسي يسعى من خلاله إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول إلى السلطة وممارستها".

هناك العديد من تنظيمات المجتمع المدني أصبحت تنافس الأحزاب السياسية في القيام ببعض وظائفها,غير أن الأحزاب تبقى وحدها في الريادة والمؤهلة للوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها,كما تفتقد معظم الأحزاب في العالم الثالث إلى الاستقلالية عن الدولة التي هي سمة أساسية للأحزاب في الديمقراطية الليبرالية في الغرب,وفي المقابل هناك أحزاب شرعية معترف بها لكن لا دور لها في الحياة السياسية.

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية:

أثناء الحديث عن موضوع تصنيف الأحزاب السياسية يأخذنا الحديث إلى ابرز الكتاب في هذا المجال ألا وهو"موريس دوفرجيه" الذي ميز بين أحزاب النخبة والأحزاب الجماهيرية ثم أضاف تصنيفا آخر عام 1976 وهي الأحزاب ذات الهياكل الجامدة والأحزاب المرنة.[1]

كما اقترح عالم السياسة "جون شارلو" تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار وكان التصنيف كالآتي:

[1]/ ناجي عبد النور، النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية، مرجع سابق، ص 35.

1- أحزاب الأعيان: تشبه أحزاب الأطر,تظم شخصيات بارزة ذات مكانة هامة وتتمتع بثروة تؤهلها لخوض المعركة الانتخابية .

2- أحزاب المناضلين: تهتم بنسبة كبيرة بالمنتسبين لصفوفها ويبذلون نشاطا لمصلحة الحزب.

3- أحزاب التجمع: هذه الأحزاب غير طبقية وتهدف تعبئة الناخبين من اصل اجتماعي ومهني وعرقي مختلف.[1]

أما بالنسبة لتصنيف الأحزاب العربية فهي كالتالي:

1- أحزاب الأشخاص: يتم تجنيد قيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعية وكبار التجار تعتمد على أسلوب الحوار والخطابة .

2- أحزاب الكوادر: اتسمت إيديولوجيتها بالثورة ورفضت المنافسة الحزبية,تجند نخبتها من المثقفين والموظفين.

3- أحزاب الحركة الوطنية: ظهرت كرد فعل على الاحتلال ,هدفها الاستقلال,انتشرت بكثرة في الأرياف,اعتمدت على الشخصية الكاريزمية.

4- أحزاب النظام الحاكم:كونتها النظم العسكرية في الخمسينيات والستينيات عندما شعرت بحاجتها الى قاعدة شعبية منظمة,وبحكم نشأتها ارتبطت بالنظام وعارضت المنافسة الحزبية .

5- الحركات الدينية: من اوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة ظهرت في العشرينات وانتشرت في السبعينات,تدعو الى التغيير الثوري السريع.

المطلب الثالث: وظائف و أدوار الأحزاب السياسية:

[1]/ محمد السويدي، علم الإجتماع السياسي، ميدانه و قضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 103.

توجد بعض التمايزات والاختلافات في الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها الأحزاب في النظم الديمقراطية المستقرة في الغرب والتي تتمثل في تجميع المصالح والتعبير عنها والمشاركة في صنع القرارات والسياسات ومراقبة تنفيذها للحكم الرائد,وتجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية,وتنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكوم او بين المجتمع والدولة وتحقيق التوافق داخل المجتمع من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها والمساهمة في التنشئة السياسية,اما فيما يخص الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث فهي كالآتي:

تحاول تحقيق التكامل القومي: في دول تعاني من الانقسامات على أسس عرقية ولغوية ودينية وثقافية واجتماعية وطائفية,وهدف التكامل القومي يكمن في بناء الأمة والدولة بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة وليس لكيانات اخرى

-وظيفة التعبئة السياسية: تبرز هذه الوظيفة بصفة أساسية في نظم الحزب الواحد او الحزب المسيطر, وأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين وخلق الزعامة السياسية

-وظيفة الضبط والسيطرة: في دول العالم الثالث التي أخذت بنظام الحزب الواحد او الحزب المسيطر,تحول الحزب تدريجيا إلى أداة تستخدمها الدولة لممارسة نوع من الضبط والسيطرة على المجتمع.

-وظيفة تعبر عن الأحزاب كقنوات لتوزيع الموارد والمنافع على بعض الفئات او الجماعات او المناطق داخل الدولة.

-وظيفة المشاركة في صنع القرار والسياسات العامة ومراقبة تنفيذها: إلا انه اتفاق شبه تام على محدودية وهامشية دور الأحزاب كقنوات لصناعة القرارات ورسم السياسات العامة والبرامج.

-وظيفة إضفاء الشرعية: إلا أن الحزب الواحد في العديد من الحالات مارس دورا هاما في تدعيم شرعية النظام السياسي من خلال ممارسة التعبئة السياسية للمواطنين والتأكيد على الصفة الكاريزمية للقائد السياسي حتى وان لم يكن يمثلها.[1]

المبحث الثاني:المقاربات المنهجية في دراسة الأحزاب السياسية :

المطلب الأول: المقاربات المنهجية التقليدية:

تتمحور اتجاهات دراسة الأحزاب السياسية حول عدة مسائل مرتبطة بمفهوم الحزب ودلالته,والمفاهيم النظرية والأساليب المنهجية المستخدمة في دراسة الأحزاب السياسية لذا ننطلق من التساؤل هل يمكن الحديث عن نظرية عامة للأحزاب السياسية ؟

ومن أهم المداخل النظرية الكبرى في الأحزاب السياسية نجد:

أ- مقاربة التحديث والتنمية السياسية :

تناولت هذه الدراسات ماهية إبعاد مفهوم التنمية السياسية وكيفية تحقيقها ودور بعض الأجهزة والمؤسسات كالبيروقراطيات,الأحزاب السياسية,وسائل الإعلام,مؤسسات التعليم والتنشئة.[2]

بالرغم من تنوع الدراسات في التنمية السياسية والتحديث السياسي وعلاقتها بالأحزاب السياسية إلا انه لا توجد نظرية محددة فيها,وهذا ما أكدته لجنة العلوم السياسية المقارنة التابعة لمجلة بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكية في سنة 1968,والتي استمر عملها إلى 1974 ونظمت اللجنة البحثية كل من جيمس كولمان, جوزيف لابالومبارا, لوسيان باي, سيدني فيربا, ميرون واينروآخرين .

[1]/ علي الدين هلال دسوقي، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص 184.
[2]/ المجالي راكان، محددات التنمية السياسية، معوقاتها في الوطن العربي، جريدة الرياض، العدد 13587.
http:www.pau.alriyadh.com

بسبب الانتقادات العديدة التي وجهت للمدخل التحديثي اتجه عدد من الباحثين الى تطويره وذالك من خلال تطوير مدخلين حديثين هما السياسة العامة ومراقبة تنفيذها ومحددات هذا الدور والاقتصاد السياسي يقدم إسهامات هامة حول رصد و تحليل تأثير السياسيات الاقتصادية على طبيع النظام السياسي، و أن النظم الحزبية اللاتنافسية ارتبطت في الأغلب بالاقتصاد الموجه، أما التنافسية فقد ارتبطت بالاقتصاد القائم على المشروع الخاص[1]، و قد قدم **صامويل هنتنغتون** أفضل تحليل لعملية الانحلال السياسي التي تعتبر من معرقلات التنمية، و يطرح فرضية الهوة السياسية كتفسير للظروف المؤثرة في التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و يجمع الجوانب التحديثية في فئتين التعبئة الاجتماعية و التنمية، فالتعبئة هي تغير في اتجاهات و قيم الناس من التقليدية إلى المعاصرة بفضل الاتصالات الحديثة و وسائل الإعلام أما مفهوم التنمية فيعني النمو اقتصاديا فالإنسان التقليدي تزداد طموحاته و احتياجاته بتعرضه لخبرات جديدة في عملية التعبئة الاجتماعية، و هذه الفجوة تظهر بمظاهر عديدة مثل التضخم و الفساد بين الريف و المدينة، و يؤدي ذلك إلى الصراع الطبقي مما يؤدي إلى الثورة[2].

ب/ مقاربة التحليل التطبيقي:

يعتبر المدخل الأساسي للتعرف على الأصول الطبقية و الاجتماعية للأحزاب، و من خلالها يتم رصد و تحليل انعكاسات التكوين الطبقي و الاجتماعي للأحزاب على برامجها السياسية و الايديولوجية و هياكلها التنظيمية و أنماط العلاقات و التفاعلات فيما بينها.

إن تنوع الأحزاب السياسية ينشأ من واقع أن الأفراد يدخلون الصراعات الإجتماعية من خلال البنى الفوقية و الأشكال السياسية والقانونية و الفكرية، و تتحول الصراعات

[1]/ علي الدين دسوقي، محمود اسماعيل محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص174-178.
[2]/ أكرم سالم، في نظريات الحداثة و التطوير التنموي و حلقة التبعية.
http:// www. Alhiwar. Org/ debal/ show .asp? aid: 1116233 23/11/2007.

الاساسية الطبقية إلى مجموعة واسعة من الجدالات السياسية و المحددة في المجتمع، فالأحزاب السياسية تمثل أدوات الميول الإجتماعية لتحقيق سيادة كل هذه الأهداف و الآفاق على صعيد المجتمع.

ج/ مقاربة المجتمع المدني:

المجتمع المدني ليس بالجديد بل هو قديم فالجديد هو اتساع نطاق التنظيمات التي يشملها في معناه الحديث التي كان الانتماء االقبلي و الديني أصبحت مؤسسات انتاجية أو سياسية كالاتحادات المهنية، النقابات العمالية،الجمعيات الثقافية و أهم هذه التنظيمات الأحزاب السياسية و يتوضح ذلك من خلال مداخلها الهامة:

1- توضيح نشأة الأحزاب السياسية.
2- طبيعة القوى الإجتماعية والطبقية و الفكرية التي تعبر عنها.
3- أنماط علاقة الأحزاب السياسية ببعضها البعض من ناحية وعلاقتها بقوى و تنظيمات المجتمع المدني من جهة أخرى.
4- أنماط علاقة الأحزاب السياسية بالدولة و محددات هذه العلاقة.
5- طبيعة علاقة التنظيمات الحزبية بالقوى والتكوينات التقليدية الموجودة في المجتمع.
6- إنعكاسات سياسات التخصصية التي تنفذها العديد من دول العالم الثالث.
7- معوقات و مشكلات نمو مجتمع مدني فعال و نشط في دول العالم الثالث و كيفية التغلب عليها.

المطلب الثاني: المقاربات المنهجية الجديدة:

ظهرت العديد من المقاربات الجديدة في دراسة الأحزاب السياسية تختلف في بنيتها التحليلية و مادتها العلمية لذلك سنقوم بإدراج بعض هذه المقاربات للتعرف على منهجيتها التحليلية و مناقشة أفكارها:

1/ المقاربة التشاركية:

فكرتها الرئيسية مشاركة مجموعة من الأفراد تحقيق أفكار محددة تركز في مفاهيمها على:"الحزبية، نطلاقا من مجموعة من المبادئمنها الشفافية، المحاسبية، المساءلة و المشاركة كما تركز على التعاون العمودي للهيئات الداخلية للأحزاب..."[1]

2/ مقاربة النوع:

تركز على دور تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية، هناك من يطلق على هذا النوع من المقاربات "الجندر". تطالب بضرورة إدماج المرأة في الممارسة الديمقراطية، و كذا نجد في الواقع الحالي مطالبة منظمات حقوق الإنسان بتضمين المرأة في الحياة الحزبية و السياسية بصفة عامة، فكثير من الدول قامت بمنح المرأة مكانة دستورية في الحكومات العملية، كالهند حيث تضمن مرسوم التعديل الدستوري 73عام 1995 الذي قضى بانتقال السلطة إلى الشعب في مؤسسات بانكايا في اللامركزية (Panchayati ray institutions) و هي مؤسسات حكومية محلية والإحتفاظ بثلث مقاعد النساء.

3/ مقاربة الحرمان النسبي:

و يعني صعود اليمين المتطرف برغبة فئات محددة في الإحتجاج على ما تعتبره صررا لأحقابها جراء تحولات الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية ومن ثم فإن النجاح

[1]/ محمد فال ولد المجتبي، أحزاب اليمين الأوربي المتطرف، محاولة للفهم.
http://al-nahda.com/mix/more.

الإنتخابي للأحزاب المتطرفة يعود إلى التصويت الإحتجاجي للفئات المذكورة أكثر مما يعبر عن قبول شعبي للظاهرة، لكن هذا التفسير قد يصدم بحقائق كتشابه الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية من عدد البلدان لم يؤدي إلى نفس النتائج السياسية، بالإضافة إلى تمتعها بقاعدة انتخابية مستقرة و متنامية بإطراء كما هو الحال بفرنسا.

4/ مقاربة السياسة الجديدة:

يرى أصحابها أن الأحزاب التقليدية لم تعد مؤهلة للإستجابة للمشكلات التي تطرحها المجتمعات الحالية و أن المناخ السياسي يميل تدريجيا إلى إضعاف الروابط الحزبية التقليدية. فتراجع الثقة في الممارسة السياسية من شأنه أن يزيد فرص ظهور خيارات سياسية غير عادية خاصة أن تغيير القيم في المجتمعات المعاصرة تجاوز قدرة الخيارات التقليدية على مواكبة التحولات الإجتماعية واستيعابها، ما تتميز به هذه المقاربة أن اليمين المتطرف هو ناتج لتطور طبيعي للمجتمع الأوروبي الراهن.

5/ مقاربة الطلب الإجتماعي:

تعتبر مكملة لمقاربة السياية الجديدة غير أنها كسابقتها لا تقدم تفسيرا مقنعا للتفاوت في مستويات النجاح الإنتخابي لليمين المتطرف حسب البلدان من حيث المنشأ و أنماط السلوك و التوجيهات الإجتماعية وكل ذلك يفيد بأن الظاهرة مستعصية على التأطير النظري المغلق ومن ثم فإن فهمها و استيعاب أبعادها المختلفة يتطلب مقاربة أكثر تكاملا.

6/ مقاربة النخبة:

انطلاقا من دراسة أورس ياجي (urs jaeggi) للنخب التي صنفت نظريات النخبة إلى ثلاث مجموعات:

1- نظريات تعتمد معيارالسلطة و تشمل كل النظريات التي ترد النخبة السياسية إلى النخبة الحاكمة.

2- نظريات تعمد معيارا أخلاقيا و تشمل النظريات التي تجعل من النخبة الفئة المتسمة بجملة من القيم تؤهلها لممارسة الحكم.

3- نظريات تعتمد على أسس وظيفية و تشتمل على كل النظريات التي تحدد النخبة السياسية من خلال وظيفتها في المجتمع.

بالرغم من هذا الاختلاف على مستوى النخبة إلا أن كل الدراسات لكل المجتمعات أصبح)ت ضرورة مؤكدة بالنسبة للمجتمعات الحديثة حيث تختاج إلى نخبة تسيرها.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية لنشأة الأحزاب السياسية:

لقد تنوعت و تعددت المقاربات التي درست نشأة و تطور الأحزاب السياسية، أهم هذه المقاربات هي المقاربة المؤسساتية "L'approche institutionnaliste"، المقاربة التاريخية النزاعية "L'approche historico-culturelle"، المقاربة التطورية "L'approche développementaliste"، و المقاربة الوظيفية "L'approche fonctionnaliste" و قد برزت نظرية أخرى حاولت الجمع بين المقاربة التاريخية النزاعية للتطور السياسي و الوظيفي للمجتمعات و هي نظرية التصدعات أو الانشقاقات للمفكر ستاين روكان سنستعين بها لتفسير موضوعنا.

1/ المقاربة المؤسساتية:

في بداية القرن العشرين اهتم كل من موريزاي أوسترو مورسكي " morisei ostrogorski" و روبارتو ميشال "roberto michel" و ماكس فيبر "M.Weber" بدراسة الأحزاب السياسية كأشكال تنظيمية "منظمات" و قد أعطت

دراستهم دور مركزي لمسألة التنظيم، حيث نظر هؤلاء للأحزاب السياسية على أنها مؤسسات سياسية هدفها الوصول إلى السلطة.

و منذ سنة 1951 عمقت الدراسة التي قدمها موريس دوفرجيه الإهتمام بالجانب التنظيمي المؤسسي للأحزاب على المستوى الداخلي أو لبنة الحزب و على مستوى النظام الحزبي.

2/ المقاربة التاريخية النزاعية:

بناء على ثنائية نزاع تكامل قدم موريس دوفرجيه نظرية تطابق الثنائيات "super position des dualismes" فالأحزاب تتشكل نتيجة الصراع بين الثنائيات و كسبب للإندماج، و قد اقترح دوفرجيه سلسلة من الثنائيات التي يمكن أن تتقابل. سياسية (الملكية مقابل الجمهورية)، اجتماعية (عمال مقابل بورجوازيين)، اقتصادية (مسيرين مقابل الأحرار)، دينية (متدين مقابل علماني).

و على إثر الحوار بين هذه الثنائيات فإن النزاعات الجديدة إما أنها تندمج في الثنائي أو أن الانشقاقات الجديدة تلغي الأحزاب القديمة.

3/ مقاربة التطور السياسي:

تربط هذه المقاربة نشأة الأحزاب السياسية بالحداثة أي تدعم فكرة الربط بين مستوى التطور السوسيو–اقتصادي و الديمقراطية.

فالأحزاب السياسية حسب أنصار هذه المقاربة نشأت في سياق الانتقال بين نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي معاصر أو حديث، حينما بدأت المجتمعات تنظم و تضع مبادئ و قيم و ممارسات ديمقراطية تدعو للمساواة في الحقوق المدنية و القانونية و السياسية، و كذلك تطالب بتوسيع و حماية الحقوق الاقتصادية.

4/ المقاربة الوظيفية:

ركزت تحليلات هذه المقاربة على الجانب الاجتماعي للأحزاب السياسة كأدوات للشرعية و الديمقراطية حيث درسها لافو "laveu" كعوامل للاندماج الاجتماعي اما أوبيشال "obechelle" فقد درسها من حيث وظيفتها التجنيدية، بينما درسها "لاسون" كأداة للاتصال بين أفراد المجتمع.

نظرية الانقسامات الاجتماعية "La Théories des clivages sociaux" قدم كل من ستاين روكان "stain rokkan" و ليبست "S.M. lipset" في مؤلفهما "party systems and voter aligmments" عام 1971 نظرية الانشقاقات أو الإنقسامات الاجتماعية "Les clivages sociaux " و قد جمعت هذه النظرية بين البراديم البنيوي الوظيفي لتالكوت بارسونز الذي قدم تحليل للتنظيمات و المجتمعات من خلال الأربع وظائف المتخصصة، و بين نظرية موريس دوفرجيه فقدم إطارا للتحليل جمع كل الثنائيات الإمبريقية المتوزعة في نظام معين، و قدم أربع انشقاقات أساسية "مركز/ محيط، دولة/ كنيسة، قطاع أولي/ قطاع ثانوي، عمال/ أرباب عمل".

يرى ستاين روكان "أن الأحزاب السياسية المعاصرة ولدت على إثر سلسلة هذه الانشقاقات التي كونت نسيج تاريخ البلدان الأوروبية من القرن التاسع عشر حيث سجل التظور التاريخي في الأحزاب السياسية ثلاث ثورات":

1/ ثورة وطنية: و قد شكلت محور وظيفي، الخيار بين الدولة و الكنيسة بين الديني و العلماني، و محور إقليمي ثقافي مركز/ محيط.

2/ ثورة صناعية: تضمنت محور وظيفي "الانقسام إلى عمال و ملاك أو أرباب عمل" و محور إقليمي ثقافي "انقسام بين القطاع التقليدي (الزراعة) و القطاع الحديث (الصناعة)".

3/ ثورة قانونية: تضمنت محور وظيفي أدى إلى النقسام إلى يسار اشتراكي و يسار لا اشتراكي.

كل محور من هذه المحاور يؤدي لخلق انشقاق أو انقسام معين و كنتيجة تظهر الانشقاقات الأربع السابقة.

المبحث الثالث:التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي:

إن مصطلح التحول الديمقراطي من أكثر المصطلحات المتداولة في الأدبيات السياسية المعاصرة، وطبيعة مفهومه الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرئي له، فرص مزيدا من الاهتمام لتأصيل هذا المفهوم الذي اختلف بطبيعة الحال على المفهومالتقليدي للديمقراطية حيث لم يعد ينظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث باعتباره نتاجا لتدابير استراتيجية و اتفاقات بين مختلف النخب السياسية إلى جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل المؤسسية و الأنظمة الإنتخابية و الحزبية[1]، ذلك أن هذه التحولات لم تمثل في مجملها تجاوزا للواقع السياسي و الإجتماعي الذي تعرفه تلك الدول، بل جاءت نتيجة لهذا الواقع، بل و تباينت من دولة إلى أخرى، من ديمقراطية مفتوحة بدون قيود إلى ديمقراطية مقيدة إلى تبني أشكال سياسية تختفي وراءها سلطوية سياسية محكمة.

لكن و في جميع الأحوال هناك مؤشرات و شروط و سمات للتحول الديمقراطي تدل على تحول النظام السياسي من وضع غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي و تمثلت هذه الشروط في ما يلي:

[1]/ هدى ميتيكس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، في: علي الدين هلال و محمود اسماعيل، محمد محرزان، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسي، ط1، 1999، ص 135.

- تأسيس سلوك سياسي ديمقراطي عبر ثقافة سياسية قادرة على الوصول إلى توافق حقيقي و تلطيف الصراع بين الفرقاء.
- إرادة سياسية واضحة تسعى إلى تحول ديمقراطي حقيقي.
- وجود مجتمع مدني قادر على لعب دوره بوعي.
- وثيقة دستورية تمثل الجميع و يشارك الجميع في وضعها.

المطلب الأول: الإطار العام لظاهرة التحول الديمقراطي:

إن التحول الديمقراطي واحد من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في دول العالم الثالث، حيث تزايدت حالات الانتقال من النظم الديمقراطية بصورها المختلفة إلى نظم أكثر ديمقراطية، و هذا ما أدى إلى ظهور عدة دراسات نظرية و تطبيقية ركزت على عدة عناصر أساسية هي[1]:

- البحث عن أسباب و خلفيات التحول من نظم لاديمقراطية إلى نظم ديمقراطية بدرجات متفاوتة و بأشكال مختلفة.
- رصد و تحليل طبيعة القوى السياسية و الإجتماعية التي لعبت أدوارا هامة في دفع عملية التحول في الحالات المعنية.
- تحليل إستراتيجيات و أساليب إدارة عملية التحول.
- رصد و تحليل مخرجات عملية التحول سواء على صعيد الأطر الدستورية أو القانونية.
- رصد المشكلات التي تواجهها الأنظمة التي اصطلح على تسميتها في الأدبيات الغربية "بالديمقراطيات الجديدة" و استشراف مستقبلها.

[1]/ توفيق حسنين ابراهيم، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث في: علي الدين هلال و محمود اسماعيل و محمد محرزان، مرجع سابق، ص 178.

من ناحية أخرى نجدها مرتبطة بالبعد العلمي للموضوع، و قد فرضت التطورات و التغيرات الكبيرة التي عرفتها الساحة السياسية بالانتقال من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية في مناطق عديدة من العالم خلال العقدين الأخيرين، تحديات عديدة و طرحت تساؤلات هامة على المفكرين و الباحثين في ميدان العلوم السياسية، بخصوص مناهج و مقتربات و أدوات التحليلن و المفاهيم و النماذج النظرية في حقل السياسات المقارنة[1].

ذلك أن تجارب الإصلاح السياسي التي شكلت ما يعرف "بالثورة الديمقراطية العالمية" أو كما سماه صامويل هانتنجتون S. Huntington بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، أبرزت تفاعلات جديدة غير مسبوقة بين المتغيرات الداخلية و البيئة الدولية و قوى أو فئات اجتماعية دافعة للتحول الديمقراطي لم تكن تهتم بها الدراسات السابقة في حقل السياسات المقارنة. كما طرحت أشكالا جديدة للعلاقة بين التغير السياسي الاجتماعي و التغير الاقتصادي، و أيضا ظهرت من تجارب و خبرات الإصلاح السياسي آليات جديدة أو مستحدثة لصناعة تحولات واسعة المدى و النطاق نحو الدمقرطة على مستوى عالمي[2].

أوجدت هذه التطورات تحديا نظريا جديا على حقل السياسات المقارنة و لتوضيح الفكرة أكثر و بيان طبيعة ذلك التحدي يمكننا حصر ثلاثة خصائص رئيسية لعمليات التحول السياسي العالمي باتجاه الديمقراطية، وضعت عقبات أمام مختصي السياسة المقارنة في محاولاتهم مواجهة الاضطراب النظري الناجم عن هذه التحولات[3].

[1]/ و لهذا أصبح موضوع التحول الديمقراطي يشغل حيزا متزايدا من تفكير المحللين السياسيين في محاولة من جانبهم ابراز مختلف التحولات القائمة بين الدراسات المعاصرة للتحول الديمقراطي و بين دراسة الحالات التقليدية للديمقراطية في الأنظمة الغربية.

[2]/ إن الاتساع المسجل في نطاق هذه التحولات حمل تفاؤل الكثيرين حول قدرة موجة التحول الديمقراطي على الانتشار و الاستمرار بما يدعم المقولة التي قدرة المنظومة الليبرالية على أن تسود باعتبارها كما رأى البعض البديل المحتمل الشرعي الوحيد للنظام التسلطي، راجع في هذا الموضوع صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 87.

[3]/ أحمد ثابت، الإصلاح السياسي في العالم الثالث، في علي الدين هلال و محمود اسماعيل و محمد محرزان، مرجع سابق، ص257.

أولا: إذا كان التحليل في نطاق السياسات المقارنة ينطلق من السياسات الداخلية كوحدة تحليل أساسية، فإن التحول الديمقراطي في الثمانينات و التسعينات للقرن العشرين عبر في الواقع عن ظاهرة دولية (سواء من حيث مدى انتشار التحولات، أو اتساعها الجغرافي، أو من زاوية ازدياد أهمية ما يعرف بآثار المحاكاة أو العدوى، أو لجهة تنامي دور المؤثرات الخارجية أي البيئة الدولية).

ثانيا: لقد بينت المجموعة الواسعة و غير العادية من الظروف المترابطة، و أنماط علاقات الدولة بالمجتمع، و مسارات الانتقال و التقاليد المتفاعلة مع التحولات الحديثة عدم صدقية النظرية القديمة، و زادت من تعقيد محاولات التركيب و التعميم.

ثالثا: حلول الديمقراطية السياسية في معظم دول العالم محل السلطوية في ظل ظروف انهيار اقتصادي حاد أو أزمة اقتصادية عانت منها النظم السلطوية على المستويين الداخلي و الخارجي.

قد وضعت تقاليد التحليل حدوادا و فواصل رئيسية في السياسات المقارنة فيما يخص دراسة الحقائق الدولية الجديدة و بالتالي استبعادها، و تضييق نطاق دراسة أنماط النظم السياسية في مستوى الدولة القومية.

إن الظواهر التي أفرزتها العولمة بمختلف تجلياتها أوصلت إلى قناعة أكيدة مفادها ضرورة أن يدخل حقل الدراسات السياسية المقارنة في الحسبان التغيرات الحاصلة على المستويات عبر القومية و عبر الإقليمية و أدوارها و أوزانها النسبية في عملية التحول الديمقراطي[1].

كما أن اتساع مجال عمليات الإصلاح السياسي التي تشمل مجتمعات من شرق أوربا إلى إفريقيا في ظل ظروف و عوامل تختلف إلى حد كبير عن المسار و الخبرة

[1]/ أحمد ثابت، مرجع سابق، ص 258.

الأوربية الغربية في بناءالديمقراطية الليبرالي،أدى إلى إثارة الشكوك في مدى مصداقية ذلك التوافق الذي ارتضاه بعض علماء السياسة المقارنة حتى منتصف السبعينات، و مفاده عدم إمكانية حدوث تنمية سياسية ديمقراطية خارج نطاق حلف الشمال الأطلسي، و حتى بعد حدوث الموجة الأولى من الإصلاح السياسي في جنوب أوربا (إسبانيا و البرتغال) و أمريكا اللاتينية في منتصف السبعينات الماضية تقريبا، و قد اعتبر الباحثون تلك التحولات مجرد وقائع غير متجانسة أو عمليات عارضة في تغير النظم السياسية، إلا أن امتداد هذه الموجة شرق أوربا جعل من غير الممكن تجاهل نقص أو محدوديةالأدبيات النظرية المقارنة، و لهذا بات من الضروري حدوث المراجعة النظرية خاصة و أن الموجة الجديدة من الديمقراطية (الموجة الثالثة) تعد الأكثر عمقا و اتساعا و الأطول زمنيا.

و من هنا نجد أن علماء السياسات المقارنة قامو بطرح مداخل نظرية و إقترابات و مفاهيم جديدة من أجل تطوير الإطار النظري التقليدي للحقل على النحو التالي:

1/ نموذج هانتنجتون الذي طرحه في كتابه "الموجة الثالثة" the third wave سنة 1991 و الذي يركز على طبيعة و نوعية التغير في النظام السلطوي اتجاه الديمقراطية، و كذلك العوامل و القوى الدافعم للإصلاح السياسي من خلال إيجاد علاقات ارتباطية تقوم على التأثير و التأثر بين العوامل الداخلية والخارجية لبيئة النظام السياسي.

2/ نموذج التحليل البنيوي the structuralist analysis الذي طرحه كل من "ديتريش رايشماير dietrich rueschemeyer"، و "إفلين هيبر ستيفنس huber stephens evelyne"، "جون ستيفنس john stephens" في كتابهم التنمية الرأسمالية و الديمقراطية سنة 1992 (capitalist development and democracy chicago: univ.og chicago press) حيث ركز هؤلاء على الأنماط التاريخية

المقارنة في التطور الديمقراطي لكل من أوروبا و أمريكا اللاتينية و الكاريبي مع إدخال مفهوم الطبقة و القوى عبر القومية في الإطار النظري الذي صمموه ليؤخذ بعين الإعتبار ما و جدوا من علاقة ارتباطية ايجابية بين التنمية الإقتصادية و الديمقراطية (لاحظ هؤلاء أن الطبقات الخاضعة و خاصة عمال المدن، تعتبر فاعلا أساسيا في عملية التحول الديمقراطي من حيث أن التنمية الرأسمالية تسهم في دفع الديمقراطية لا عن طريق إذكاء ظهور طبقة جديدة مسيطرة ولكن من خلال إضعاف طبقة ملاك الأراضي و تقوية العمال المنظميين و تغيير توازن القوى الطبقي ككل).

3/ نموذج الإختيار الإستراتيجي اللامركزي the decentralized strategic choice modelالذي قدمه "آدم برزورسكي adam przewoski" في كتابه الديمقراطية والسوق: الإصلاحات السياسية و الإقتصادية في أوروبا و أمريكا اللاتينية :

(democracy and the market :political and economic reforms in europe and latin America,new york: Cambridge univ. press,1991)

و قد اتخذ من الأساس النظري للإصلاحات الإقتصادية في الدول محل الدراسة أداة تحليل منهجية في نمو فئات اجتماعية معينة تطالب بالإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي أو ما يعرف بـ" الإقتراب الإجتماعي الديمقراطي".

4/ نموذج تحليل التطور في المجتمع المدني كمدخل لتفسير التحول الديمقراطي في الدول النامية و من أبرز رواده صلاري دياموند Larry diamond" في كتابه "الثورة الديمقراطية"(the democratic revolution, london : freedom house,1992) و أيضا دراسته الموسومة بـ"عولمة الديمقراطية" ، " the globalization of democracy" فقد لانطلق من التغيرات الحاصبة في تطوير و تنظيم ووعي المجتمع المدني بمختلف مكوناته، واستفاد هذا المجتمع من الإنفتاح السياسي من قبل الدول

والمنظمات غير الحكومية ومانحي المعونات في الغرب تجاه تشجيع الإصلاح السياسي في دول الجنوب.

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

يعتبر مفهوما حديث التداول في المجال السياسي، رغم ذلك فهو لا يزال فرضية بحثية و صيغة إجرائية لمعالجة قضايا توطين الممارسة في البلدان التي لم تواكب التحول السياسي نحو الديمقراطية.

يمكن اعتباره بأنه تلك العملية التي تتحول عن طريقها المجتمعات و ذلك بتعديل اتجاهاتها السياسية باتخاذ إجراءات ترتبط أساسا بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية وشرعية السلطة.

و عليه فإن مفهوم التحول الديمقريطي يعني مرحلة الإنتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة نظام سياسي غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي. ومن هذا المنطلق فإن البدء في إحداث التحول الجديد يعني بداية تحطيم النظام السلطوي القديم من جهة و من جهة أخرى فإن حقبة التحول الديمقراطي هي مرحلة انتقالية بين طرفي نقيض،هفهي تجمع خصائص و سمات من كليهما.

على الرغم من سهولة الدلالة اللفظية لمصطلح التحول الديمقراطي إلا أنه كغيره من المصطلحات المستخدمة في العلوم الأخرى له تعريفات مختلفة كما يشمل أيضاى أبعادا متعددة[1]. وحتى يتضح لنا مفهوم التحول الديمقراطي سيتم التطرق إلى معنى التحول

[1]/ إن التحول الديمقراطي لا يتعلق بالتغير السياسي الصرف و لا يتحقق بمجرد التصويت على قوانين أو توقيع مراسيم تقر العمل بنظام التعددية و تسمح بانتخابات دورية حرة، بل إنه يحتاج إلى إعادة بناء نظام المجتمع بأكمله، و لا يمكن ضمان وصوله لأهدافه إلا إذا تحول إلى مشروع متكامل للتحويل الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و الإداري معا، فهذا يتطلب أن ينجح الطيار الديمقراطي في أن يجعل من التغيير السياسي قاعدة للانطلاق نحو تغيير أشمل، أما إذا انحصر التغيير الديمقراطي في مستوى البنية السياسية العليا، فسوف يضل سطحيا و مهددا بالتراجع أمام أية أزمة و لن تكون هناك أية ضمانات أي لا يستخدم نظام التعددية الحزبية و الانتخابات من أجل إعادة بناء نظم الاحتكار الشامل على أسس جديدة.

للوقوف عند الديمقراطية و تجلياتها، ثم سنحاول التمييز بينه و بين المصطلحات المشابهة له.

الفرع الأول: معنى التحول:

يقصد به التغير أو النقل، فيقال حول الشيئ أي غيره ونقله من مكان إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، ويقال تحول أي تنقل من موضغ إلى موضع أو من حال إلى حال. و يقال عن الشيئ تحول عنه أي انصرف عنه إلى غيره و تحول فلان بالنصيحة و الوصية الموعظة بمعنى توخى الحال التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، ومنه "كان الرسول صل الله عليه و سلم يتحولنا بالموعظة".

و كلمة التحول تقابلها في اللغتين الفرنسية و الانجليزية كلمة "Transition" و تعني المرور أو الانتقال من حالة إلى حالة أخرى[1].

و على الرغم من أن مفاهيم مثل التطور، التغير، التقدم و النمو تبدو مفاهيممتقاربة و متشابهة فإن الكثير من الباحثين و خاصة علماء الاجتماع حرصوا على ضرورة التفريق بين مضامينها و استعمالاتها، و لبحث هذا الغموض يقول "بوتمور": "نلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية الاولى أن مفاهيم التغير، التطور، النمو و التقدم... كانت تختلط في بعض الأحيان، أو يربط الفكر بينها في مفهوم واحد، و كان يحدث في أحيان أخرى أن يفرق العلماء بينها و لكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطا منطقيا"[2].

مثلا نجد أن التقدم يعني عملية التحول من حالة أو وضع إلى وضع أفضل منه و السير نحو الأمام و أبسط مثال على ذلك الاكتشافات العلمية و تقدمها المستمر، في

إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 19.

[1]/ إبراهيم مصطفى و آخرون، إخراج المعجم الوسيط،، الجزء الأول، باب الحاء، القاهرة، مطبعة مصر، 1960، ص 207-208.

[2]/ توماس بيرتون بوتومور، تمهيد في علم الإجتماع، ترجمة و تعليق، محمد الجوهري و آخرون، القاهرة، دار المعارف، ط 5، 1981، ص372.

حين أن التطور لا يعني بالضرورة السير قدما فقد يعني أيضا التراجع إلى الخلف. أما بالنسبة للتغير سواء كان ذلك نحو الاحسن أو الأسوء يبقى ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون و شؤون الحياة عموما. فالمجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة بحيث "أنّ أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، أولى تعمل على الحفاظ عليه و ضمان استمراره كالتنشئة الاجتماعية مثلا، و ثانية تعمل على تغييره و تبديلهابتداء بالتعديل و انتهاء بالثورة..."[1]

و مما سبق نستنتج أن علم الاجتماع من أول الميادين التي أخضعت مفهوم التحول أو التغير للدراسة بحيث أصبح علم اجتماع التغير الاجتماعي اليوم أحد الفروع الأساسية لعلم الاجتماع، و هو يعرف التغير الاجتماعي بأنه "... عملية حركية اضطرارية مستمرة و متتابعة، إنه الاختلافات و التعديلات التي تطرأ على أنماط العلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي، و طبيعة و مضمون و بناء الجماعات و النظم خلال فترة معينة من الزمن، بحيث لا يمكن ملاحظتها و تقديرها، و يحدث نتيجة عوامل متداخلة و متشابكة يتداخل بعضها في بعض و يؤثر بعضها في بعض..."[2].

و في نفس الاتجاه يعرف التغير الاجتماعي بأنه "... كل تحول يحدث في النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة..." [3].

اما موسوعة العلوم السياسية فقد عرفته على أنه "... كل تحول ملحوظ يطرأ على التنظيم الاجتماعي في بنائه أو مؤسساته أو وظائفه أو أدواته خلال فترة زمنية معينة، يندرج تحت هذا التحول كل تغيير يحدث في التركيب السكاني للمجتمعأو في بنائه

[1]/ محمد أحمد الزغبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي و علم الاجتماع الاشتراكي، بيروت، دار الطليعة، ط3، 1982، ص34.

[2]/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الإجتماعية و أثرها في الفرد و المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، 1986، ص 05.

[3]/ مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلومصرية، 1975، ص 188.

الطبقي أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم أو المعايير الأيديولوجية التي تؤثر في سلوك الأفراد و تحدد مكانتهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ..."[1].

كما نجد النظام السياسي بدوره خاضعا لعمليات تغيير مستمرة، اختلفت من مرحلة إلى أخرى من التغيير العنيف (الثورة) إلى التغيير السلمي، و ارتبطت هذه التحولات بمفهوم التغير أو التحول السياسي.

يشير مفهوم التغير السياسي إلى "... التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع و ممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة و الإجبار و النفوذ السياسي...". و قد خضع هذا المفهوم إلى عدة دراسات أسفرت عن بروز مجموعة من نظريات التغير السياسي، إلا أن هذه النظريات عرفت مجموعة من الانتقادات، لأن إعدادها انطلق من حالات خاصة و محدودة الأمر الذي جعلها على حد تعبير "جان ماري دانكان" غير جديرة بأن تأخذ بالحسبان عمومية الحالات، و بالتالي و قيمتها التنبؤية شبه محدودة[2].

و نشير إلى بعضها لتوضيح مفهوم التغير السياسي:

أ/ نظرية النخبة: يرى باريتو أن المجتمعات تتميز بفارق أساسي بين النخبة المكونة من الأفراد الأكثر جدارة في مختلف الميادين و جماهير الأفراد الأقل جدارة الذين يقبلون سيطرة الأوائل سواء بواسطة القوة أو الحيلة. و الصراعات الملائمة في نظر باريتو، ليست التي تقوم بين الجماهير و النخبة و إنما تلك التي تمزق النخبة. فالنخبة في نظره مكان لتحول دائم أو كما أسماه هو بـ" دوران النخب".

[1]/ محمود محمد ربيع و إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت، جامعة الكويت، كلية التجارة و الإقتصاد و العلوم السياسية، 1994، ص 272-273.

[2]/ جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1، 1992، ص 166.

ب/ النظرية التطورية: ينطلق هذا الاتجاه من محاولة الربط بين التنمية السياسية[1] و التنمية الاقتصادية بحيث يصنف تحول النظم السياسية إلى ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الكلاسيكية، المرحلة الماركسية و المرحلة الحديثة، و هنا تعتمد كل مرحلة على معيار أساسي مختلف. فمثلا المرحلة الحديثة التي ترجع إلى الفكر الأوربي في القرن التاسع عشر تعتمد على معيار التطور و النمو، و تقوم على النظرية التي تربط بين النمو الاقتصادي و الاجتماعي و بين التقدم السياسي الذي يتمثل في الوصول إلى الديمقراطية الغربية.

ج/ نظرية التحول الحرج: يقترح رالف غولدمان "... أنه من الضروري بالنسبة للجماعات السياسية أن تطور قدرات مؤسسية أو كفاءة خاصة من أجل التقليل من اللجوء إلى العنف أو تجنبه كواحد من التكتيكات المتبعة في صياغة القرار الجماعي ..."[2]. و طبقا لفرضيات غولدمان فإن التحول الحرج يتمثل في العلاقة التطورية التي تربط ثلاث أنماط من المؤسسات السياسية: المؤسسة العسكرية و المؤسسة التمثيلية و المؤسسة الحزبية. و في مرحلة معينة من مراحل هذه العملية التطورية تعبر هذه المؤسسات بنجاح مرحلة تحول حرجة في علاقتها ببعضها البعض.

و نتيجة لذلك يعاد تنظيم تأثير هذه المؤسسات الثلاث، فالمؤسسة العسكرية تحتل تبعا لذلك مرتبة ثانوية، بعد أن كانت تحتل المرتبة العليا. أما نظام الأحزاب فيحتل المرتبة العليا بعد أن كان يحتل مرتبة ثانوية، و هكذا تتحقق سيادة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية، و هذا النموذج يشكل تحولا أو تغيرا في قانون التنافس بين النخب بمعنى "... نهاية الحروب الأهلية بوصفها النظام المهيمن للتنافس بين النخب ...".

[1]/ سعاد الشرقاوي، علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 1991، ص 39/ 55.
[2]/ رالف غولدمان، من الحزب إلى سياسة الأحزاب، التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة فخري صالح، مراجعة د. فارق منصور، عمان، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، ط 1، 1996، ص25.

إنه برغم الأهمية الواضحة و المميزة للتغير السياسي، و كذا للأبحاث التحليلية التي قامت بدراسة هذه الظاهرةن فإنها تبقى في النهاية غير منظمة. و في هذا الإطار خلصت دراسة تحليلية جديدة إلى أن "... هناك فقدانا للفهم المنظم للتغير السياسي، و كذا ضعف التنبؤ بالتغيرات السياسية الرئيسية ..."[1]، و مع ذلك فإن صاحب هذا التحليل يرى بأن هناك توقعين يمكن طرحهما بقدر معقول من الصحة:

التوقع الأول: أن كل نظام سياسي بغض النظر عن مدى صلابته الفعلية أو الظاهرة لابد أن يشهد تغيرات هامة.

التوقع الثاني: لما كان من الصعب جدا التنبؤ بالتغير، فإن مساحة كبيرة من عدم التأكد تصبح سمة للحياة السياسية لا يمكن تجنبها.

و بناء على ما سبق ذكره يمكننا القول أن التحول الديمقراطي يشير إلى عملية المرور من حالة إلى حالة أخرى، و يبقى الهدف الأساسي لهذه العملية هو اشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية اقتسام السلطة السياسية و الرمزية و المادية في المجتمع مع نبذ كل أشكال العنف، و خلق شروط النقاش المستمر عبر ثقافة و تربية النشء عليها.

الفرع الثاني: مفهوم الديمقراطية:

إن مصطلح الديمقراطية من المفاهيم الشائعة في العلوم الاجتماعية ليس ثمة تعريف محدد لهن فهناك العديد من التعريفات التي تقدم لهذا المصطلح الذي أصبح الأكثر شيوعا في القواميس السياسية و الأكثر غموضا في الوقت نفسه، و لكن من ناحية اللفظ في حد ذاته فهو مركب كما هو واضح من شقين، الأول demos و معناه الشعب، و

[1]/ روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد، مراجعة د. علي الدين هلال، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة و الطباعة و النشر، ط5، 1993، ص87.

الثاني cratos و معناه الحكم أو السلطة، و بذلك تكون دلالة اللفظ لمصطلح الديمقراطية هي حكم الشعب، و من التعريفات التي طرحت في هذا الإطار التعريف الذي يعتبرها "... حكم الشعب بواسطة الشعب و لمصلحة الشعب" و أيضا هي "... حكم الشعب بالشعب و للشعب" و هذا ما اصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية.

لقد أفرزت التجارب الديمقراطيةالمختلفة عبر التاريخ مجموعة من المبادئ و القواعد توصف بكونها ديمقراطية، و هكذا إذا كان المفهوم الكلاسيكي السابق قد تناسب في فترة معينة مع البيئة التي ولد فيها هذا المفهوم (المجتمع الأثيني)ن فإن التطورات التاريخية و التحولات المعرفية قد عملت على تهميش هذا المفهوم الكلاسيكي من ذلك مثلا عندما طرحت صعوبة أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، فقد استبدل روسو قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية، و مع صعوبة الأخذ بقاعدة الأغلبية أيضا، طرح روسو الديمقراطية النيابية محل المباشرة (أي قصر مهمة المواطنين على اختيار من يباشرون السلطة نيابة عنهم).[1]

و في الغرب يستخدم مفهوم الديمقراطية بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، و يشمل المحتوى الواسع لهذا المفهوم حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، و على ذلك فإن إرادة الشعب حرة لا تقيد بأية قيود خارجية مطلقا، فهي سيدة نفسها و لا تسأل أي سلطة غير سلطتها.[2]

منذ الثمانينات من القرن الماضي، سارت بعض الكتابات و خاصة الأنجلوسكسونية منها نحو مفهوم بديل للديمقراطية، و هو مفهوم الدمقرطة، و ترى أن الديمقراطية غير موجودة، و أنه لا توجد إلا دمقرطة لا متناهية، فلا يمكن القول إن المجتمع الفلاني قد حقق الديمقراطية و وصل إلى مبتغاه، لأن ديناميكية المجتمع تظهر في كل فترة فاعلين جدد، و كتل اجتماعية مقصية و مهمشة يلزم إدماجها. و كذا نجد هنتنجتون في كتابه

[1]/ محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة، دار غريب، 1997، ص 330.
[2]/ أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2003، ص 21.

(الموجة الثالثة) ينتقد المفهوم القديم للديمقراطية، إذ يرى أن مصطلح الديمقراطية كنظام حكم يعود إلى الفلسفة اليونانية و استعمالها الحديث يعود إلى الثورات التي عرفها الغرب في نهاية القرن الثامن عشر و وسط القرن العشرين، ثم وضع تصورا لثلاث أنواع من التعاريف للديمقراطية كشكل للحكم: النوعان الأولان انتقدهما (تعريفها كمصدر لسلطة الحكام ثم كهدف أي لمصلحة من تمارس)، و النوع الثالث سعى إلى تطويره و الاقناع به (الديمقراطية كإجراء)[1].

كما انتقد جوزيف شومبيتر المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية و طرح البديل من خلال تعريفه لها بأنها هي "... ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية و الذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس ..."، و هو أكثر تعريفات الديمقراطية رواجا بين الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية.

و قد أصبح مفهوم الديمقراطية لدى العديد من علماء السياسة أمثال آلان توران و هابر ماس و جون رولز و غيره من يعني تدبير التعددية و نبذ العنف في تدبير الشأن العام.

إن تعريف الديمقراطية انطلاقا من كونها مصدر للسلطة يطرح العديد من المشاكل (كصعوبة قياسها) نظرا لوجود كثير من الذاتية في تعريفها و هذا ما دفع بهانتنجتون إلى الابتعاد عن هذين النوعين من التعاريف و محاولة وضع تعريف جديد يمكننا من القياس العلمي للديمقراطية في بلد ما، و هذا ما كان من خلال مجموعة من الاجراءات (انتخابات حرة و نزيهة لاختيار ممثلي الشعب، حريات أساسية معترف بها من قبل الحاكم لفائدة المحكومين، التداول السلمي على السلطة إلى غير ذلك من الضمانات).

[1]/ صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 64- 68.

و لهذا فإننا نفضل الحديث عن الديمقراطية كمفهوم إجرائي دون خصوصية أي بلد (لتفادي إشكالية الخصوصية و المحلية) مادامت مجموعة معاير شكلية لتدبير الشأن العام، بل إن التطور العلمي و التقني قد يمس الديمقراطية حتى في طرق التعبير عنها، و أصبحنا نسمع عن الديمقراطية الالكترونية، و التي يمكن التعبير عنها لحظة الانتخاب بالضغط على أزرار لوحة الحاسوب، و هل يمكن أن يكون لذلك تأثير عكسي على النظام الديمقراطي نفسه؟، و كيف يمكن للسلطة أن ترفع التحدي في وجه الضغوط الجديدة التي تخلقها الإعلاميات المتاحة للجميع ليشارك في إدارة شؤونه.

بالإضافة إلى تأثير ما يسمى الآن بالديمقراطية الرقمية التي يقصد بها استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة بما في ذلك أجهزة الحاسب الآلي و شبكة الأنترنت لدعم مشاركة المواطنين و تحقيق الديمقراطية[1].

و ما دامت الديمقراطية عملية تطورية تعكس تلخص حركة تطور المجتمع بأسره (أي ليست ذات طابع سكوني أو بمعنى آخر ليست نهاية المطاف كما يتبادر إلى الذهن) بل إن أي دولة لا يمكن أن توصف بالدولة الديمقراطية إلا إذا لوحظ تطور في المجتمع المدني بأسره، و هذا ما يجعل الإجراءات أسلم و نقول بأن تلك الدولة أصبحت الآن أكثر ديمقراطية مما مضى و هذا النوع من التعريف للديمقراطية من شأنه أن يتجاوز دعاة الخصوصية و الاستثناء، لأنها كشكل للحكم ستصبح عامة و إنسانية و ليست خاصة بدول بعينها، و هاذا ما يفسر دون شك المنهجية المتبعة في إعداد و اعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية من طرف الإتحاد البرلماني العالمي سنة 1997 و الذي نشر لاحقا في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2002 حيث تضمن هذا الإعلان مبادئ أهمها:

[1]/ عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص 261-270.

1-الديمقراطية الحقيقية لا تنفصل عن حقو افنسان و تقوم على أساس سيادة القانون التي تضمنها مؤسسات قضائية و آليات رقابية محايدة و فعالة.

2-الديمقراطية مثل أعلى معترف به من الجميع، و يستند إى قيم مشتركة بين الناس، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بينهم، وترمي إلى حماية كرامة الفرد و حقوقه، و الديمقراطية تمثل نظاما سياسيا يمكن الناس من أن يختاروا بحرية حكومة فعالة و أمينة تخضع للمساءلة و تتسم بالشفافية.

3-تقوم الديمقراطية على مبدأين هما المشاركة و المساءلة، و من شروط الحكم الديمقراطي وجود مؤسسات جيدة تحقق التوازن بين مطالب المجتمع المتنافسة بما في ذلك برلمان يحضى بشفافية تامة، و انتخابات حرة و نزيهة و منتظمة.

4-إن قيام مجتمع مدني نشيط أمر جوهري لتهيئة المناخ الملائم لممارسة الحقوق و المشاركة، و يجب أن يلتزم المجتمع بتلبية الحاجات الأساسية لأشد الفئات حرمانا و ذلك لضمان مشاركتها بما في ذلك حقوق المرأة و مشاركتها الرجل في إدارة شؤون المجتمع، كذلك حقوق الأقليات و الفقراء و المهمشين.

5-حماية التنوع و التعددية، وحق الإختلاف داخل سياق من التسامح، و إدامة الديمقراطية تفرض تعزيز ثقافة ديمقراطية من خلال التنشئة و عمليات التعليم بمختلف الوسائل المتاحة.

وإذا كانت الديمقراطية تتجسد من خلال المظاهر أو الإجراءات المذكورة أعلاه،فإنها تتطلب و جود وسائل لحمايتها و ذلك عبر قنوات أساسية هي: القناة الأساسية(من خلال الدور السياسي و الدستوري للمؤسسة التشريعية)، والقناة القضائية (من خلال القضاء الدستوري و الإداري،الأول يقرر دستورية القوانين من عدمها، و الثاني لحماية المواطن

من تجاوزات السلطات الإدارية)، ثم القناة الشعبية(من خلال رأي عام قوي وبالتالي مجتمع مدني قوي، دون أن ننسى الحضور الفاعل و المتميز لوساءل الإعلام).

الفرع الثالث: مفهوم التحول الديمقراطي و مراحله

التحول الديمقراطي يعني "تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية " أو كما يشير البعض "...الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي ..."[1]

و يعرفه شميتر بأنه " عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل هذه القواعد أو امتداد لها لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل... إذا فهمي عمليات و إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر."[2].

من جهته صامويل هنتنغتون يعرف التحول الديمقراطي على أنه " مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة و تتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية."[3].

بينما روستو يعرف التحول الديمقراطي بأنه " عملية اتخاذ قرار تساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة و هي النظام و المعارضة الداخلية و القوي الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، و تتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع.".

[1]/ حسن سلامة، التحولات الديمقراطية و شرعية النظام السياسي في مصر، 1981/ 1939 ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1998، ص 14.

[2]/ أميرة ابراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب و دور المؤسسة الملكية، 1992/ 1998، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2002، ص 20.

[3]/ صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 193-196.

كما يذهب الباحثان فيليب شميتر و غليرمو أودونيل إلى أن مفهوم التحول يشير إلى المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي و آخر، و تنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، كما أن عمليات التحول لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى انهيار النظام السلطوي و إقام شكل من أشكال الديمقراطية، و قد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي. و من خصائص مرحلة التحول الديمقراطي عدم تحديد قواعد العملية السياسية فهذه القواعد لا تكون فقط في تغير مستمر و لكنها تخضع في العاد لتحديات قوية، و يتصارع الفاعلون لتحقيق ليس فقط مصالحهم الآنية أو مصالح القوى التي يمثلونها، و لكن لتحديد القواعد و الاجراءات التي ستحدد بمقتضاها هوية الرابحين و الخاسرين في النهاية، و معنى ذلك أن هناك نسبية في عملية التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى، كما أن احتمال تعرض عملية التحول لإنتكاسات تظل واردة.

من جهة أخرى،هناك من حاول التحول الديمقراطي من خلال توصيف ما يحصل من البداية إلفى النهاية (الإنطلاق من فكرة المراحل المختلفة المتعاقبة) فالبعض اعتبروا أنه عملية مستمرة لها ثلاث مراحل أساسية بدايتها الإستعداد و التأهب حيث تزداد حدة الصراع السياسي و الإجتماعي بدرجة تهدد باستمرار سيطرة و بقاء نظام الحكم غير الديمقراطي، مرورا بظهور إجماع حول ضرورة التغيير و تحديد مطالب و مجالات أساسيية و مؤسسية في مقدمتها إنشاء و تفعيل دور البرلمان، وصولا إلى تأمين التحول الديمقراطي (المكاسب المتحصل عليها) من خلال إرساء مجموعة من القواعد و الآليات و الممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية و تنمي الثقافة السياسية الديمقراطية[1]، خاصة و أن مجتمعا غير ديمقراطي لا يمكنه أن يفرز نظاما سياسيا ديمقراطيا.

[1]/ مصطفى كامل السيد، تحول ديمقراطي بطيء، الديمقراطية، ع2، مارس 2001، ص 146.

و هناك من يعتبر أن عملية التحول الديمقراطي هي ذلك الترتيب المؤسسي الذي يمكن من زيادة التنافس و توسيع المشاركة و احترام الحريات المدنية و السياسية، و طبقا لذلك فإن هذه العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، و يبرز ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية و تنظيمية و كذا قيمية و فكرية، ة إعادة توزيع السلطة و النفوذ و توسيع دائرة المشاركة فيها، و بروز مراكز مختلفة[1].

ومما سبق نخلص إلى أن التحول الديمقراطي يحتضن مراحل متباينة تحصل خلالها عملية معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية، و تشير إلى التحولات في الأبنية و الأهداف و العمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، و من ثم تجعل النظام السياسي يتغير من السلطوية إلى الديمقراطية، أو بمعنى آخر يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى مرحلة ارتحالية بين نظام لا ديمقراطي في سبيل نظام ديمقراطي.

و تجدر إلى أنه قبل التطرق لمراحل التحول الديمقراطي وجب التذكير بملاحظة هامة و هي أن هذه المراحل تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، خاصة و أنه توجد في إحدى هذه المراحل مؤسسات النظام القديم بجانب مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، و يذهب عدد من الباحثين و الفقهاء إلى التأكيد على أن مرحلة التحول تتميز بدرجة عالية من عدم الكفاءة و عدم التأكد، كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصوورة غير مقصودة كما تشهد احتمالات و عواقب غير محسوبة[2]، و لهذا فإن تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي أمر مهم لضمان عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.

[1]/ علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر، 1803، 1997، القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 285.

[2]/ حسن سلامة، مرجع سابق، ص 15.

و فيما يخص مراحل عملية التحول الديمقراطي فقد ميز كل من أودونيل و شموميتر بين مرحلتين نوعيتين هما: التحول من الليبيرالية السياسية ثم التحول إلى الديمقراطية ذاتها[1]، و مع ذلك بهدف الدراسة و التحليل يمكن الفصل بين هذه المراحل و تقسيمها إلى إربعة مراحل رغم تداخلها واقعيا:

أ-مرحلة انحلال و تفكك النظام السلطوي القديم.

ب-مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي.

ج-مرحلة التدعيم للنظام الديمقراطي أو مرحلة التماسك الديمقراطي.

د-مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد.

أ-مرحلة انحلال و تفكك النظام السلطوي القديم:

يذهب الفقهاء و الدارسون إلى أن الحديث عن انهيار و تفكك النظام السلطوي يبدأ من عادة بظهور منظمات أو جماعات تتذر بهيمنة الحزب الأول على الساحة السياسية، ثم يلي ذلك بروز انقسامات في صفوف القيادة السياسية، يعيش المجتمع خلال هذه المرحلة الأولى عددا من الصراعات بغية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول، و تحديد قواعد اللعبة السياسية و الفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية. و تحدث تلك الصراعات بين المتشددين (أولئك الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي بهدف البقاء في السلطة) و المعتدلين (الذين يدركون أن النظام الذي ساعدوه و تمتعوا في ظله بالمزايا عليه أن يدخل في بعض الإصلاحات و يخضع لشكل من أشكال الشرعية الانتخابية). و تحدث الانقسامات بين الجناحين نتيجة الضغوط الداخلية (خاصة في حالة تدهور الشرعية التي يتمتع بها النظام السياسي مع جحود و تقلص الموارد الاقتصادية) و

[1]/ شادية فتحي، مستقبل التحول الديمقراطي في مصر، في حنان قنديل (محرر)، مصر في عيون شبابها، الشباب الباحثين و مستقبل التنمية في مصر، القاهرة، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2001، ص 151.

الصغوط الخارجية (في ظل وجود مساعدات غربية أصبحت مشروطة بالتحرر السياسي و الاقتصادي) فيفقد النظام السلطوي تماسكه و تبدأ عملية التحول.

نشير هنا إلى أن المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي لا تعتبر عملية خطية أو بمثابة خط تصاعدي في اتجاه واحد على النحو الذي كان سائدا في نظريات التحديث أو كعملبة عقلانية و ذلك نظرا لتعرضها لانتكاسات تباينت أسبابها من نظام إلى آخر.

على الرغم من وجود تحول ديمقراطي يبرز بمجرد تفكك النظام السلطوي القديم فإن هناك بعض الديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الآخر إلى مرحلة التماسك و التدعيم، بل إن انهيار النظام السلطوي قد لا يترتب عليه بالضرورة قيام نظام ديمقراطي و إنما صورة أخرى من صور النظم السلطوية، و هذا الفشل يرجع إلى أسباب مختلفة منها مقاومة هذا التحول من قبل النخب المعادية للتغيير (عسكرية كانت أم مدنية) أو نتيجة غياب الأوضاع الاجتماعية و الثقافية و المؤسسات الملائمة.

ب-مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:

تشكل هذه المرحلة الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، و يحدث هذا التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب و الضغوطات الجديدة، أو عندما يكون غير قادر على الحفاظ على ذاته و يتم إحلاله بنظام جديد.

و تحوي هذه المرحلة بين طياتها الخطوات التي من شأنها إرساء الدعائم الأولية لأي تطور ديمقراطي محتمل فيما بعد، و هنا يتفق دارسوا تلك المرحلة ‘نه إلى جانب إجراء انتخابات عامة حرة و نزيهة يتنافس فيها عدد من الأحزاب، كما أنه يجب أن تشتمل على تعديلات و تغييرات في الدستور لتقنين الحياة الحزبية و صمان الحريات المدنية.

بالرجوع إلى ما تشمله هذه المرحلة يمكن اعتبارها أيضا فترة من عدم التأكد و الشك حيث تزيد مخاطر الانتكاس و التراجع إلى الحكم السلطوي فقد وصفها **آدام بريزفورسكي** بأنه تشبه آلة الغزل، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط و تدور إلى أسفل بطريقة سريعة، خاصة في ظل وجود مؤسسات النظام القديم إلى جانب مؤسسات النظام الجديد، و بالتالي الديمقراطيون و السلطويون غالبا ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق[1]. و في هذه المرحلة يتم التمييز بين التحول الديمقراطي و التحول الليبرالي كما سنرى لاحقا.

ج-مرحلة التماسك الديمقراطي أو التدعيم للنظام الديمقراطي:

في هذه المرحلة ساد الاعتقاد من قبل الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب و جماعات المصالح أو أي قوي أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، و بالتالي حسب **فالونزيلا** لن يتحقق التماسك و صمان الاسقرار للديمقراطية الوليدة إلا إذا تخلى النظام عن كافة المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم و التي تعيق الأداء الديمقراطي، و في نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية[2].

و هنا تظهر أهمية المعارضة من خلال طرح قضايا جديدة لم تكن مطروحة من قبل مما يخلق هياكل جديدة للمشاركة و تزداد درجة المحاسبة و الشفافية، و هنا أيضا حسب **دياموند** و **بيتنام** فإن نشر الثقافة السياسية الديمقراطية و تجذير قيمها كالتسامح و الوسطية و الاعتدال هي العامل الأساسي في تحقيق التماسك الديمقراطي.

[1]/ جي هيرميت، مقدمة: هل هو عصر الديمقراطية؟، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع 128، ماي 1991، ص 11.
[2]/ نجلاء الرفاعي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية أوريا و طايوان، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 29.

و يشير كل من **جون هيجلي** و **ريشارد جينتر** إلى أن تماسك و استقرار الديمقراطيات يتحقق عندما ترضى النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات و العمليات المؤسسية الأخرى، و يضاف إلى ذلك تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش و أجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة[1].

إن بقاء و استمرارية النظام الديمقراطي لا يعني أنه قد حقق التماسك، فهذا الأمر كما أشار إليه **روبرت دال** يتطلب جملة من الشروط الأساسية هي: مجموعة من القادة لديهم الرغبة الحقيقية في الحفاظ على الديمقراطية، وجود ثقافة سياسية ليبرالية مؤيدة و مدعمة للديمقراطية و مؤسساتها، وجود مجتمع تعددي منظم و يقر بحقوق الأقلية، بيئة دولية مؤيدة لقيام أنظمة ديمقراطية في الدول الأخرى و إقامة علاقات وثيقة مع هذه النظم الديمقراطية الجديدة بل و مساعدتها للتغلب على العقبات التي تواجهها.

و أشار عدد من الباحثين إلى أن تدعيم النظام الديمقراطي و من ثم حيازته لقدر من قبول قطاعات و شرائح المجتمع إنما يستلزم العديد من المتطلبات متها: تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، ضرورة الفصل بين قيادة الدولة و الأحزاب السياسية بحيث لا تناصر القيادة السياسية أيا من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة بل تتركها للمنافسة الحرة و على قدم المساواة، عدم احتكار الدولة لأجهزة الإعلام مع توافر حرية الصحافة و حرية الوصول إلى المعلوماتن كفالة النزاهة و الحياد لانتخابات دورية و تحت إشراف جهاز قضائي مستقل، توافر تعددية حزبية غير مقيدة[2].

د-مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد:

[1]/ بلقيس احمد منصور،الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن 1991-2001،رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003،ص43.

[2]/ حسن سلامة، مرجع سابق، ص 63.

تعتبر هذه المرحلة أعلى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين و لكنهما مترابطتان و هما الديمقراطية الاجتماعية و الديمقراطية الاقتصادية.

فالديمقراطية الاجتماعية تعني أن يكون المواطنون على اختلاف أماكن تواجدهم أو صفاتهم داخل المجتمع فاعلين لهم حقوق و واجبات متساوية. فالتحرك نحو الديمقراطية حسب **جون لوكا** "هو عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت تسير سابقا على هدى مبادئ أخرى، أو توسيعها لكي تضم أشخاصا لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقا (اعتبارا من النساء و الشباب و الأميين إلى المقيمين الأجانب)، أو تمديدها لكي تشمل قضايا و مؤسسات لم تكن سابقا موضوعا لمشاركة تمليها المواطنة"[1].

أما الديمقراطية الاقتصادية فهي تتضمن توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي على الأفراد، و بالتالي ترتكز على امتلاك المواطنين أفرادا و جماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، و ذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية.

أي أن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين و تشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل و الثروة، إتاحة التعليم و الرعاية الصحية، و الحق في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و المساواة في الفرص دون تمييز[2].

إن هذه المرحلة تهدف إلى تحسين الأداء الديمقراطي إضافة إلى الرفع من كفاءة و قدرة المواطنين على المشاركة بحيث تحقق الدولة الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها[3].

[1]/ جون لوكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، غسان سلامة، ديمقراطية من دون ديمقراطي، سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الاسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1995، ص 36-37.

[2]/ علاء خليفة الكواري، الخليج العربي و الديمقراطية، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 36.

[3]/ نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص 29-30.

بعد أن وقفنا على مضمون كل مرحلة من مراحل التلحول الديمقراطي لا بد من التأكيد على لحظة الانتقال الديمقراطي ذاتها هي لحظة مهمة جدا لأن أسلوب تسييرها و تدبيرها يؤثر بشكل كبير على نجاحها او انتكاسها فهي لحظة تكون فيها السلطة هشة، و تعطي الأهمية لأسلوب التدبير السياسي الذي يقوم على التفاوض و لاتوافق لبناء الثقة بين الأطراف و التي انعدمت خلال فترة الاقصاء و الانغلاق و تهيئة شروط الانتقال الديمقراطي، و تقوم أيضا على الاستعداد للتنازل و هي أساليب استثنائية و انتقالية تفصل بين عهدين، و هي اللحظة التي ينفتح فيها النظام على جزء من المعارضة داخل المجال السياسي.

و بالإضافة إلى ذلك فالمرحلة الانتقالية مرحلة صعبة و حرجة في حياة المجتمعات، لأن بعض القوى السياسيةالمعارضة للتغيير قد تستغل الوضع لصالحها و تحاول بكل الوسائل أن توقف هذا المسلسل، و كسب مواقع سياسية، و بالتالي احتمالات التراجع تضل قائمة.

من ناحية أخرى نجد أن الأساليب الإجرائية المتبعة لتدبير المرحلة الانتقالية تخضع للسياق التاريخي لكل تجربة، و لخصوصيات كل مجتمع، و لكن على العموم تعطي الأهمية للتوافق السياسي لإعادة توزيع السلطة و الثروة بين الأطراف في أفق المرور إلى المرحلة الديمقراطية، حيث تصبح الانتخابات هي الآلية الديمقراطية الأساسية لاشتغال النسق.

و من جهة أخرى، لابد من التأكيد على أنه إذا كانت الديمقراطيات الغربية لم تتأسس و لم تأخذ البعد المؤسساتي إلا بعد الثورات التي عاشتها الدول الغربية بدءا بالثورة الانجليزية سنة 1688 مرورا بالثورة الأمريكية سنة 1765 وصولا إلى الثورة الفرنسية سنة 1789 و التي أرّخت للصراعات الاجتماعية الطبقية، و جعلت الدولة في الأقطار تتحول

من دولة الأمير إلى دولة المؤسسات مع ضمان الحريات العامة و الخاصة، فإن الديمقراطية الحديثة على العكس من ذلك تتميز بقدرتها على استيعاب التحولات السلمية "... ففي الديمقراطيات الحديثة تبرز حقيقة بوضوحجلي، لقد انتفت الحاجة إلى الثورة في هذه الدولة، لأن النظام الدستوري يسمح بتغيير منظم، و بذلك تنتفي الحاجة إلى اللجوء إلى العنف ..."[1].

إذا سلمنا بحتمية التغيير السلمي فإن ما يجب التسليم به أيضا هو أن أي نظام يصبو إلى الديمقراطية مجبر على احترام المعايير و المبادئ التي ذكرناها سابقا و التي تعد أهم ركائز الديمقراطية المعاصرة، وأن أي تحول يراد به أن يكون ديمقراطيا لابد له من الأخذ بعين الاعتبار هذه المقاييس. فالتحول الديمقراطي إذا يتأسس على حقيقة الاعتراف بفشل العنف في فرض الشرعية و الاستيلاء على السلطة و هي حقيقة بارزة اليوم في أكثر من بلد، ففي التجارب السياسية الحديثة في إفريقيا و أمريكا اللاتينية فشل الاحتكام إلى القوة[2].

و كذلك نجد أن الموجة الثالثة للديمقراطية قد مست أكبر عدد من الدول مقارنة بسابقاتها، و لكنها تختلف فيما بينها في درجة التحول و شدته و درجة الإيمان بأهميته و مدى الاستمرار فيه، فهناك دول قطعت أشواطا عديدة على طريق التحول الديمقراطي، و هناك دول أخرى ما تزال في بداية طريق التحول، و من ناحية أخرى هناك دول حققت نجاحا و استقرارا في تحولها الديمقراطي، و هناك دول أخرى شهدت تراجعا أو انتكاسات لهذا التحول، كما أن بعض الدول استطاعت أن تحقق استقراراها السياسي من خلال التحول الديمقراطي و في المقابل نجد دول أخرى عانت من عوامل عدم الاستقرار في

[1]/ لاسلي ليبسون، الحضارة الديمقراطية ، ترجمة: فؤاد موباقي و عباس عمر، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1980، ص 28.
[2]/ محمد عابد الجابري، الديمقراطية و حقوق الانسان، بيرون: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994، ص 88.

مرحلة تحولها نحو الديمقراطية و يرجع هذا التباين إلى اختلاف طبيعة السياق المجتمعي لكل نظام سياسي[1].

كما نسجل من ناحية أخرى تباين أسباب التخلي عن النظام السلطوي و التحول إلى الديمقراطية من حالة إلى أخرى فهناك الأسباب الداخلية النابعة من طبيعة النظام السياسي و هناك الأسباب الخارجية المرتبطة بالبيئة الدولية[2].

و في الأخير فإن القول بأن التحول الديمقراطي بدلالاته اللفظية يعني تلك المرحلة الوسيطة بين نظام غير ديمقراطي بأشكاله المختلفة و نظام ديمقراطي، يعني أن هناك درجات للتحول و يقاس مدى نضج التحول بمدى اقترابه من مرحلة الديمقراطية و بالتالي يمكن أن نتحدث عن تجارب تحول ديمقراطي ناشئة و أخرى وسيطة و ثالثة متقدمة و هكذا، و كل ذلك بناءا على اقتراب تجربة التحول من الوصول إلى تحقيق الديمقراطية التي رغم الاختلاف حول أشكاالها فإن هناك اتفاقا حول جوهرها (حريات الرأي و التعبير و التنظيم و التداول السلمي للسلطة...إلخ).

الفرع الرابع: تمييز مفهوم التحول الديمقراطي عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به:

إن ارتباط التحول الديمقراطي بمفاهيم مشابهة يطرح بعض الصعوبات و لكن ينبغي عدم الخلط بين هذه المفاهيم بالرغم من وجود خطوط تماس و أحيانا خطوط تقاطع معهم، من أهم هذه المفاهيم نذكر: التحول الليبيرالي، الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي، الإصلاح السياسي.

التحول الليبيرالي:

[1]/ إكرام بدر الدين، إتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا، محمد السيد سليم، آسيا و التحولات العالمية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1989، ص 212.
[2]/ المرجع نفسه، ص 211.

يتضمن التحول الليبيرالي أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود و توسيع نطاق الحقوق الفردية و الجماعية داخل النظام السلطوي نفسه، و هي لا تعني ضرورة إرساءها لتحول ديمقراطي و لو أنه يمكن أن تسهم في حفز هذه العملية[1]، و بالتالي فالتحول الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة، لكن مع الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها خاصة الإبقاء على النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات.

فهو يرتبط بزيادة مساحة الحريات المسموح بها للأفراد، و إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، و فتح قضايا معينة للنقاش العلني، و تخفيف حدة الرقابة على الصحف، و اتساع المجال أمام تكوين و نشاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب و الجمعيات وفق شروط معينة، و إجراء انتخابات لمناصب ذات سلطة بسيطة و الحد من التدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم[2]، و بالتالي التحول الليبرالي ينصب على أهداف أكثر اعتدالا، و هنا قد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية و قد لا يؤدي إلى ذلك.

أما التحول الديمقراطي على العكس من ذلك يتجاوز هذا النطاق الضيق، كونه يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من ناحية محاسبة النخبة و صياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي. فالتحول الديمقراطي و على خلاف التحول الليبرالي عملية تاريخية معقدة تكتمل بتحقيق التماسك الديمقراطي للنظام، و تتضمن إرساء مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم و المحكومين، بحيث يتمتع الحكام بطاعة محكوميهم، و يلتزم المحكومون بقواعد اللعبة

[1]/ هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 196.
[2]/ صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 68.

السياسية، و يكون بمقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية و على فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية تنافسية.

إن التحول الديمقراطي يعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي و بالتالي لا يحدثان بشكل متزامن، فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي اعتقادا منهم أن انفتاح النظام أو وجود هامش أوسع من الحرية للأفراد من شأنه أن يزيد من شرعية النظام بدون مقابل سياسي تغير في هيكل السلطة خصوصا، إلا أنه مع القدر الإضافي من الحقوق و الحريات التي يمنحها النظام للأفراد فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي.

أما التحول الليبرالي يتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية و محسوبة مسبقا من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة لكن مع الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي لتحقيق القبول و الإذعان.

من هنا نستنتج أن عملية التحول الديمقراطي لا تعتبر مرادفا لعملية التحول الليبرالي على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط، و دون ما تتيحه الليبرالية من حماية و احترام لحقوق الأفراد و الجماعات ستتعرض الديمقراطية لعامل الارتداد بها إلى ديمقراطية شكلية، و بمقابل ذلك فإنه بدون تحمل الحكومة للمسؤولية إزاء الجماهير و حماية حقوق الأقليات، فإن الليبرالية يمكن التلاعب بها و الارتداد بها مرة أخرى إلى السلطوية، و بالتالي فإن التحول الليبرالي قد يسهم في إحداث التحول الديمقراطي و قد لا يسهم في ذلك، و مع ذلك يعتبر خطوة لمزيد من الضغوط في اتجاه تحقيق تحول ديمقراطي بسماته الإيجابية[1].

الانتقال الديمقراطي:

[1]/ جون لوكا، مرجع سابق، ص 28-49.

مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي نظرا لإمكانية التعرض للتراجع أو الانتكاس، حيث ارتأت الدراسات أن النظام في هذه المرحلة يكون ذا طبيعة هجينة و مختلطة بالنظر لتعايش مؤسسات النظام القديم و الجديد معا، و مشاركة ذوي الاتجاهات السلطوية و الانفتاحية في السلطة جنبا إلى جنب سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

لذا فإن هذه المرحلة تتسم بتنوع أشكالها خاصة و أنه في إطارها تتم صياغة أساليب و قواعد حل الصراعات بطرق سلمية و تنتهي مع وضع دستور ديمقراطي و تنظيم انتخابات حرة و توسيع نطاق المشاركة.

رسوخ الديمقراطية:

إن إهتمام و جدل الدارسين حول هذه المرحلة يعكس مكانتها كمرحلة متقدمة من التحول الديمقراطي تستغرق مدى زمنيا طويلا نسبيا و تكون محصلةلكفاح من أجل الديمقراطية تقوده بعض القوى و الفئات السياسية و الاجتماعية و هذا أسمته **تاتي فان هنان** استراتيجيات الفعل السياسي[1].

إن أهم ركائز عملية رسوخ الديمقراطية هي حث أفراد النخبة على الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية و الالتزام بها على حد تأكيد **لينز** و **وايت هيد** و تأكيد دور المؤسسات[2].

لقد أثارت الدراسات الحديثة للنظم السياسية في دول العالم الثالثتساؤلات حول العوامل التي يمكن أن تسهم في رسوخ النظام الديمقراطي، إلى جانب محاولاتها تسليط الضوء على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية و بداية مرحلة الرسوخ، فمثلا تكلم **هيجلي** و

[1]/ توفيق حسنين ابراهيم، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، د.علي الدين هلال و د. محمود اسماعيل محمد، مرجع سابق، ص 189.

[2]/ هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص 137.

جينتر عن ضرورة اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات.

كما اشترط **فالونزويلا** إرساء دعائم حكومة منتخبة و سلطة تشريعية و أن يتوقع أهم الفاعلين السياسيين و الجماهير الشعبية استمرارية و بقاء النظام الديمقراطي. بينما رأى **ماين وايرينغ** أن رسوخ الديمقراطية لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا إذا اقتنع ذوي الاتجاهات الديمقراطية على مستوى كل من النخبة و الجماهير بأهمية الديمقراطية، و التزامهم بها، بما يسهم في إمكانية خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة و ضمان شرعية سياسية يمكن أن تحفز الديمقراطيات الحديثة في الارتقاء بأدائها السياسي. في حين يتحدث **لاري دياموند** عن ضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية.

❧ الإصلاح السياسي:

يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية و وظائفها و أساليب عملها و أهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته و استنادا لمفهوم التدرج، و ذلك بهدف زيادة فعالية و قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات و الإشكاليات الجديدة فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام و بآليات نابعة من داخل النظام[1]، و بمعنى آخر هو تطوير كفاءة و فاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا و إقليميا و دوليا.

و على هذا الأساس فالتحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير كما عرفنا إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.

المطلب الثالث: عوامل التحول الديمقراطي:

[1] محمد سعد أبو عامود، محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر، قضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، 3-4 ماي 2004، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ص2.

إن القول بالصفة الانتقالية للتحول الديمقراطي لا يعني أن غاية أو مصير أي تجربة تحول ديمقراطي هي تحقيق فعلي للديمقراطية، أو حتى الوقوف عند ما تم تحقيقه من تقدم في إطار تجربة التحول، ففي بعض الأحيان تتوقف تجربة التحول عند حد معين قد يحدث انفراجا في النظام السياسي،دون أن يكون قادرا على التقدم في اتجاه التأسيسلنظام ديمقراطي، و في أحيان أخرى قد تحدث انتكاسات تعود بالأمور إلى نقطة البداية. كما أن العوامل المسؤولة عن إزالة نظام غير ديمقراطي تختلف عن العوامل التي تؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي، بل إن الظروف التي تسهم في قيام نظام ديمقراطي قد لا تسهم في ترسيخه على المدى البعيد.

من هنا فإن متغير التحول الديمقراطي هو متغير لا يتسم بالثبات و إنما بالديناميكية و التعقيد، و بالتالي فإنه لا يمكننا تفسير عملية التحول الديمقراطي بالنظر الى متغير واحد و إنما هناك مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها لتفرز في النهاية تحولا ديمقراطيا.

لقد شهد العالم موجات متتالية من التحول الديمقراطي[1]، خلقت تحديا أمام الكثير من المفكرين و صانعي القرار، و حثهم على توضيح مختلف العوامل المحفزة و الدافعة لهذا التحول في محاولة لمراجعة المناهج و الإقترابات القائمة التي أصبحت تعطي أهمية خاصة لكل من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في تحقيق هذا التحول، إلى جانب إهتمامها بسبل ترسيخ التحول الديمقراطي و استراتيجيات تحقيقه.

و لذلك سوف نحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرف على عوامل التحول الديمقراطي خاصة في دول العالم الثالث في ظل ما اصطلح على تسميته بالموجة الثالثة، ولقد ذهبت معظم الأدبيات التي تناولت عملية ظهور و استمرارية الديمقراطية في أي

[1]/ صامويل هنتنجتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 74-85.

بقعة من العالم إلى وجود مجموعة من العوامل التي تسهم في تحفيزه وبالتالي دفع عملية التحول، إلى جانب مجموعة أخرى شكلت معوقات في هذا الصدد، فعملية التحول الديمقراطي في أي نظام سياسي تتأثر بطبيعة بيئة هذا النظام، حيث أن النظام السياسي لا يعمل في فراغ و إنما في إطار بيئة معينة (بشقيها الداخلي و الخارجي) يؤثر فيها و يتأثر بها.

و على هذا النحو توصلت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج أهمها:

أ- توفر مجموعمة من العوامل و الشروط المهيئة و المساعدة لظهور التحول الديمقراطي، و هي تختلف من دولة إلى أخرى (من بيئة إلىأخرى).

ب- استحالة الإستناد إلى عامل واحد لتفسير ظهور هذا التحول.

ج- العوامل المسؤولة عن ظهور التحول الديمقراطي ليست هي العوامل التي تؤدي إلى الرسوخ و الإستقرار الديمقراطي (تحقيق التماسك الديمقراطي)

د- اختلاف الأسباب التي تقود إلى موجات منالتحول الديمقراطي في فترات زمنية متباينة.

و في إطار هذا السياق، ركزت مختلف الأدبيات على مجموعتين من العوامل و الأسباب الدافعة للتحول الديمقراطي: **العوامل الداخلية** (اهتمت بالبعد السياسي وبمختلف التغيرات التي تحدث في نطاق الدولة)، **و العوامل الخارجية** (المرتبطة بالبيئة الدولية) و كلاهما جعل النظام السلطوي يتجاوب يتجاوب مع المتغيرات و الضغوطات الداخلية و الخارجية.

وهنا يلاحظ أن موجات التحول الديمقراطي تمت في إطار تداخل شديد الترابط و السببية بين كل من المتغيرات و العوامل على حدى، كما أن تنوع و تباين تجارب و

خبرات الإصلاح السياسي في دول الجنوب تبين أهمية التأصيل المنهجي لهذه الظواهر من خلال دراسة الديناميكيات الداخلية لعمليات الإصلاح السياسي[1].

الفرع الأول: العوامل الداخلية

حظيت العوامل و الأسباب الداخلية التي حفزت عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة باهتمام متزايد من قبل معظم الباحثين و السياسيين، و على هذا النحو يمكن حصر أهمها فيما يلي:

***انهيار شرعية النظام التسلطي(الإخفاق السياسي)**

تمثل مصدر شرعيم النظام السياسي خلال الماضي في التقاليد الدينية والحق الإلهي للملوك في الحكم، و بالتالي كان الملك غير مسؤول أمام شعبه عن أفعاله بمقابل تأييد الشعب له، و مع التقدم الإجتماعي و العلمي تحولت مصادر الشرعية إلى القومية و الإيديولوجية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الشعوب تتقبل القيم و الأفكار الديمقراطية و في هذا الإطار يذهب "**ماكس فيبر**" إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه بأن ذلك النظام يستحق التأييد. و قد ينبع هذا التأييد من أسباب دينية روحية أو عقلية دنيوية[2].

وهكذا فإنه بفقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك مايبرر بقاءه أو مايمكنه من القاء لأنه في غياب هذه الشرعية لن يستطيع النظام الصمود طويلا. وهناك الكثير من الاسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام، ومن هذه الاسباب :

[1]/ أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر، 1999، ص 15-16.

[2]/ أحمد منيسي، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2004، ص 297.

- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية، بمعنى أن تكون المؤسسات السياسية أو من يشغلونها لا يحظون بالرضاء أو القبول العام.
- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، وبالتالي فإن المييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سببا في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ وحجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له .
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع، وخاصة ظهور فئات جديدة، يعجز عن توفير فرص المشاركة لها، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف فيها النظام السياسي تحولات إقتصادية أو إجتماعية.
- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، وبالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد الإدارة العامة، ومن ثم عجزه قد يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع.
- استنفاذ النظم التسلطية للأغراض التي قامت من أجلها، اي نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة (أزمة إقتصادية،عنف سياسي...إلخ) أو على العكس قد تكون اخفقت في تحقيق ماسعت إليه أو بشرت به.
- التغير في القيم الاجتماعية التي أصبحت أقل تقبلا للحكم التسلطي وبالتالي أقل تسامحا معه، خاصة وأن شرعية النظام السياسي تتضمن قدرته على إيجاد والمحافظة على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الانسب للمجتمع.
- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لاسباب مختلفة قد يكون عرضة لدعايات تشكك المواطنين الدين يعيشون في ظله في قدراته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار حاليا بالنظر للتطور الكبير في مجال الاتصالات،

وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل.

وينبغي الإشارة إلى أن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بالضرورة أو بطريقة آلية إلى انهياره، وإنما تنذر بمواجهة النظام للعديد من التحديات المؤسسية.

فإذا كانت الشرعية هي الشرط الضروري لبقاء النظام إلا أنها لاتعد كافية لبقائه أو إنهياره، غذ أن النظام يظل مسيطرا على الحكم لانه لم يتواجد بعد النظام البديل والمقبول. ويزداد تآكل شرعية الانظمة السلطوية بسبب غياب آليات تتعلق بالتجدد الذاتي، وبالتالي يمكن القول إن مشاكل الشرعية تختلف تبعا لطبيعة النظام السياسي. وعليه إذا كانت شرعية الحكومات الديمقراطية تقوم اساسا على الاداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس مايتوقعه منهم منتخبوهم،فإنه بالنسبة للنظم السلطوية ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام ككل، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط الحكام والنظم معا.

في هذا الاطار،يشير البعض إلى أن عدم قدرة العديد من الانظمة العربية على مواجهة مطالب مواطنيها إنما يدفعها في طريق عدم الاستقرار واهتزاز الشرعية خاصة وأن قدرة تلك الانظمة مقيدة إما بمحدودية الموارد أو بسوء استخدام تلك الموارد، في الوقت الذي تتزايد فيه كثافة السكان بدرجة كبيرة.

التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية:

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم إتخاذ قرار التحول الديمقراطي، وكذلك نجاحه أو فشله، حيث تحتاج عملية التحول لقيادة ماهرة حتى تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار

وتوزيع الموارد الاقتصادية، وبالتالي التحول يحتاج إلى قيلدة لها القدرة والجرأة على تدسين عملية التحول، بما قد يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة اصلا.

وبالنسبة لدور القيادة في التحول الديمقراطي من دتخل النظام التسلطي،ينطلق أصحاب هذا الاتجاه ومن بينهم" **تومسون** " **THOMPSON** من ملاحظة أن النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطا متعددة من أجل الديمقراطية، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك[1]. فهذه النظم أدركت زيادة حجم المخاطر في حالة الاحتفاظ بالسلطة لفترة أطول أكثر من المساوئ التي يجلبها لها النظام الديمقراطي نفسه(مثلا: احتمال حدوثانقلاب نتيجة نمو الشللية والزمرة داخل النظام، زيادة اغتراب الجماهير بما قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات واسعة).

كما تعتبر القيادة مسؤولة عن التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة، والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها، للوصول ألى صيغ تحول مقبولة (توافقية) في المجتمع، ولذلك لايعد توافر الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول، فالديمقراطية لن تنتشر الا بالفدر الذي يريده لها اولئك الذين بيدهم السلطة، لانهم يجعلون منها أمرا واقعا[2].

ويؤكد كل من "دياموند" و"لينز" و" مارتن ليبست" أيضا على الدور الحاسم للقيادة التي

[1]/ أحمد ثابت، مرجع سابق، ص 262.
[2]/ صامويل هنتنجتون، مرجع سابق، ص 408.

تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي[1]، بالإضافة إلى زيادة إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي ألى إضعاف الابنية التي يوكل إليها دور هام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض لتآكل. ويمكن حصر الاسباب التي تجعل القيادة السياسية في النظم التسلطية تؤيد الخيار الديمقراطي فيما يلي:

- ترتدي الشرعية السياسة للنظام.
- تآكل موارد النظام التسلطي الرمزية والمادية والإكراهية الفمعية.
- إدراك القيادة بان تكاليف بقائها في السلكة مرتفعة،وانه من الافضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها إنقسام التحالف المؤيد لبقائها في السلطة.
- قد يتم اللجوء إلى الديمقراطية كبديل عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده ولم يعد قادرا على مواجهة إحتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.
- إعتقاد القيادة أن التحول الديمقراطي يمكن الدولة من جني العديد من الفوائد(المنافع) كزيادة الشرعية الدولية،التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات المختلفة(خاصة الاقتصادية منها).
- في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الامثل لنظام الحكم، أن دولهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.

[1]/ أحمد ثابت، الاصلاح السياسي في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 264.

الأزمة الاقتصادية:

تتسم العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية والنمو الديمقراطي من ناحية أخرى بالتعفد وقد تتفاوت من فترة لأخرى ومن مكان لآخر، إلا انه من المؤكد أن العوامل الاقتصادية كان لها دور مهم في عملية التحول الديمقراطي، إذ يمكن القول إن التنمية الاقتصادية تعد عنصرا ضروريا إلا انه غير كاف لتحقيق التحول الديمقراطي.

في هذا السياق فإن تدهور الاوضاع الاقتصادية التي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهذا ماتعكسه الاضطرابات والمظاهرات الشعبية[1] التي تطالب بإدخال مزيد من الاصلاحات لضمان العدالة التوزيعية. ولم تسلم الانظمة العربية من هذه الاوضاع، مما جعلها تنظم إلى فئة النظم التي عانت من اهتزاز شرعيتها وبدأت محاولة البحث عن مخرج لازمتها، فكانت البداية بانفتاح إقتصادي ولكن بون مقابل سياسي.

لقد لعبت التطورات الاقتصادية في الدول العربية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي دورا مهما في دفع عجلة التحول الديمقراطي خاصة و أنها واجهت أزمات إقتصادية لا زالت آثارها بادية (ركود معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع حجم المديونية، تراجع احتياطات الصرف...إلخ)،خاصة بعد أن

ربطت سياستها الاقتصادية بتنفيذ توجيهات المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، دون أن ننسى أن شرعية هذه الانظمة السياسية ارتبطت عموما بما توزعه من ربع.

تطور المجتمع المدني:

[1] / أحمد البرصان، دوافع و الأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية، حمدي عبد الرحمن، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، عمان، جامعة آل البيت، 2000، ص 181-186.

يعد نمو المجتمع المدني سببا قويا في عملية التحول الديمقراطي، بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح آليات ممارسة وإدارة العملية السياسية. ومن ثم يكون وجود أو نمو المجتمع المدني دافعا لإحداث التحول، وهو في الوقت نفسه الذي يضمن ترقية هذا التحول الديمقراطي، خاصة وانه عامل يساعد على زعزعة مركز الانظمة السلطوية. فمثلا المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر كلها متغيرات تعمل على خلق وتطوير وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية والتجمعات الطوعية والجمعيات المنظمة، التي أصبحت مصادر بديلة للمعلومات والاتصالات.

كما أن تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي، ووسائل الإعلام...الخ فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخرجي،كل ذلك مكن الجماهير من المعلومات والمعرفة والمهارات، والحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية[1]، وبالتالي تنامي المطالبة وبالمشاركة السياسية لدى الفئة المثقفة (خاصة خريجي الجامعات) وبروز دور الحركة النسائية ومنظمات حقوق الانسان.

إن هذه التحولات الاجتماعية فرضت على الأنظمة السلطوية الانفتاح الديمقراطي، ورغم أن هذا الانفتاح كان مقيدا إلا أن هذا الخيار الديمقراطي جاء نتيجة عجز هذه الانظمة عن توفير بدائل أخرى تؤدي إلى الاستقرار السياسي.[2]

الفرع الثاني : العوامل الخارجية

تشمل هذه العوامل مجموع العناصر الاقتصادية والسياسية ةالأيديولوجية وغيرها من العناصر التي تشكل البيئة الدولية الخارجية للنظام السياسي بشكل عام. إلا أن تأثير هذه العوامل الخارجية على عملية التحول الديمقراطي يبقى نسبيا، بمعنى أنه لا يوجد اتجاه

[1]/ عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق و الامكانيات، المستقبل العربي، ع 219، ماي 1997، ص 21.
[2]/ أحمد البرصان، مرجع سابق، ص 190-194.

واحد أو نتيجة حتمية بالنسبة لتأثير العوامل الخارجية على التحول الديمقراطي داخل النظم السلطوية، فالأنظمة السياسية في دول العالم الثالث سريعة التأثر بالعوامل الخارجية والتأثير الخارجي خاصة من الدول الغربية و هذا الأمر حسب منظري التحديث مشجع للديمقراطية.

و على العموم يمكن إجمال هذه العوامل الخارجية فيما يلي:

❖ **دور القوى الخارجية في دفع التحول الديمقراطي:**

هناك مصادر للتأثير يمكن من خلالها ممارسة الضغوط على النظم السلطوية للدول الغربية و الهيئات المالية الدولية و المنظمات غير الحكومية خاصة ممارستها على دول العالم الثالث للاسراع في عمليات الإصلاح السياسي. كما تستطيع هذه الدول و الهيئات تقديم حوافز إيجابية للدول التي تدعم التحول الديمقراطي، هذه الضغوط و الحوافز في نفس الوقت أدت إلى إضعاف الأساس المادي للحكم السلطوي من خلال قطع المساعدة الاقتصادية و العسكرية، و أيصا إضعاف أساسه المعنوي من خلال تشجيع الجماهير على إدراك أن التحول الديمقراطي هو أساس المستقبل المزدهر و التحضر.

لقد لقيت هذه القضية جدلا حادا و واسعا بين الباحثين و الخبراء و المراقبين و السياسيين، فقبل منتصف السبعينات لم تكن الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية متحمسة بالقدر الكافي لممارسة ضغوط على حلفائها من النظم السلطوية من أجل إحداث إصلاح سياسي باتجاه الديمقراطية، بالنظر لاعتبارات المواجهة و التنافس و الصراع مع الكتلة السوفياتية في تلك الفترة، و لكن هذا الوضع تغير بعد انتهاء الحرب الباردة و تراجع الخطر الشيوعي، و بالتالي قلة القيمة الإستراتيجية لهذه الأنظمة الحليفة

للغرب، و هذا ما خلق مناخا ملائما لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، و لولا هذه الضغوط لكانت الموجة الثالثة أقل قوة و أكثر هشاشة كما يذكر **هانتنجتون**[1].

عموما يمكن إبراز أبعاد القوى الخارجية في دفع عملية التحول الديمقراطي في ظل الموجة الثالثة فيما يلي:

صغوط الدول و المنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل الاسراع في عملية التحول نحو الديمقراطية، إذ أصبحت هذه الدول المانحة تؤكد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية و المسؤولية الشعبية و الحرية الاقتصادية كشرط لتقديم القروض و المساعدات المالية و تشجيع توطين الاستثمارات الأجنبية، و هكذا نجد كلا من الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا تؤكد على الديمقراطية السياسية كشرط لتقديم المنح و المساعدات لهذه الدول. و هنا فإن فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح إستراتيجيا واسع الاستخدام يتضمن تنازلات سياسية و استراتيجية واضحة من جانب الطرف المتلقي. و قد زادت وتيرة القوى الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تحولت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي نحو التأكيد على مسألة التحول الديمقراطي بالدول العربية، ففي عام 2003 أقر الاتحاد الأوربي "سياسة الجار الصالح الجديد" التي تركزت بصورة شبه كاملة على قضايا الإصلاح الداخلي بالدول العربية، و بدا واضحا أن الاتحاد الأوربي يتراجع عن الشراكة الأورو متوسطية متعددة الأبعاد، متحولا باتجاه الاهتمام بصورة أكبر بقضية إحلال الديمقراطية و ربطها بالمساعدات الاقتصادية. و دعمت واشنطن هذا الامر من خلال مبادرة الشرق الأوسط في أكتوبر 2003، ثم مبادرة الشرق الأوسط الكبير في فبراير 2004، ثم في نفس التاريخ طرحت فكرة إتحاد الديمقراطية في الشرق الأوسط من طرف ألمانيا و فرنسا و من ورائهما الإتحاد الأوربي.

[1]/ صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص 152-168، ص 373- 374.

و يوجد العديد من المؤسسات الدولية التي أنشئت في الغرب من أجل تحفيز عملية التحول الديمقراطي مثل مؤسسة **فريدريش أبرت** و **فريدريش نورمان**، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية في المجتمعات الديمقراطية الصناعية و التي تهدف إلى تشجيع الإصلاحات الديمقراطية في الدول الأخرى، من خلال خلق أدوات اتصال و منظمات تتمتع بالاستقلال عن الدولة الحكومية (الأمم المتحدة مثلا و توابعها) التي تقوم بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في مختلف البلدان و التي تهدف إلى زيادة فعالية المؤسسات و المنظمات التطوعية الأخرى. كما أنها قد تلعب دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول لتفعيله مثلا تدخل كوسيط في الصراعات التي تمر بها هذه المجتمعات او كمراقب للعملية الانتخابية.

كما نجد التكتلات الاقتصادية تلعب هذا الدور المؤثر، بالنظر لاحتمال تزايد فرص النمو الاقتصادي للدول المنتمية إليها أو التي تجمعها معها الشراكة، و هذا ما يدفع الكثير من النظم السلطوية إلى إبداء الرغبة في الانضمام إلى أحد تلك التكتلات. و الأمر يتوقف هنا على ضرورة أن يكون النظام الراغب في ذلك متجانسا مع باقي نظم الدول التي تشكل هذا التكتل، و بالنظر لسيطرة الدول الديمقراطية الغلابية على هذه التكتلات الاقتصادية يصبح من الضروري على أي نظام يرغب في الانضمام لهذه التكتلات كحالة تركيا مع الاتحاد الأوربي أو الاستفادة من منافع الشراكة معها كحالة الجزائر مع الاتحاد الأوربي، أن يحدث تغييرا أو تحولا في شكل نظام الحكم يتوافق مع باقي الأعضاء و من ثم يصبح ديمقراطيا أو على الأقل أكثر ديمقراطية عما هو عليه[1]. و أحسن مثال على ذلك المجموعة الأوربية التي لعبت دورا مهما في تدعيم الديمقراطية في جنوب أوربا البرتغال مثلا، خاصة و أن الانضمام و الاستفادة من منافع الاندماج يعد ذا أهمية

[1]/ حسن محمد سلامة، أثر العولمة على تطور النظام السياسي، الديمقراطية، ع2، ربيع 2001، ص 31.

إقتصادية كبرى لهذه الدول، إذ اعتبرت الديمقراطية شرطا لتأمين الفوائد الاقتصادية و الرخاء المرتبط بعضوية الجماعة الأوربية أو الشراكة معها.

❖ **النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة:**

إن هذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير و الإصلاح لدى حكام الأنظمة السلطوية في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم العربي مع إختلاف في الدرجة، ذلك أن الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية و الاقتصادية، و فشل و عجز النظم السلطوية و نجاح النظم الديمقراطية، و تزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم، جعل من الصعب على أي دولة أن تتحدى الإرادة الدولية و أن تقاوم رياح الإصلاح و التغيير، حيث بدأت الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على النظم غير الديمقراطية لإجراء تعديلات و إصلاحات ديمقراطية بها، خاصة مع تخلي الاتحاد السوفياتي عن دعم النظم الشيوعية القائمة، و قد فتح هذا الإتجاه الجديد الطريق لتغييرات عميقة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا.

كما تدعم الإقتناع بهذا الطرح أيضا لدى قوى المعارضة التي تطالب بالحرية و بحقها في التنظيم و التعبير و المشاركة و المنافسة على كسب رضاء الرأي العام و الوصول إلى السلطة، و ينطلق هذا بصورة واضحة و بدرجات مختلفة على كثير من بلدان العالم العربي.

❖ **العدوى أو الإنتشار أو المحاكاة أو كرات الثلج:**

يقصد بهذا العامل أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى، أو أن التجارب المبكرة الأولى للتحول الديمقراطي مثلت نماذج لبقية دول العالم الثالث.

و هذا ما أسماه **سكالابينو** بالإنتشار أو العدوى و عبر عنها **هانتنجتون** بكرات الثلج حيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت. و هذا الأمر يفسر بعدة أمور إما لأنها جميعا تواجه مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية علاجا أو دواءا مفيدا لكل مشكلاتها، أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة ،أو تعد مثالا سياسيا و اقتصاديا يقتدى به.

و قد كان لظاهرة الانتشار أو المحاكاة أو كرات الثلج دور واضح في تحفيز عملية التحول الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، لم يكن يظهر في الموجتين الأولى و الثانية، و ربما العامل الحاسم في ذلك هو التقدم الهائل الذي عرفته وسائل الإتصال الدولية و القنوات التلفزيونية و الإذاعية و وسائل الإعلام عموما بما فيها شبكة الأنترنت و سهولة التقاطها أو الإطلاع عليها، و بالتالي سهولة انتشار المعلومات عبر الحدود مهما كانت الرقابة و القيود و كأن العالم أصبح قرية صغيرة محدودة الأبعاد، و هذا ما جعل احتكار الدولة للمعلومات يتراجع بشكل تدريجي و من ثم تحولت صورة الثورة الديمقراطية العالمية إلى واقع في أذهان القادة السياسيين و المثقفين في معظم دول العالم خاصة المتخلفة منها، و من جهة أخرى أتاح هذا الواقع الجديد لقوى المعارضة السياسية و منظمات حقوق الإنسان و سهولة الاتصال بمختلف وسائل الإعلام مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري داخليا من أحداث.

و في هذا السياق نشير إلى أن التأثر بالعدوى الديمقراطية وحده لن يحقق التحول الديمقراطي إذا كانت تنقص الظروف الداخلية الملائمة، و بالتالي فقد تخلق الثورة

الديمقراطية بيئة خارجية تدفع إلى التحول الديمقراطي و تساعد عليه، و لكن لا تستطيع أن توفر الشروط الضرورية لعملية التحول نفسها[1].

كما نلاحظ أن ثورة الإعلام و الإتصالات و المعلومات كان لها دور كبير في إحداث الترابط بين العوامل الداخلية و الخارجية، فهذه الثورة عملت على إظهار الصورة الحقيقية للأنظمة التسلطية، و بالتالي كان لها انعكاسات على عملية التطور السياسي و الديمقراطي خاصة في العالم العربي. كذلك أشرنا في هذا الصدد إلى أثر التقارب الجغرافي و التشابه الثقافي في انتقال عملية التحول الديمقراطي من دولة إلى أخرى، و هو ما حدث في أوربا الشرقية، و في كثير من النظم العربية في أعقاب التدخل العراقي في الكويت سنة 1990.

و أخيرا نقول أن الحديث عن المحاكاة و التقليد لإحداث التحول الديمقراطي يرتبط أيضا بظاهرة أخذت حيزا واسعا من النقاش و الجدل بين المفكرين ألا و هي العولمة التي تقتضي في أبسط معانيها تبني نموذج معين في مجال السياسة باعتباره النموذج الأمثل لكافة الدول، و لهذا نجد **لاري دياموند** يستعمل مصطلح عولمة الديمقراطية، و البعض الآخر يستعمل مصطلح الديمقراطية العالمية.

[1]/ صامويل هانتنجتون، مرجع سابق، ص 173، ص 175-177.

خلاصة الفصل الأول:

إن دراسة نشأة و تطور الظاهرة الحزبية، تعبر في الواقع عن مخاض عسير، ارتبط في حقيقة الأمر بتطور الديمقراطية و نشأتها في بلاد الإغريق، و الملاحظ أن التجارب السياسية التي رافقت البناء السياسي للمجتمعات الغربية أعطت لهذه الظاهرة طبيعة تتماشى مع الوضع السياسي و الاجتماعي لهذه الشعوب، و هذا ما يفسر أن الدولة الوطن و المواطنة و البرلمان مفاهيم جاءت لتعبر عن طبيعة سياسية و مجتمعية ناتجة عن تفاعل عدة عوامل، أهمها بروز نخب سياسية متشبعة بثقافة سياسية حرة نابعة عن الفكر السياسي الذي راج مع بداية القرن السابع عشر.

و كما يبدو فإن الأحزاب السياسية كإحدى محصلات التطور السياسي الغربي، وجدت نفسها في كل الأنظمة السياسية، لكنها عرفت في الوقت نفسه صعوبات للعب نفس الدور في مختلف المناطق، فالظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي لم ترقى إلى مستوى التجربة الحزبية في الغرب، و هذا نتيجة لغياب الشروط الضرورية لتفعيل الديمقراطية التي تعتبر المناخ الجيد لتجسيد الحداثة بمختلف أشكالها.

أما الحزب فمن خلال المفاهيم و الدراسات التي أحاطت به يعتبر وسيلة لانتقال الشعوب من وضع سياسي لآخر، و التجارب السياسية و التاريخية تؤكد أن الأحزاب السياسية تعمل على تفعيل الحياة السياسية سواء في الأنظمة الأحادية أين توطد هيمنة نخبة سياسية، أو في التعددية أين تخلق إطار تنافسي و بدائل متعددة، و مهيكلة للاختلافات، و بهذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن و عن طموحاته، لكن هذا الوضع الذي تشغله الأحزاب تقف كحاجز أمام التنظيمات الأخرى لأنها تفترض أنها المعبر الوحيد عن المصلحة العامة، في حين أنها لا يمكن أن تسعى إلى وحدة المجتمع، لأنها تعبر داخل الحقل السياسي عن الاختلاف الاجتماعي.

و تعبر مختلف الأحزاب السياسية التي أفرزتها الإصلاحات المرافقة لإعادة الهيكلة الاقتصادية لمختلف البلدان عن نخب تقليدية، هدفها العودة أو البقاء في السلطة بطرق شرعية و غير شرعية.

و في المبحث الثالث تمت دراسة التأصيل النظري للتحول الديمقراطي، و تم استعراض مختلف التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي و بعض المفاهيم المرتبطة به كالليبرالية السياسية و الإنتقال الديمقراطي...، مرورا بعوامل التحول الديمقراطي بشقيها الداخلية و الخارجية.

الفصل الثاني: دور الأحزاب السياسية في تفعيل الديمقراطية

المبحث الأول- دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية:

المطلب الأول- التفسير النظري:

يرى هنتغتون أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية، ويسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة[1].

حدد هنتغتون أنماطا للتحول الديمقراطي أساس حدوثها هي الأحزاب السياسية خاصة نمطي الإحلال والإحلال التحولي، يتمثل الأول منهما في تصاعد نفوذ القوى المعارضة مقابل انهيار قوة النخبة الحاكمة ما يؤدي لترسيخ الديمقراطية، أما الإحلال التحولي فيكون بحدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، لحدوث توازن في القوة بينهما، وهذا ما يمكن رصده عند استقراء التاريخ ورصد ظاهرة الديمقراطية[2].

حدد هنتغتون موجات التحول نحو الديمقراطية أول موجة تكمن جذورها في الثورتين الفرنسية والأمريكية اللتين سمحتا بظهور فعلي للمؤسسات الديمقراطية، وأهمها الأحزاب السياسية التي تبلورت بشكل بارز وشكلت أساسا لمواجهة النخب الحاكمة المتسلطة

1- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي، دون طبعة، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 15 و ص16.

2- سعد الدين إبراهيم، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بيروت، لبنان، 2005، ص307.

آنذاك، وهو ما ساهم في بروز الديمقراطية، ومع تراجع التعددية الحزبية أدى ذلك إلى تراجع الديمقراطية في النظم الغربية خاصة إيطاليا ألمانيا وحتى فرنسا، وهو ما أدى إلى ما يسميه هنتغتون بالموجة المضادة الأولى لتعود الديمقراطية من جديد في إطار الموجة الثانية من خلال تفعيل الأحزاب السياسية[1].

نظريات التحديث والتنمية قدمت مداخل عديدة أبرزها المفاهيم المتعلقة بأزمات التنمية السياسية والمؤسسية والنخبة والقيادة السياسية[2]، وتطور المجتمعات من مجتمعات بدائية إلى إقطاعية ثم إلى صناعية يؤدي على ظهور نخب مختلفة تتميز بها كل حقبة، وتؤدي إلى تشكيل تنظيمات متعددة وفقا لنموذج التنمية السائدة في المجتمع سواء تنظيمات عمالية أو تجمعات وتكتلات صناعية تعمل جاهدة على تحقيق مصالحها، ومنها تبلورت الأحزاب السياسية كنتيجة لهذه التكتلات وهو ما أدى إلى تطور أنواع من الديمقراطية.

المطلب الثاني- المساهمة العملية للأحزاب السياسية:

إن بداية الأحزاب ذات نشأة برلمانية وجاءت نتيجة لثورات قادتها الأمم من أجل التعبير عن خياراتها ومشاركتها في الحكم والتخلص من الاستبداد، وكان لكل ثورة أو مرحلة من مراحل تكور المجتمعات، خاصة على المستوى الاقتصادي دور بارز في بلورة التشكيلات السياسية التي عرفت فيما بعد بالأحزاب السياسية، فببروز هذه الأخيرة بشكل

1- صمويل هنتغتون، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الطبعة الولى، 1993، ص74.

2- بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص21.

واضح أدى إلى ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية التي من خلالها يعطي المواطنون وكالة للبعض منهم عن طريق الانتخاب لممارسة السلطة نيابة عنهم، وهذا يعبر عن تطور كبير في الديمقراطية، فسابقا في العصر الإغريقي كانت هناك جمعيات سياسية تمثل طبقات اجتماعية معينة –نبلاء– أرستقراط وهو ما أدى إلى افراز الديمقراطية المباشرة المقتصرة على الطبقات العليا فقط من المجتمع دون باقي الطبقات، لكن مع تطور المجتمعات وتوسع الطبقة البرجوازية وتطور النظام الليبرالي والسماح بالحرية أدى إلى بروز تشكيلات متعددة ساهمت في ظهور ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية، التي فعلتها الأحزاب ذات النشأة الداخلية البرلمانية، ومع بروز الفكر الاشتراكي أدى إلى ظهور الأحزاب الاشتراكية التي تنادي بالديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، أين لايكون المواطنون أحرار إلا إذا توافقت مشاركتهم في السلطة بنشاط السلطة نفسها، يرمي إلى تحريرهم من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجموعة الإجراءات الرامية إلى تصحيح كل ما هو نظري في الديمقراطية الليبرالية عن طريق تدخل الدولة، هنا وجود حزب واحد مسيكر على النظام أدى إلى بروز نوع ىخر من الديمقراطية.

إلا ان ومع تطور التقنية الاتصالية في عالم الحداثة وسهولة انتقال المعلومة بين الأفراد من مختلف مناطق العالم أدى إلى بروز أحزاب على المستوى الدولي وكذا الإقليمي، كما هو الحال على المستوى الأوروبي وهو ما ساهم في بلورة نوع جديد من الديمقراطية قائمة على الحاسوب وشبكة الإنترنيت، كمصدر لإجراء الانتخابات دون

الحاجة إلى الانتقال على مراكز مخصصة أو الحضور المباشر كما كان سائدا قديما Michel J.Sandel وهو ما أدى إلى لبروز مفهوم الديمقراطية الإجرائية، طرحه سنة 1984 من خلاله يوضح أن النظم الديمقراطية القائمة حاليا لا تنضوي إلا على مجموعة إجراءات وسائلية تحط من قدر الديمقراطية باعتبارها قيمة او مشروع[1].

ومنه فالتعددية الاجتماعية سمحت منذ وقت مبكر بظهور الطبقات الاجتماعية والبرلمانات والمؤسسات الأخرى، وهذه الأجهزة وفرت أشكالا من التمثيل الذي تطور إلى مؤسسات ديمقراطية حديثة ساهمت في توسيع المشاركة السياسية، ومن ثم تفعيل أكثر للديمقراطية[2].

من خلال النشأة الداخلية للأحزاب لوحظ دخول بعض الهئيات في تكوين اللجان الانتخابية و الجمعيات الفكرية النوادي الشعبية ومن أمثلة ذلك:

-دور جماعات المثقفين واتحادات الطلاب وما قامت به في أوروبا خلال القرن التاسع عشر (19م) في إنشاء أحزاب متعددة، التي أدت بدورها لإنشاء أحزاب اليسار، كما لعبت الكنيسة والجماعات الدينية دورا بارزا في إنشاء الأحزاب الكاثوليكية[3].

1- أحمد سفيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006، ص182 و ص183.

2- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 111.

3- نبيلة عبد الحميد، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دون طبعة، دار الحديث، الكويت، 1977، ص30.

فظهور الأحزاب السياسية ونشأتها التاريخية العلمانية وذلك لأن الناس سئموا من استبداد الكنيسة ورجالاتها ومواقفها السياسية وآرائها الفكرية ونظرياتها البعيدة عن الواقع، وقد ثار الناس ضد رجال الدين المسيحيين الذين كانوا يجبرون الناس بالقوة على قبول آرائهم الباطلة غير المنسجمة مع الحياة والتطورات البشرية، فبعد إخفاق الصياغات الدينية المتعسفة التي كانت تحكم المجتمعات الغربية، ولدت أحزاب سياسية كردة فعل على تصرفات الكنيسة، وطالبت بفصل الدين السياسية فكان الحزب هو المتنفس الوحيد للتعبير عن آراء ومواقف ونظريات السياسة، كما أن التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي والنهضة الحديثة في جميع مجالات الحياة ساهم في تكوين ونشوء الأحزاب السياسية[1].

إن العامل الجغرافي والمهني سمح بخلق تجمعات ناتجة عن الانتماء لمنطقة أو وظيفة واحدة، وهذا ما سمح بخلق مصالح مشتركة بين أعضاء في بعض المجالس النيابية الأوروبية، فهذا النوع من الانتماءات ساهم بشكل كبير في إنشاء الأحزاب السياسية، وكان أبرز مثال لذلك في المجلس التشريعي الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر (18م)، ففي ذلك الوقت أخذ نواب المناطق الريفية بالذات في إقامة تكتلات على أساسا جغرافي للدفاع عن مصالح المقاطعات المختلفة.

كما أن الاتصال المستمر بيت الكتل البرلمانية المتشكلة داخل المجالس النيابية واللجان الانتخابية هو ما ولد أحزاب سياسية، ساهمت في تشكيل المجالس النيابية التي

1- نور الدين ثنيو، نشأة الأحزاب السياسية، متحصل عليه يوم 2009/12/12 من الموقع .http://www.almohri.com/pages/2-siyaseeya/p13.htm

تزايدت أهميتها وصارت تمثل سلطات تشريعية تتمتع باستقلالية وهو ما أدى لنشوء نظم ديمقراطية فعلية[1].

فالديمقراطية اليونانية كانت ديمقراطية مقتصرة على طبقة معينة، وتلتها مراحل من الاستبداد بالحكم إلى أن برزت الثورات الفكرية التحررية في أوروبا وأدت إلى تشكيل التمثيليات المختلفة التي تطورت في تركيبتها إلى أن تم تشكيل الأحزاب السياسية وينظم من خلالها ممارسة السلطة، وهو ما أدى لبروز النظم الديمقراطية في أوروبا، ومن امتدادها إلى باقي المناطق في العالم، من خلال ما يعرف بموجات التحول الديمقراطي، حسب هنتغتون فالديمقراطية لم تكن ممارسة تشير إلى التطبيق الفعلي للمفهوم إلا بعد تشكل الأحزاب السياسية، التي جسدت التمثيل الشعبي، ومشاركة كل الطبقات في الحكم إما من خلال تكوين أحزاب تعبر عن مطالب شعبية، أو من خلال مشاركة الشعب في الانتخابات التي تحدد الحزب الذي يصلح لاعتلاء سدة الحكم، ويعكس معظم التوجهات الشعبية.

وفي صون وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وتحقيق ديمقراطية الشعب يجب العمل على تشكيل حكومة من اختيارهم، والطريقة الرئيسية للقيام بذلك هي من خلال الأحزاب السياسية والمنظمات الطوعية التي تربط بين الشعب وحكومته، فهي تجند المرشحين

1- نور الدين ثنيو، كيف نشأت الأحزاب السياسية، متحصل عليه يوم 2009/12/12 من الموقع: http://www.ghorab.org/forum.

للانتخاب منهم في المناصب العامة، والتي تعبئ الناس على المشاركة في اختيار قادة الحكومة.

فمن خلال الأحزاب السياسية تجسدت وسائل التغيير وعم السيطرة على الحكم، وصارت المنفسة بين الأحزاب السياسية ليست معركة من أجل البقاء ولكن المنافسة على خدمة الشعب[1].

نتيجة ما سبق عرضه فإن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أسس مصلحية وانتخابية، من خلال ممارسات القبلية والجهوية والزابونية في الانتخابات.

ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، والإقبال على النشاطات السياسية[2].

وقد تبلورت توهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء على العمل في جمعيات المجتمع المدني، ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع

1 –Polltical Parties : http://www.usinfo.state.gov/products/pubs/principles.

2– نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، متحصل عليه من موقع التجديد العربي ، يوم 2010/06/09، http://www.arabrewel.net/index.php?rd=AI&AI0=1584

المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتداد للإدارة الحكومية وامتدادا للسلطة، مما افقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين، هذا يبرر من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إن هذا العنف والسخط اتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق لمقرات أحزاب الأرسيدي والأفافاس في منطقة القبائل رغم انها تمثل معقلا لها.

المطلب الثالث: دينامية العمل الحزبي وتفعيل التحول الديمقراطي:

يذهب السيد ياسين في كتابه "الثورة الكونية والوعي التاريخي" على أن العالم مر ولازال يمر بثورة مثلثة الجوانب، ولعل أولها يتمثل في الثورة السياسية والتحول من السلطوية والشمولية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، حيث ثبت أن هيمنة الحزب الواحد مضادة للطبيعة الإنسانية وأن التعددية السياسية أصل من أصول المجتمع الإنساني[1].

وعلى هذا الأساس فقد أصبحت التعددية السياسية السمة الأولى والأساسية في المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد اثبتتب التطورات في مجال

1- السيد ياسين، المداخلة الثانية (دون عنوان)، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق، مرجع سابق، ص187.

المؤشرات السياسية والمؤسسية والفكرية من أهم المؤشرات التي من خلالها تقاس درجات تنمية البلدان وتقدمها[1]، لهذا فقد اكتسى العمل الحزبي والتعددية في الحياة الاجتماعية والسياسية أهمية بالغة في مسار التنمية السياسية وتحقيق التنمية الشاملة للدول والمجتمعات.

فعلى الصعيد المجتمعي والسياسي نجد ان للأحزاب وظائف وأهداف عدة تؤدي في إطار إستراتيجية دينامية تصنعها الحياة السياسية والمعاركة الانتخابية التي تنخرط فيها الأحزاب ويدرج "فيليب برو" هذه الوظائف بشكل دقيق في الآتي[2]:

أولا-الأحزاب كآلات انتخابية: المظهر الأكثرر وضوحا لنشاط هذه الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية التعددية، بحيث تعمل الأحزاب في هذا الإطار على انتقاء المرشحين للانتخابات (الوطنية والمحلية)، وتعد هذه أهم وظيفة لها، ويشكل الدخول في المعترك الانتخابي الفيصل بينها وبين جماعات المصالح*.

وتتنوع إجراءات انتقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء حقوقا متفاوتة الاتساع،إذ تكون تلك الإجراءات محددة بدقة في الأنظمة اللداخلية ذات البنية القوية في حين تكون بطرق اختيار لا شكلية تصادق عليها القيادة

1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دون طبعة، دار الشروق، القاهرة، مصر،2000

2- فيليب برو، عل الاجتماع السياسي، ترجمة عرب صاصيلا، دون طبعة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص ص375، 387.

* للتفصيل أكثر أنظر: احمد بدر، مرجع سابق، ص ص 157، 260.

في أحزاب الأطر ونقابات المنتخبين، وتتمثل الوظيفة الثانية في هذا الإطار في " تعبئة الدعم " بغية توفير أفضل الشروط للمعترك الانتخابي، وهنا تبدو قوة التنظيم الحزبي من حيث التدعيم المادي الخاص بالحزب للمرشح، فضلا عن الإعانات الاستثنائية التي تجمع أثناء الحملة الانتخابية، وترويض النشاطات الدعائية كتوزيع المنشورات والصحف والملصقات وغيرها، وتكمن الوظيفة الثالثة في اختيار "القادة السياسيين" وهي عملية مشروطة للوصول إلى السلطة.

وتعد ظاهرة التحالف والائتلاف بغية الوصول إلى الأغلبية الانتخابية ومن بعدها الأغلبية البرلمانية سمة النظم التعددية الحزبية، وتتأثر إستراتيجيات التحالف بالغرب السياسي وما يفرزه من ثنائية (شركاء، خصوم) وهذا يزيد إمكانية مدمج أكبر للأحزاب الأكثر تقاربا سياسيا في المسرح الانتخابي.

ثانيا- الأحزاب كحلبات للجدل: تسهم الأحزاب دائما في تكون الإدارة العامة من خلال التأثير على الرأي العام وتوجيهه بفضل ما تثيره من مجادلات، سواء كانت هذه الخيرة داخلية بحيث تسمح للقاعدة الحزبية بإعلان موقفها من خط الحزب، أو داخل المؤسسات البرلمانية حيث تتجابه الغلبية والمعارضة ويكون الرهان المباشر حول مراقبة النشاط الحكومي، كما قد تتجلى أيضا في المشاهد الإعلامية، ومن خلال هذه المجادلات تؤخذ بعض التوقعات التي يشاع أنها صادرة عن المجتمع على عاتق الأحزاب كمطالب صريحة أو استياءات وآمال عددية الأشكال ومائعة وغير مصاغة بشكل دقيق لشرائح

المجتمع، هذا فضلا عن الاضطلاع باهتمامات الناخبين حول القانون الانتخابي والأعضاء والقادة...إلخ، وتؤخذ التوقعات الاجتماعية عموما من خلال الإعداد الإيديولوجي والمذهبي الهادف على إرساء أسس شرعية لمشروع مجتمعي واسع، ويعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية على أسباب تلك الاستياءات، وهذا ما يظهر جليا في الأحزاب الإيديولوجية أكثر من غيرها لاعتمادها على المذهبية والمرجعية النظرية.

ثالثا: الأحزاب السياسية كأدوات للتكيف الاجتماعي: إذ يعد المذهب والبرنامج وحتى مواضيع الحملة الانتخابية نقلا فعليا لرسائل تستخدم كمرجع مشترك ليس لأعضاء الحزب فحسب، بل لناخبيه والمتعاطفين معه أيضا على مختلف شرائحهم ومستوياتهم ونماذجهم، فالمراهنة على قضايا كالحرية والتضامن وحقوق الإنسان تخلق الشعور بوجود تضامنات أفقية تتجاوز الفوارق العمرية والطبقية، والمحلية أو الجهوية وتشجع بشكل أكبر التكامل الاجتماعي، وهذا ما يجعل دينامية الجدل السياسي بين الأحزاب يكون بمثابة المحرك الذي "يستفز" المواطنين للدخول في الحياة السياسية، ولأن هذا الجدل لا يمكن أن يكون عمليا إلا في إطار العملية التنافسية نجد الأحزاب تسلم بمنطق الانتخاب العام والشامل وتقبل بمبدأ الأغلبية وتعترف بشرعية المنتخبين في المجتمع، ولهذا فإن الدعوة العامة للمشاركة في الاقتراع توطد الصور التي تجعل من المواطن الحر والمسؤول قاعدة البناء الديمقراطي.

في ضوء ما سبق نستشف أن الأحزاب السياسية تعد ميكانيزما إيديولوجيا وميدانيا من خلال استرتيجيات تحويل الأفكار إلى الممارسة والنظرية إلى تطبيق وكيعا ذلك يرتبط بعدة عوامل كشكل ونوع ورجة تنظيم كل حزب، وكذا ظروف نشأته التاريخية وبيئته السوسيوسياسية، وذلك بغية عقلنة تلك المطالب وإخضاعها لمحكية ما هو متاح وما هو ممكن، وبالتالي المساهمة الفعلية في مسار التنمية الوطنية، كما انه أيضا يتأثر بهذه التنمية حيث أن التعددة الحزبية ترقى بما توفره الساحة السياسية من إمكانات للتحرك والعمل الديمقراطي الفعال، وعلى حد ما يقول السيدعبد الحليم الزيات: " فالحزب يرتبط بعملية التنمية السياسية ارتباطا وثيقا ومؤثرا، فهو من ناحية يعد أحد نتائجها وبالتالي يعتبر متغيرا تابعا لها، وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية المؤثرة فيها وهو بذلك متغير مستقل عنها[1]" وعموما سنحاول التعرض لتأثيرات وأثار هذه العلاقة الجدلية وتفعيلها لمسارات التحول الديمقراطي فيما يأتي[2]:

1- التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية: تعد التبعية الاجتماعية العملية الأولى الدينامية الأولى التي تستلزمها مقتضيات التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية، وهي عملية توكل بالدرجة الولى إلى الأحزاب السياسية، بحيث تقوم هذه االأخيرة عن طريق التنشأة الاجتماعية السياسية بتأهيل

1- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية في الاجتماع السياسي، الجزء الثالث، الأدوات والآليات، دار المعرفة الجامعية، دون بلد نشر، 2002، ص 151.

2- للتفصيل أكثر أنظر، المرجع نفسه، ص ص 150، 168.

- أظر أيضا، عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ص 345، 154.

المواطنين لممارسة العمل السياسي وتجنيد العناصر القيادية اللازمة لقيادة العمل السيسي والتنموي في المجتمع عموما، ويتم ذلك عبر مختلف مستوياته التنظيمية أو من خلال تنظيمات المساعدة أو من خلال دورات التثقيف السياسي التي تعتمدها، أو من خلال وسائل الاعلام والمدارس، إذ تقوم بتعريف المواطنين بمختلف النظريات والاتجاهات والتيارات الفكرية وبرامجه السياسية وأساليب عمله التنظيمي فضلا عن تعريفهم بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيجاد الحلول لها، واختبارها وتقييمها، وهكذا تتجلى قوة الحزب وفعاليته في بناء الوعي السياسي للمواطنين وتنميته، وتزيد من قدرتهم على مباشرة العمل السياسي وتحمل تبعاته والمشاركة بشكل إيجابي وفعال يخدم قضايا المجتمع بعامة، ويؤثر على عملية التنمية السياسية والتنمية الشاملة، كما يتمثل دورة أيضا في تعزيز الثقافة السياسية السائدة إن كانت مجدية، ومحاولة خلق أخرى جديدة وتطويرها بطريقة دينامية وعملية متجددة تتمخض من توجهات المجتمع الإيديولوجية، وأفكاره السياسية الحية والحركية، ولعل هذه العملية تبدو بشكل جلي في الدول النامية أين تعمل الأحزاب السياسية فيها على استئصال البقايا الثقافية المخلفة من الاستعمار التي تمارس أدوارا وظيفية رثة لا تتلاءم مع مستجدات العصر ومتطلباته وتكرس أكثر التخلف والتبعية وتعمقها.

2- **الاتصال السياسي:** يعد الحزب ميكانيزما أساسيا للاتصال السياسي، فهو من خلال عملية التنشئة تلك يقوم بدور "المرسل" وتمثل الجماهير بالنسبة إليه

دور "المستقبل" هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر الحزب كتنظيم سياسي يستقطب الجماهير ويبلور مطالبها ويعقلنها يمثل دور "المستقبل" في حين تمثل الجماهير بذلك دور "المرسل"، ومن خلال التغذية الراجعة (Feed Back) يتم التفاعل السياسي المطلوب وتتكامل عملية الاتصال السياسي بكافة أبعاده وجوانبه المختلفة، وما يلاحظ في دول العالم الثالث أنه نتيجة لمحدودية دور وسائل الاعلام وغيابها وتخلفها أو عدم كفايتها ونقص فاعليتها، يصبح دور الاتصال السياسي مناطا أكثر للأحزاب السياسية أكثر مما هو عليه في الدول المتقدمة.

3- تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين[1]:

ويعتبر الحزب أيضا ميكانيزما للمشاركة السياسية وتفعيلها، بحيث من بين أهداف قيامه تنظيم الحركة السياسية للجماهير، وتيسير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع، وذلك بتمكين الجماهير التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها بأكثر حرية هذا من ناحية، وتهيئتهم للمشاركة في صناعة القرار السياسي واختيار الحكام بأسلوب مشروع، ويساهم على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي في صفوف هؤلاء وصفوف الصفوة الحاكمة على حد السواء من ناحية أخرى، وبصفة عامة فالمشاركة السياسية التي تنشأ في إطار الأحزاب تأخذ صيغتين، صيغة المشاركة الديمقراطية وصيغة مشاركة التأييد، كما أن التعددية السياسية تطرح أمام المواطنين مجالا

1- أنظر، إسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص ص 384، 389.

أكبر للخيارات السياسية سواء تعلق الأمر بالبرامج التنموية أو باختيار الحكام والقادة السياسيين من خلال ترشيح الأعضاء الأكثر كفاءة لاعتلاء المناصب السياسية والإدارية السامية، وممارسة المسؤوليات وتولي زمام الحكم بمستوياته المحلية والوطنية، بحيث يسمح هذا بالممارسة الديمقراطية بأكثر حرية، ويخضع الاختيار بذلك إلى محكية الكفاءة والجدارة لا لمحكية توارث الصفوية، كما أن هذا يعطي أيضا لجميع المواطنين الأكفاء والقادرين المتطلعين لممارسة المسؤولية حظوظا متقاربة إلى حد ما، وفي مستوى ديمقراطي أكثر قد تكون هذه الحظوظ متساوية.

4- تشكيل الرأي العام:

حيث تقوم الأحزاب بدور هام لإقناع الجماهير ببرامجها السياسية وإيديولوجية العامة عن طريق التنشئة الاجتماعية السياسية، وكذا تكوين الآراء الواعية تجاه المشكلات المجتمعية الواقعية بحيث تبلور لديهم اعتقادات معينة حول هذه المشكلات من خلال ما يتاح لها من وسائل دعائية وإعلامية وكذا من خلال المناقشات العامة.

5- تشكيل مبدأ الفصل بين السلطات وممارسة الرقابة السياسية وتحديد المسؤوليات:

تشارك الأحزاب باعتبارها سلطة رقابية وضبطية في المجتمع بشكل مستمر على احترام مبدأ الفصل بين السلطات كم أنها تمارس حقوق المساءلة السياسية واتسجواب المسؤولين الحكوميين خاصة فيما يتعلق بالقضايا العامة التي تهم الصالح العام، كما

تعمل حثيثا على احترام الدستور وسيادة القانون في تشكيل السلطات وبنائها وأدوارها المختلفة وضرورة احترام مسؤوليات كل سلطة تجاه الوطن والمجتمع.

6- تحقيق الاستقرار والتضمن الاجتماعي ودعم مبدأ المواطنة:

وذلك من خلال التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع، ويتوقف تحقيقها على نجاح النظام السياسي في إنجاز مجموعة من العمليات المرتبطة والمتداخلة معا في آن واحد، كتلك المتعلقة بالتغلغل الجغرافي للنظام في جل أقاليم الدولة وبسط سيطرتها وسلطتها عليها، وأيضا العمل على تخطي الفجوة بين الصفوة السياسية والجماهير من جهة وداخل صفوف الصفوة ذاتها من جهة أخرى، فضلا عن إدماج مختلف الطبقات والجماعات العرقية والسوسيوثقافية داخل المجتمع لتتفاعل مع النظام في إطار هوية وطنية واحدة تؤكد على مفهوم الولاء والانتماء إلى الأمة والدولة الوطنية التي تمثلها بما يضمن دعم واستمرار البناء الكلي للمجتمع وتطويره وتحديثه، وتتأكد قيم المساواة في النظم التعددية خاصة إن عرفت ما يسمى بظاهرة الائتلاف (Coaliition) وتجميع الأحزاب في إطار جبهة وطنية واحدة (National front) من أجل تحقيقي أهداف وطنية مشتركة، ويعمل هذا على تطوير نسق الثقافة السياسية بحيث تصبح تنطوي على قيم المساواة كمعيار أساس، وكذا تطوير القدرة التوزيعية للنظام السياسي، وتطوير قاعدة التوزيع في المجتمعات وإقامة بنائها على أساس "التكافؤ والعدالة" وهذا ما يتطلب استحداث برامج وعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية المناطة للأحزاب، كما أن

التوغل الجغرافي يحقق بدرجات كبيرة التكامل الإقليمي والذي يساعد على التكامل الاجتماعي–السياسي سواء في صفوف الصفوة أو الحاكمة او بين صفوف الجماهير أو بين الإثنين معا من خلال تطوير شبكة اتصالية قوية وفعالة تعمل على تعميق الوعي بالهوية الوطنية الموحدة بين مختلف الطبقات والجماعات، وهذا ما يمثل بحق نشرا لروح المواطنة ومبادئها ودعما لمسارات التحول الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية، خاصة إذا تعلق المر ببلداننا العربية حيث نجد أن الولاء للدولة قد بات مغيبا ومتجها أكثر للولاءات الإثنية والعرقية والقبلية، أين أصبحت العصبية العشائرية (*)[1] وما قاربها تشكل بحق عاملا معيقا لعملية تحول ديمقراطي ناجع وناجح.

الفرع الأول: الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة في بناء الحكم الرشيد:

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديمقراطي، نظرا لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة، فالحزب الديمقراطي هو أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم وبالدولة الديمقراطية، فهو إما حكومتها او حكومة الظل فيها.

توجد هناك علاقة جدلية بين الحكم الراشد وبين المجتمع المدني ومؤسساته كالأحزاب السياسية التي تعتبر مظهر من مظاهر الحكم الجيد إلى جانب شرعية الحكم والانتخابات النزيهة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، والتي هي من بين معالم

1- سمير عبده، تحديث الوطن العربي بين الميكانيكية العقلية والميكانيكية الخرافية، دون طبعة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص 51.

الديمقراطية كما تعكس كبيعة العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتكع المدني ومن بينها الأحزاب أحد اهم محاور حسن الحكم بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية.

فالحكم الرشيد في الحياة السياسية هو من دون أي شك الحكم الديمقراطي، أي المستند إلى مشاركة واسعة من المواطنين في صنع القرار، وفي المتابعة والمحاسبة والمساءلة التي تسمع بإمكانية التداول على السلطة، لأنه لم يكن هناك إمكانية تداول حقيقية للسلطة كانت المساءلة والمحاسبة شكلية[1].

-دور الأحزاب في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد:

حتى تتمكن الأحزاب من القيام بدورها في تطبيق مبادئ الحكم الراشد وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة أنظمة الحكم الديمقراطي الجيد لا بد لهذه الحزاب أن تتصف بما يلي:

1- الاستقلالية.

2- الديمقراطية الداخلية.

3- العضوية. (فتح أبوابها للجمهور).

4- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

1- تقرير مؤسسة فريديش ايبرت، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، ص 60.

تسعى الأحزاب لتجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد بواسطة ما يلي[1]:

-**التجنيد السياسي:** إعداد القيادات ويشتمل القيادة العليا في البرلمان والحكومة وكذلك مستوى الوظيفة الحزبية.

-**التنشئة السياسية:** وغرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة واحترام حقو الإنسان والالتزام بفكرة الشرعية.

-**المساءلة:** يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم و قبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش تمارس الأحزاب وظيفة المساءلة عن طريق وجودها في المؤسسة البرلمانية، وذلك عن طريق السؤال الشفوي (المساءلة التشريعية البرلمانية).

-أو عن طريق وجودها في الحكومة الائتلافية (المساءلة التنفيذية)، وهي مسؤولية الجهاز الحكومي الذاتية في محاسبة نفسه بنفسه عبر مؤسساته الرقابية والمحاسبية.

-المساءلة عبر السلطة الرابعة (الإعلام)، الجرائد والصحف الحزبية.

-المساءلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة (التمثيل القاعدي).

1- تقرير مؤسسة فريدريش ايبرت، مرجع سابق، ص 62.

- الشفافية: تعني توفر المعلومات في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد على اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة، هذا الأمر لا يمكن توفيره إلا بإطلاق حريات الرأي والتعبير وإفساح المجال لحرية الصحافة خاصة الصحافة الحزبية، وهو ما يسمح للمواطنين بالمراقبة والمساءلة.
- **التنافسية السياسية:** يقوم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي يبعده عن دائرة العنف.
- **توسيع قاعدة المشاركة:** حيث يشكل الحزب أحد قنوات الاتصال بين المحكومين والحكام ويفتح المجال للأفراد للاتصال والمساهمة في الحياة العامة.
- **إضفاء الشرعية.**
- **محاربة الفساد:** إن الحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وتداول السلطة يحول دون استفراد حزب سياسي ما بالقوة والنفوذ ويجعل الذي في السلطة محل متابعة ورصد ومحاسبة.

التيار اليميني: وقد اشتمل على الاحزاب الموالية لسياسات المؤسسة الملكية و قد عرفة باحزاب اليمين ,الاداري و منها التجمع الوطني للاحرار, الاتحاد الدستوري الحزب الوطني الديمقراطي, الحركة الوطنية الشعبية , حزب الاصلاح و التنمية وغيرها.

التيار الاسلامي: والدي نشا عن ظروف إقليمية ودولية ومحلية, مثل نجاح الثورة الإسلامية في إيران وإنتقال تأثيرها إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي, ومن ضمن هده

الأحزاب: حزب العدالة والتنمية وقد اشتهر بموالاته للقصر عكس جماعة العدل والإحسان ,أما الجماعة السلفية الجهادية فنشاطها محظور[1].

المستوى الأول :علاقة المؤسسة الملكية بالأحزاب السياسية

وقد مرت بمراحل

أ- خلال فترة الحماية الفرنسية: خلال هده المرحلة كانت هناك علاقة تجانس بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية, حول مطلب الاستقلال لدا كانت الأحزاب السياسية تدعم الملكية وفي هدا السياق قال علال الفاسي :''ليس في المغرب إلا قوات ثلاثة قوة الإستقلال وقوة الجيش التحرير وقوة القصر وأدا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب وإليه كان هناك قوتان في المغرب لا ثالثة لهما قوة حزب الاستقلال وقوة القصر''[2] حيث كان هناك نوع من التكافؤ النسبي بين بين مكونات الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية ودلك بسبب تجمع المصالح تحت سقف مطلب الاستقلال حيث كان هناك تحالف بين الطرفين.[3]

ب- بعد فترة الحماية الفرنسية:خلالها حكم التفاعلات الحزبية متغيرين أساسيين

1- مسعد الخوندي، الموسوعة الجغرافية السياسية، دون طبعة، الجزء 19، دون دار نشر، لبنان، 2004، ص ص 121، 124.

2- أمحمد مالكي، مرجع سابق، ص 132.

3 - Remy leveau :''réussir la transition démocratique au Maroc'' ;www .monde deplomatique .fr/-26 /02/2010.

محافظة المؤسسة الملكية على سلطتها و مركزها المحوري في هرم السلطة السياسية في المغرب حيث لم تكن سلطتها محل نقاش في أي من التعديلات الدستورية[1].

حيث فضل الملك حسن الثاني وكدا الملك محمد السادس القيام بدور الحاكم السياسي بدلا من أن يكون زعيما سياسيا فهدا الأخير يتطلب ضرورة البدء في تحقيق برنامج شامل للتنمية كما يحاول الملك من خلال قيامه بهدا الدور أن يجعل النظام الملكي رمزا للحياد بين القطاعات السياسية والاجتماعية المتعارضة[2].

الثقافة السياسية السائدة على مستوى القاعدة والمستمدة من شرعية تقليدية هي مزيج بين الدين.

وعلى هذا الاساس ظهر انقسام ثنائي بين الحركة الوطنية و المؤسسة الملكية من جهة و داخل الاحزاب السياسية نفسها من جهة و اخرا و قد دار هذا بالأساس حول اشكالية بناء دولة ما بعد الحماية الفرنسية ،حيث كانت الاحزاب الحركية الوطنية تطمح الى زيادة هامش الحريات السياسية و تمثيلها في اجهزة صنع القرار بينها كانت المؤسسات الملكية تحافظ على سلطاتها بل توسع منها و اضافتها الى محاصرتها نشاط الاحزاب السياسية و حظره في كثير من الاحيان، و لتخلق نمن التوازن مع الاحزاب انشأت المؤسسات الملكية احزاب سياسية موالية[3].

1- يونس برادة، الفعل الحزبي و سؤال الديمقراطية في المغرب قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي و جوهر الممارسات الحزبية ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 132.

2- مالكي أحمد، مرجع سابق، ص161.

3- حمدي عبد الرحمان، المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الإفريقي، الطبعة الأولى، مركز دراسات المستقبل الافريقي، دون بلد نشر، 2001، ص 333.

انحصار وظائف الاحزاب السياسية، حيث جعلت المؤسسات الملكية مع الاحزاب من التعددية الحزبية مبدأ دستوري ثابت على المستوى التمثيلي، و تعامل المؤسسات الحزبية مع الاحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الاقتراع و مدى تمثيلها لقاعدة الانتخابية معينة اي ان الاحزاب السياسية في المغرب جرد من وظائفه الاساسية و منها التمثيلية و الوصول الى السلطة[1].

على هذا الاساس كان تمثيل احزاب المعارضة في السلطة متذبذبا ، تراوح مابين الاقصاء و القبول، فعام1958 كان رئيس الوزراء انذاك عبد الله ابراهيم الامين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[2] حتى عام 1963 اين اجريت انتخابات تشريعية حصلت فيها بعض الاحزاب المعارضة على مقاعد في البرلمان، و لكن بسبب التجاذبات بين الاحزاب عجز الدستور عن ضمان سير المؤسسات لاسيما مع رفض الاحزاب فكرة الائتلافية فأعلن الملك حسن الثاني انذاك الحالة الاستثنائية و التي دامت سنوات من 1965 إلى 1970.

عام 1970 اجتمع كل من حز الاستقلال و الاتحاد الدستوري و الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحت "الكتلة الوطنية"*[3] بهدف معارضة دستور 1972، لكن في ذات السنة و على اثر المحاولة الانتقالية

1- يونس برادة، طبيعة النظام السياسي المغرب و جوهر الممارسة الحزبية، متحصل عليه يوم 2010/03/12 من موقع www.aljazeera.net/nr/3d6198-29/01/2008

2- ابتسام الكتبي و عبد النور بن عنتر و آخرون، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 194.

3- مهدي جرادات، الاحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 290.

للجنرال أفقير [1] أعلن الملك احمد الثاني عن نيته في احداث تعديلات دستورية تتيح هامشا أوسع لحركة هذه الأحزاب مما احدث تقاربا نسبيا بين المؤسسات الملكية و من جهة و الكتلة الوطنية من جهة أخرى.

عام 1991 اتسعت الكتلة الوطنية لتضم بالإضافة الى الاحزاب السابقة حزب التقدم و الاشتراكية و حزب منظمة العمل الديمقراطي تحت اسم " الكتلة الديمقراطية المعارضة " لمعارضة.

دستور 1992، لكنن و بناء على مذكرة رفعها ممثلو الكتلة الى الملك بدأ مسار تفاوضي بينها و بين المؤسسة الملكية مابين 1993 و 1996 اصفرى في نهاية المطاف الى حدوث تقارب بين هذه احزاب و المؤسسة الملكية ، حيث حشدت هذه الاحزاب مناضليه للاستفتاء بالإيجاب على دستور 1996 و الذي تضمن حسبهم بعض التعديلات الايجابية منها :

احداث مجلس المستشارين كغرفة ثانية للبرلمان و اعطاء لوزير الاول صلاحية اقتراح وزراء حكومته اضافة الى الانتخاب المباشر لكل النواب (ثلثين يختارهم الشعب و ثلث من طرف الاعيان المخزن)* هذا التوافق افرز مع عرف بحكومة التناوب التوافقي حيث تمثلت المعارضة في السلطة من خلال ائتلاف حكومي ضم سبع احزاب من

1- مجموعة باحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي، دون طبعة، مركز دراسات الوطني العربي، بيروت، لبنان، 1992، ص 458.

*- المخزن تسمية تطلق على النخبة الحاكمة في المغرب و المتمحورة حول الملك و حاشيته من اعيان و رجال اعمال و ملاك الاراضي و زعماء القبائل و كبار العسكريين و مدرا و رؤساء الامن و غيرهم من اعضاء السلطة التنفيذية و يختار المخزن اعضائه عن طريق المحسوبية من خلال استخدام شبكاته الخاصة و هو المسؤول عن توزيع الثروة و السلطة و ذلك لشراء الولاء.

المعارضة في تشريعات 14 مارس 1998 تحت قيادة عبد الرحمان اليوسفي الامين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلا ان ما حدث قد ابعد هذه الاحزاب عن قاعدتها الشعبية ، حيث كان هذا الائتلاف مدفوع من قبل المؤسسة املكية حتى لا يكون هنالك فاعل موحد موتجانس مونافي لها و انما مجزأ ، حيث بقيت هذه الحكومة في السلطة مابين 1998 و 2002 ، بعدها جاءت حكومة ترأسها رجل الاعمال ادريس جطو لعهدتين متتاليتين من 2002 الى 2007 و هذا ما يوضح مدى تأثير المخزن* على عملية صنع القرار في المغرب و أخر تشريعات في ابريل 2007 صار رئيس رئيس الوزراء عباس الفاسي الامين العام لحزب الاستقلال .

و الحقيقة ان هذا التمثيل للمعارضة في السلطة هو بمثابة توفير قنوات تنقص من حدت ضغوط القاعدة لاسيما فيما يخص تدهور أحوال المعيشة ،و هنالك من يرجع دوافع أوساط الشعب المغربي .

المستوى الثاني : المجتمع المدني

وجدت تشكيلات المجتمع المدني منذ عهد الاستعمار و كانت متحدة تماما مع الحركة الوطنية للاستقلال، لكن بعد الاستقلال و حتى الثمانينات من القرن الماضي لم تتقبل السلطة مؤسسات المجتمع المدني خشية من تخالف مع احزاب المعارضة، الا انه مع بداية التسعينات عملت على توطين مؤسساتها، فمثلا تم اشراك منظمات حقوقية في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان كما انه اثناء فترة الملك الحسن الثاني لم تحقق التنمية المنشودة من طرف الشعب و تميزت فترته بالانقلابات و تشكل معرضته قوية، ان انه عرف كيف يحتوها من خلال انشاء هيئات من خلال الالمام بكل القوى السياسية و الاجتماعية بما فها المعارضة مثل المجلس الاعلى لشباب.

عموما يجمع معظم الباحثين على انعدام التوازن بين قوى المجتمع المغربي في مؤسساته الاجتماعية و قوة السلطة السياسية، كما أن سيطرة المؤسسة الملكية على الحياة السياسية و الاجتماعية أدى الى صعوبة بروز نشاطات فعالة لأطراف المجتمع المدني فمؤسساته هي امتداد للدولة و تعد علاقة المخزن أهمها حتى عندما سمحت الدولة نشاط المعارضة عملت من جهة اخرى الى دفع الفئات الموالية إلى إنشاء جمعيات تابعة للنظام لتضم جمعيات عناصر من النخب المحلية الموالية للسلطة[1].

أما الصحافة في المغرب فالمطبوعة لها مقدار واسع من الحرية و حق النقد و لكن ليس بإمكانها ان تهاجم سياسات الملك او تنتقد قراراته اما التلفزيون مملوك للدولة و يخضع لسياستها اما باقي القطاعات الخاصة فيديرها جهاز قريب من الحكم، في عهد حكومة اليوسفي 1998-2002 عرفت الصحافة حرية كبيرة إلا أنها تعرضت لنكسة بعد تجاوزها لنشرها حوار مع محمد عبد العزيز زعيم البوليساريو في نهاية 2000، Le journal للخطوط الحمراء اين صودرت وأوقفت تماما لنشرها مقالا حول علاقة عبد الرحمان اليوسفي بالإنقلاب العسكري في السبعينيات ضد الحسن الثاني، كما Le journalلإشارتها لعدد .2Mأقال محمد السادس الطاقم القيادي لقناة

و مازاد من التحكم في المجتمع المدني هو امتداد سياسة المخزن في المجتمع المغربي التي سمحت بوجود نوع من التباهي بين الحاكم والمحكوم.

الفرع الثاني :تفاعل النظام السياسي مع بيئته الداخلية

تخلل فترة الملك الحسن الثاني العديد من التوترات التي لو لم يتداركها النظام السياسي المغربي لكانت سببا في اختلال توازنه و ربما تؤدي الى سقوطه ، تمثلت اهم

1- حمدي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 334.

هده التهديدات في الإنقلابات العسكرية مواجهة المعارضة و عدم تحقيق التنمية المنشودة .

و لتدارك هده المشاكل و معالجتها تم طرح تجربة التناوب التوافقي لسنة 1998 التي سمحت بصعود المعارضة و توليها رئاسة الحكومة و سبق هده التجربة انشاء العديد من المجالس منها تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لسنة 1990 إنشاء مجلس دستوري بمقتضى دستور 1992 استحداث وزارة حقوق الإنسان لسنة 1993 اطلاق سراح المعتقلين السياسيين و عودة المنفيين من سنة 1991-1994 صعود نقاش حول الإصلاح السياسي و الدستوري ما أدى لميلاد دستور 1996 انتخابات تشريعية لسنة 1997 بمشاركة كل الأحزاب بما فيها المعارضة[1].

و تواصلت هده الإصلاحات لخلق توازنات سياسية مع حكم الملك محمد السادس ، اد قام بإعفاء وزير الداخلية إدريس البصري[*] و رئيس الحكومة غائب و تعيين شخصية غير محبذة لدي رجالات البصري، هدا ساهم في تقوية شعبية المؤسسة الملكية و التفاف القوى الحزبية حولها و الإبقاء على قوة الملكية في إدارة التوازنات السياسية كما سمح المغربي المعارض ابرهام السرفاتي بدخول البلاد و هو ما ترفضه وزارة الداخلية بقوة.

كما واصل الملك محمد السادس في العمل على ملف حقوق الانسان اذ تم تشكيل هيئة الانصاف و المصالحة لمعالجة تجاوزات حقوق الانسان من تعذيبات و اعتقالات و ضحايا العنف المفقودين حيث تعامل النظام بذكاء مع هذه القضايا اين تكمن من ارضاء اغلبية الاطراف ، كما قام محمد السادس بإطلاق صراح عدد كبير من المسجونين ابرزهم عبد السلام ياسين زعيم اكبر حركة اسلامية "العدل و الاحسان " كما عدد قانون العقوبات

1- عبد الواحد عبد بلقصيري، إشكالية الإنتقال الديموقراطي في المغرب و التجارب المقارنة متحصل عليه يوم 2010/02/20 من موقع www.ahewar.org/show.art.

*- تولى منصبه لمدة 25 سنة، لمزيد من التفاصيل في هدا الشأن انظر الى موقع الصحيفة الإلكترونية.

و اعترف بمسؤولية الحكومة عن عمليات التعذيب و انتهاكات حقوق الانسان و انشأ منظمة مستقلة معنية بمكافحة الفساد في اكتوبر 2005 ، و تطرق لحقوق المرأة و حريتها في المشاركة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من خلال اصدار ظهير شريف[1].

بالرغم من تعامل نظام سياسي مع قضايا مهمة و شائكة إلا انه لا تزال هنالك قضايا اخرة لا يزال يدور حولها النقاش ، مثل المؤسسة العسكرية فهي متمثلة في ادارة الدفاع الوطني بدلا من وزارة الدفاع، و هنالك اصوات تنادي بإصلاحها خاصة بعد فضيحة كوتد فوار *اضافة الى التهديد بعودة الارهاب خاصة بعد احداث 11 مارس و 14 افريل 2007 ، و ذالك راجع الى عدم وجود توزيع عادل للموارد ، عدم نجاح الاصلاح الاسلامي الى حد ما ، اضافة الى سهولة سيطرة الفكر التعصبي على المناطق الريفية، و هذا رغم سياسات الادماج التي تحاول ان يطبقها النظام السياسي المغربي في الأرياف و رغم زيادة نسبت الاستثمار الاجنبي داخل المغرب بسبب وحدة التسيير الراجعة لمركزية صنع القرار المجسد في المؤسسة الملكية

- التفاعلات الخارجية*:

بحكم البيئة الاقليمية المتواجد بها السياسي المغربي، اضفى هذا على السياسة الخارجية المغربية نوع من الديناميكية مع المحيط الدولي و الاقليمي و كذا الداخلي ، و أهم القضايا المطروحة على المستوى الخترجي قضية الصحراء الغربية أو ما يسميها النظام المغربي بالاقاليم الجنوبية، تعامل النظام المغربي مع هذه القضية بذكاء اذ استطاع تحقيق اجتماع كل الاطراف الموالية و المعارضة حول قضية الصحراء الغربية ، و من ثم توظيفها سياسيا لحماية

1- يونس برادة، طبيعة النظام السياسي المغربي و جوهر الممارسة الحزبية، مرجع سابق ص 134.

*- قضية اغتصاب فتيات من طرف جنود مغاربة

النظام من الاختلال فالنظام السياسي المغربي عرف انقلابين عسكريين سنة 1971 و 1972* اضافة الى تدهور الاوضاع التنموية بكل مقاييسها الاجتماعية و الاقتصادية و كذا السياسية ، و لهذا بمجرد خروج اسبانيا من الإقليم طالب به المغرب و اعتبره جزء من الوحدة الترابية المغربية، و تم توجه كل الانظار و اشغال بقضية خارجة عن الاوضاع و المشاكل الداخلية ، أما اقليميا فقد انسحبت المملكة المغربية من المنظمة الإفريقية سنة 1984 بعد مؤتمر سنة 1983 تم فيه الاعتراف بالصحراء الغربية عضوا فيها، والمفاوضات لا تزال مستمرة بين المغرب والبوليساريو حول ما تبقى من الصحراء الغربية إذ تم سيطرة المغرب على 80 % من مساحتها وهي الأغنى والأهم.

دوليا: تربط المغرب علاقات وطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية وكذا الدول الأوروبية خاصة فرنسا، وهو ما ساهم في دعم موقف النظام السياسي المغربي عند طرح قضايا مثل الصحراء الغربية.

كما أن علاقة المغرب بإسبانيا رغم وجود بعض القضايا بينهما مثل قضية سبتة ومليلية، إلا أن الأمر يكاد يكون محسوم بين الطرفين وما بقي ما هو إلا محرك يعاد استخدامه في حالة حدوث أزمات داخلية، لتوجيه الرأي العام نحو قضايا خارجية واشغاله عن الداخلية.

فالسياسة الخارجية المغربية هي نتاج تفاعل بيئتين الداخلية من جهة والإقليمية وكذا الدولية من جهة اخرى.

المطلب الثاني: المواقف الداخلية من الاصلاحات:

* – انقلاب للجنرال اوفقير و لهذا الحادثة تم الغاء وزارة دفاع و تعويضها بإدارة الدفاع الوطني.

المواقف المؤيدة للنظام الحاكم:

لم يعد يخفى على أحد أن التطورات الأخيرة التي عرفها المغرب عصفت بالكتلة الديمقراطية المكونة من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية، الشيء الذي فرض على قادتها محاولة إنقاذ دم الوجه وإلى إعادة تفعيل دور الكتلة على الصعيد الوطني، لا سيما وأنهم كلهم كانوا ولا زالوا ينادون بالتغيير وبترسيخ الديمقراطية عبر تفعيل مشروع ديمقراطي حداثي.

وهذا في وقت عملت فيه أحزاب أخرى على التنسيق فيما بينها من تفعيل ضغطها أكثر ونخص بالذكر هنا الأحزاب الحركية وحزب التجمع الوطني للأحرار.

ومن جهة أخرى تحرك اليسار الجذري في اتجاه تفعيل التنسيق بين مختلف مكوناته إلا أنه وبشهادة أغلب المحللين السياسيين، كل هذه التحركات لا زالت مطبوعة بغياب أفق إستراتيجي واضح المعالم ومحدد المقاصد.

ومن المعلوم أن عبد الرحمان اليوسفي سبق له أن حاول تهميش الكتلة من أجل تفعيل كيان أغلبية تضمن استمرارية تجربة حكومة التناوب التوافقي.

والكيد الآن هو أن التحركات ضمن الكتلة تظل مرتبطة بالأساس بالمشاركة الحكومية وبنيل الكراسي وبعيدة كل البعد عن الارتباط بالإصلاح الدستوري والسياسي، أو برؤية محددة المقاصد وإسترتيجية واضحة المعالم.

وبالرجوع إلى الوراء يتبين أن انتخابات 1997 خلقت جملة من الحواجز بين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال الذي رفض التناوب سنة 1994، كما ان تشكيل حكومة عبد الرحمان اليوسفي وممارساتها اليومية أدت إلى خلق تنافر حاد بين الحزب الاتحادي وشبيبته التي اعتبرت

أن طبيعة تجربة حكومة اليوسفي تظل عاجزة على فتح ورشات كبرى وفعلية، وبالتالي تحقيق التغيير المنشود الذي ظل الحزب ينادي به.

ففي فجر القرن الماضي جاء دور الكتلة الوطنية وتكونت من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إلا أن التناقضات الإيديولوجية وتخلخل حزب الاتحاد الوطني وانقسامه أدى إلى موت الكتلة وإقبارها، آنذاك عرفت الحركة الماركسية اللينينية تطورا ملفتا للنظر، ظهرت الجبهة الماركسية اللينينية في سنة السبعينات بفضل منظمة الأمام ومنظمة 23 مارس ومنظمة لنخدم الشعب، وكانت تهدف بالأساس إلى تغيير النظام وإقامة دولة العمال والفلاحين، إلا أن تصاعد موجات القمع في السنوات الرصاصية وبروز جملة من الخلافات السياسية والإيديولوجية والإستراتيجية بين مكوناتها أدت إلى تصفيتها وإنهاء وجودها.

وبعد فترة الجمر والسنوات الرصاصية الدامية ظهرت سنة 1992 الكتلة الديمقراطية التي ضمت حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل الديمقراطي والشعبي وحزب التقدم والاشتراكية قصد المطالبة بالإصلاح الديمقراطي وتفعيل مسلسل التغيير، إلا أن الصراعات تضارب مصالح الأحزاب المكونة لها كبلت عملها وحدت من آفاقه.

وفي الوقت ذاته جاء رد فعل اليمين التقليدي بتأسيس الكتلة الديمقراطية، حيث ضمت حزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية والحزب الديمقراطي، تحت اسم "الوفاق الوطني إلا أنه سرعان ما تلاشت هذه الكتلة، وتأسس التجمع اليساري الديمقراطي، وضم حزب اليسار الاشتراكي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب التجمع

الديمقراطي ومجموعة الوفاء للديمقراطية، وقد سعى هذا التجمع إلى بناء حزب اشتراكي لتحقيق الإصلاحات السياسية والدستورية وتفعيل مسلسل الانتقال الديمقراطي[1].

وقد تعهدت الكتلة الديمقراطية بالعمل على إقرار إصلاح دستوري عميق يضمن ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز سلطة القانون والديمقراطية وتحديث أجهزة الدولة وتكريس فصل السلطات لضمان قيام حكومة تكون ممثلة لأغلبية الشعب المغربي ومتحملة لمسؤولياتها كاملة غير منقوصة، وصيانة حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة والخاصة، وكل ذلك من اجل تلبية طموحات الشعب وتطلعاته وبناء مجتمع عصري يعتمد الإسلام وستند إلى كل المقومات الثقافية والحضارية للمغرب إلا أن الحصيلة على أرض الواقع كانت هزيلة مقارنة لما كان منتظرا ومقارنة لما التزمت به.

ويعتقد الكثيرون أن الكتلة وقعت على صك إعدامها منذ حكومة التناوب، وقد تأكد لخلاصهم، الصراعات موقع لا يمكن للنظام الحاكم أو للفاعل السياسي المغربي أن يقفز عليه، مما جع جماعة العدل و الإحسان في السنين الأخيرة محط اهتمام الداخل و الخارج. و ذلك نظرا للشعبية الكبيرة التي تحظى بها الجماعة داخل الشعب المغربي و للمشروع المجتمعي الذي تحمله، فمنذ نشأتها أعربت جماعة العدل و الإحسان عن موقفها من النظام الحاكم، و قد تضمنت رسالة " الإسلام أو الطوفان"، و هي رسالة موجهة إلى الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1974، هذا الموقف بشكل واضح دون التواء، كما أن "مذكرة إلى من يهمه الأمر" باعتبارها نصيحة موجهة إلى ملك البلاد الجديد سنة 2000 جددت هذا الموقف.

1- عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري والسياسي للمغرب، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 127.

معارضة الجماعة لنظام الحكم ليست كباقي المعارضات اليسارية المتهاوية السابقة باعتبارها أرضية في المنطلق و مادية المقصد، فالجماعة تعارض الحكام لأنهم لا يحكمون شرع الله في غير عنف و لا خوف، و لأنهم يتسلطون على الأمة بالسيف و القهر بعيدا عن الشورى و العدل.

معارضة لا تدعي امتلاك الجواب الوحيد و الأوحد لكل الملفات العالقة بل تروم إلى التغيير الجماعي الذي يشارك فيه الجميع.

النموذج العلماني: حزب الطليعة و حزب المؤتمر الوطني الاتحادي:

أما حزب الطليعة الاشتراكي الذي انشق عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فيمثل الوجهة المقابلة لتشدد العدل و الإحسان في سياق اليسار الراديكالي، فهو يشكك في عملية التحول الديمقراطي برمتها التي جلبت الزعيم الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي للحكم سنة 1998، و يعتقد في وجود خيانة قامت بها بعض الأطراف اليسارية لصالح السلطة أو ما يسمى في المغرب ب " المخزن"، و بالتالي فإن كل انتخابات تجرى، و ليس الانتخابات الأخيرة فقط انتخابات مزورة بالضرورة، تندرج في إطار مصالح المخزن.

يظل الطرف الوحيد الذي يتوجه بالطعن في نزاهة الانتخابات 2002 بالتحديد هو حزب المؤتمر الوطني الاتحادي المنشق سنة 2001 عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، و الذي لم يحز إلا على مقعد واحد، و يأتي تشكيكه برأي المحللين طبيعيا، بالنظر إلى كم المزاعم التي أقام عليها خطابه السياسي خلال الأشهر الأخيرة، و التي

تصب في مجملها في كونه الوريث الشرعي و الوحيد لشعبية و تراث الاتحاد الاشتراكي، في مقابل الجناح الذي استولى على السلطة و تحالف مع المخزن[1].

المطلب الثالث: آفاق الإصلاح السياسي

لكي يصبح المغرب بلدا ديمقراطيا يجب نزع السلطات من الملك و الفصل فيما بينهما و السماح للمؤسسات المنتخبة أمام الشعب من لعب دورها الحقيقي، و لن يتأتى الإصلاح باكتفاء الأحزاب بالتنظير للديمقراطية و انتظارها مبادرة الملك بالإصلاح بل يجب الضغط على الملك لكي يقوم بالإصلاحات الضرورية فالمبادرة لا تنبثق من أعلى بل من فعل الضغط الذي تمارسه القوى السياسية، و مادام انعدام التوازن ما بين القصر و القوى السياسية الأخرى تظل المبادرة بالإصلاح ضعيفة و تبقى مسألة انتهاكات حقوق الإنسان واردة.

و لكي ليتحقق الإصلاح السياسي لابد من وجود قوى سياسية لا يمكن قمعها أو تدجينها و تكون ذات قواعد شعبية و أن لا تكون معتمدة على عطايا القصر، فيوجد في المغرب اليوم ثلاث فاعلين رئيسيين و هم القصر أو المخزن و المعارضة السابقة و الفاعل الثالث و هو الحركة الإسلامية.

الأحزاب الغير الدينية:

بانخراط أحزاب الكتلة في الحكومة و اعترافها بشرعية الملك و لكن مع ذلك فهي تؤيد إجراء إصلاحات سياسية بإقامة ديمقراطية حقيقية بتعزيز سلطات البرلمان لكن ما يعاب على هذه الأحزاب التشابه في برامجها و صعوبة إيصال خطابها,

1: مصطفى القاسمي، مرجع سابق، ص، 282.

إن من الخطأ إقصاء حزبي الاستقلال و الاتحاد الاشتراكي من أي عملية إصلاحية نظرا لامتلاكها لقواعد شعبية مهمة و قد ظهر ذلك في النسب التي حصلا عليها في انتخابات 2002. رغم امتلاك أحزاب الكتلة لقواعد مهمة إلا أن فاعليتها قد تأثرت بصعود الحركات الإسلامية بالمغرب لكن مع مطالبتها بالإصلاح فهي تطالب بدور مركزي للملكية.

الأحزاب و المنظمات الدينية:

في الساحة السياسية المغربية يوجد حزب واحد إسلامي هو حزب العدالة و التنمية و المنظمة التابعة له و هي التوحيد و الإصلاح و هناك منظمة بارزة أخرى و هي جماعة العدل و الإحسان و كلا المنظمتين تنبذان العنف.

إن إضافة الأحزاب الدينية لمسلسل الإصلاح لن يتأتى إلا من خلال مدى و قوة صمودها أمام إغراءات القصر و الدعم المقدم لحزب العدالة و التنمية من طرف المنظمات الإسلامية و مدى رداءة فعل الأحزاب الغير الدينية,

رغم أن حزب العدالة و التنمية حصل على المركز الثالث في انتخابات 2002 و عدم حصوله على ذات المركز في انتخابات 2007 نظرا لقانون الأحزاب المعدل خصيصا ضده بالإضافة إلى تخوف النظام و قدرته على المناورة إلا أنه يعتبر أكثر تنظيما و انفتاحا من الأحزاب الأخرى و أكثر اعتمادا على الديمقراطية الداخلية من الأحزاب الأخرى، و انحدر حزب العدالة و التنمية من حركة العدالة و الإصلاح التي تنحدر بدورها من حركة راديكالية هي الشبيبة الإسلامية و التي تم منعها من تأسيس حزب خاص بها.

تبنت حركة الإصلاح و التجديد سياسة الاندماج مع حزب الاستقلال بصفة أعضائه الاسمية فقط و مع حزب الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية حيث تمكنت

عناصر حركة الإصلاح من السيطرة على الحزب و تحويل اسمه إلى العدالة و التنمية و أصبحت الحركة تدعى بالإصلاح و التوحيد، و إن إصرار الحركة على الاعتراف بها و إتباع الحزب لسياسة حذرة قائمة على النقد البناء للحكومة و الاعتراف بشرعية المؤسسة الملكية كل ذلك ساهم في تحقيق إنجاز المرتبة الثالثة في انتخابات 2002 رغم منع الحزب من الترشح في كل الدوائر و الرابعة في 20017,

و يعتبر مبدأ المشروعية العنصر الموجه لحزب العدالة و التمنية و هو في نفس الوقت نقطة ضعف بالنسبة له نظرا لوجود توجسات حول مدى صمود الحزب أمام القصر أو باكتفائه بدور المنتقد.

تعزيز الإصلاح السياسي بالمغرب

يتعلق بالأحزاب التي تحولت من الخط الثوري إلى الخط الديمقراطي و التي أطلق عليها التقرير الأحزاب العلمانية خصوصا حزبي الاستقلال و حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و إشارته إلى الأزمة التي يتخبطان فيها و التي أدت إلى ترهلهما إلا أن التقرير أشار إلى أهمية هذين الحزبين في أي عملية للاصلاح.

فالحزبان يشبهان حزب العدالة و التنمية من حيث أنهما حزبان تقليديان لكل منهما مركز قيادة في العاصمة و شبكة هامة من المكاتب الفرعية و بالفعل فإن حزب الاستقلال يفاخر بأن لديه أكثر من ألف فرع و هو رقم يقر حزب الاتحاد الاشتراكي بأنه رقم لا يمكنه إدراكه و رغم ذلك فإن الكثير من المكاتب الفرعية ليست لها أداء فعال و هي حقيقة يسلم بها مسؤلوا الحزبين.

غير أن هذين الحزبين لا يشعران أنهما قادرين على منافسة الأحزاب الإسلامية، أما رد فعلهما فهو الاقتراب أكثر من الملكية و هو موقف يهدد بإضعافهما أكثر خاصة أمام المستاءين من الوضع الراهن.

أما كيفية تحول حزب الاتحاد الاشتراكي و حزب الاستقلال من كونهما نواة أحزاب المعارضة إلى حزبين أقرب إلى الحكومة فهي حكاية تكشف عن المقدرة السياسية للسلطة الملكية مع المغرب و عن المعضلة التي تواجهها الأحزاب العلمانية هذه الأيام لقد بدأ هذا التحول مع إقرار الملك الحسن الثاني بالدعوة و إلى جعل الانتخابات العامة في عام 1997 انتخابات تنافسية بهذا أعطى الملك حيزا سياسيا أوسع للأحزاب القديمة لكي تنظم صفوفها لكنه سمح في الوقت نفسه و للمرة الأولى للحركة الإسلامية بأن تشارك في المعترك السياسي بصورة شرعية لقد شكل هذا الانتقال المعروف بالتناوب نقطة تحول تاريخية، في نظام التناوب دخل الحزبين المذكورين من صقيع الخارج إلى دفئ الحكم. نظر الحزبان إلى هذا التغيير على أساس أنه دائم، فلم يتوقعا العودة من جديد إلى هامش الشرعية، أو إلى عودة ملاحقتها باعتبارهما أنهما خطر يهدد السلطة و الأسوأ من ذلك أنهم لم يعودوا قادرين على تصور عودة حزبيهما إلى المعارضة من جديد و ذلك في أفضل الأحوال مثل هذا الوضع يبدو غريبا في الديمقراطيات المعترف بها، حيث يعتبر الوجود داخل السلطة أو خارجها أمرا مؤقتا لا يتوقع له الدوام ألا عبر العديد من الدورات الانتخابية، لكن بالنسبة بلد شهد تناوبا واحدا فقط، خلال نصف قرن من بعد الاستقلال، فإن فكرة بقاء الحزب في الحكومة بشكل دائم لا يثير استغرابا.[1]

إن إصرار حزب الإتحاد الاشتراكي و حزب الاستقلال على استمرارهما في السلطة يعكس أيضا خوف الحزبين من النمو المتعاظم لحزب العدالة و التنمية و حتى منة النمو المتعاظم من النمو المتعاظم الحزب الإسلامي الأخر الأكثر شعبية و هو حزب العدل و الإحسان و حزبا الموالاة المشار إليهما سلفا لا يثقان كل الثقة في قدرتهما على المنافسة فهما حزبان هرمان و إنجازاتهما الأساسية التي وفرت لهما الشرعية و الاحترام، و هي

1: تقرير كرينجي، "الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين"، ص 8/7، متحصل عليه يوم 2010/02/14 من موقع : WWW.CARNEGIEENDOWMENT.ORG

مشاركتهما في النضال من أجل الاستقلال، قد صارت حدثا طواه الماضي منذ أمد بعيد أما إنجازاتهما في الحكومة فهي ليست عظيمة الشأن، فمن جهة تظهر نجاحاتهما محدودة لأن النظام الملكي قد نسب لنفيه كل التطورات السياسية الإيجابية على مدى العشر سنوات الماضية، و من جهة أخرى لم يظهر هذين الحزبين الكثير من الحيوية و لم يقدما، أو يتابعا، تنفيذ برنامج إصلاح الحيوي كما يعترف بذلك بعض أعضائها، لذلك فإن التصاقها بالنظام الملكي كان سياسة حذرة، و بالفعل فإن ثمة محاولات لضم حزب العدالة و التنمية أيضا في الميدان السياسي، بينما تقف الأحزاب العلمانية و المنظمات الغير الحكومية موقفا مترددا من هذه المساعي.

و نتيجة لذلك، تجد الأحزاب العلمانية نفسها عالقة في وسط هذا الوضع لقد أصبحت أحزاب المرحلة الراهنة التي تقف تماما في صف القصر الملكي و لا تجرؤ على تجاوز إرادة الملك و مع أن هذين الحزبين يجادلان بضرورة توسيع سلطات البرلمان و أنه يجب الحد من امتيازات السلطة التنفيذية إلا أنهما يتوقعان أن تأتي هذه الإصلاحات من جانب الملك و في ظل شح الإنجازات، طيلة عشر سنوات في السلطة، بات هذان الحزبان في حاجة إلى حماية القصر لهما في مواجهة القوى الإسلامية الصاعدة، و هكذا عندما وجدت الأحزاب العلمانية نفسها مضطرة إلى القتال على جبهتين، قررت إعفاء نفسها من الصراع على إحداهما، و ذلك بالانضمام إلى الملك.[1]

غير أن التقرير يناقض نفسه فإذا كان يعترف بكون هذين الحزبين قد تحولا إلى حزبين براغماتيين و سعيهما إلى الحفاظ على المكاسب التي حصلا عليها بسبب الذي أدى إلى تدجين الحزبين و تحويلهما إلى خدام للقصر في نفس الوقت يشير إلى دور الحزبين في أي عملية للإصلاح و هنا تطرح إشكالية عن الدور الذي سيقومان به هذين

1 : تقرير كرينجي، "الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين"،مرجع سابق، ص9.

الحزبين في أي إصلاح و التقرير نفسه يشير إلى رغم مطالبة هذين الحزبين بالقيام بإصلاحات لكنهما يكتفيان بالبدائل التي يطرحها القصر، و الشاهد هنا هو التناوب نفسه الذي كان بمبادرة من القصر.

كذلك الانتخابات و دورها في عملية أي إصلاح سياسي فتقرير كارينيجي لم يتحدث عن عامل الانتخابات باعتباره أحد أهم العوامل التي تبرز مدى استعداد النظام ليكون أكثر ديمقراطية فالنظام يتحكم في شكل الاقتراع و نمط التصويت بالشكل الذي يمنع حصول أي حزب على الأغلبية لتشكيل حكومة قوية فتوقع تقرير كارينجي النسبة التي يمكن لحزب العدالة و التنمية أن يحصل عليها و التي لا تتجاوز 20 في المئة من الأصوات فآلية الانتخابات تبقى من الطرق التي تمكن أي نظام من التحكم في رسم الخريطة السياسية لأي بلد بما فيها المغرب، خصوصا مع وجود عوامل مساعدة على ذلك في الواقع القائم، كارتفاع نسبة الأمية (ما يقارب 50 % من المغاربة أميون)، و هيمنة الولاءات القبلية في مناطق واسعة و متعددة من البلاد، فضلا عن عوامل أخرى، يظل التحكم فيها بيد النظام فالانتخابات في المغرب طالما كانت سيفا مسلطا ضد الأحزاب المعارضة للنظام.

في هذا الإطار، يتحدث محمد الساسي–أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الرباط– عن خمس آليات قانونية و سياسية سخرتها إلى حد الآن أجهزة الحكم المغربية لضمان نتائج انتخابية لا تخرج عن أطر معينة، تراها هذه الأجهزة مقبولة لاستيعاب أي تغيير ممكن، و هذه الآليات هي:

أولا: عدم السماح بتخفيض سن الناخبين إلى 18 سنة بدل 20 سنة.

ثانيا: التقسيم الانتخابي، من خلال خلق دوائر انتخابية بمواصفات محددة يعرف مسبقا أنها لا تخدم مصالح تيار سياسي يخشى فوزه.

ثالثا: رفض إعادة وضع قوائم الناخبين من جديد و الاقتصار على مراجعتها.

رابعا: اعتماد صيغة "غير مألوفة" لنظام الاقتراع اللائحي، على نحو بدا أقرب منه إلى نظام الاقتراع الفردي منه إلى اللائحي، حيث فتح المجال على مصراعيه أمام الراغبين في إنشاء أحزاب جديدة، بما يساعد على تشتيت أصوات الناخبين، و ضمان استحالة فوز حزب بمفرده بالأغلبية.[1]

المبحث الثالث : الحياة الحزبية و التجربة الديمقراطية في الجزائر بين الطموح و التحدي

يشكل النظام الحزبي أحد أهم متغيرات النظام السياسي ، تحولت معه التعددية هي الأخرى إلى أهم سمات النظام الديمقراطي ، حيث تلعب دور الحلقة الرابطة بين الحكام و المحكومين من خلال الاعتراف الصريح بمشروعية تعدد القوى و الآراء السياسية ، و حقها في التعايش و التعبير عن نفسها و التأثير على القرار السياسي في المجتمع.[2]

وإذا أخدنا مفهوم التعددية الحزبية بهذا المعنى و قمنا بإسقاطات نظرية لوجدنا أن واقع التجربة الجزائرية مشبع بالاختلالات بشكل لا يحتمل هذا الطرح .

المطلب الأول : :تعددية بمنطق الأحادية

مع سقوط الاتحاد السوفيتي ، انهارت آخر قلاع الشمولية في العالم، و أخذت موجة الديمقراطية تجتاح العالم و قد تبنت النظم التسلطية الأحادية في العالم الثالث بما فيها الجزائر تحركها نحو التعددية لسببين:

الأول : التوجس من استغلال الغرب الديمقراطية كذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية

الثاني : الربط بين الجدلية الانفتاح السياسي و التحرر الاقتصادي من خلال نشاط المؤسسات المالية الدولية في مقدمتها صندوق النقد الدولي .

1: خالد شوكات، "الانتخابات المغربية.. الدولة حددت قواعد اللعبة"، متحصل عليه يوم 2012/02/15، من موقع: www.isslamonlaine.com

[2] /بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004، ص42.

مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي دخلت الجزائر مرحلة جديدة أطلقت معها ديناميكية التحول نحو الديمقراطية و من أجل ذلك شرعت في إصلاحات شاملة سياسية و اقتصادية تحت ضغط قوى خارجية و تأثير عوامل داخلية ، و قد أفصحت الخارطة الحزبية آنذاك عن تضخم غير مسبوق على صعيد التشكيلات السياسية ، و يعزى ذلك لمبررين أساسيين.

الأول :تفاقم الكبت الجماهيري خلال العقود الماضية ، ألم يحن الوقت بعد لتبني الانفتاح ، لقد ذقنا ذرعا بهذه الأنظمة الأحادية التي تآكلت شرعيتها و استنفدت كافة مبررات بقائها و استمراريتها و تمسكها بمجموعة من الذرائع لتأجيل الديمقراطية و التي يمكن إدراجها ضمن الآتي (6):

1- عدم النضج السياسي : ضرورة حماية الشعب من العابثين به .

2- حماية الوحدة الوطنية : ترى نخبة النضال أن التعددية السياسة ستكون خطرا على الوحدة و التماسك الوطنيين .

3- التنمية الاقتصادية و الخروج من التخلف يشكل أولي الأولويات .

الثاني :مرونة الشروط المتعلقة بإنشاء الأحزاب في قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي [1].

فلاحت في الأفق ملامح حياة سياسية تشوبها الفوضى ، العنف و العشوائية .

هذه الظروف كانت كفيلة بأن يصل حد التضخم إلى تشكيل حوالي ستون -60- حزبا و قد نميز ضمن هذه الخارطة الحزبية بين ثلاث مجموعات أساسية هي:

أحزاب النظام و الإدارة ، أحزاب المعارضة و الأحزاب الأخرى .

[1]/ نفس المرجع، ص 50.

المجموعة الأولى :أما أحزاب النظام و الإدارة فهي ثلاثة منذ سنة 1999حتى اليوم ، و تشكل أهم قوى التحالف الرئاسي و هي على التوالي : حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، التجمع الوطني الديمقراطي(RND)و حركة مجتمع السلم (HMS)و بما أنها تشكل أحزاب مشاركة في السلطة فهي تترجم الخصوصية التالية :

1/ ليست لها برامج مستقلة تماما عن السلطة ، كما أنها لا تريد و لا تتصور لنفسها مستقبلا خارج إطار السلطة .

2/ غياب مبررات موضوعية للتحالفات القائمة فيما بينها ، حيث تحول منطق الزبونية السياسية والفرص أفضل البدائل المتاحة لديها .

3/ تآكل شرعيتها الجماهيرية ، خاصة حزب جبهة التحرير بعد تراجعها عن لعب دور الوسيط بين الدولة و المجتمع .

المجموعة الثانية :و تضم أحزاب المعارضة ، نتصورها في أحسن حالاتها في حزب العمال التروتسكي هذا إن حكمنا بوجود معارضة حقا في بنية النظام السياسي الجزائري[1] .

على امتداد عقود لعب هذا الحزب دور "المحامي الشعبي"(7)، باعتباره ناطقا باسم الطبقة العالمية العريضة و قد انتقل تدريجيا إلى وضع المعارض الشرس و المؤازر للنظام ، فهو في الآن نفسه :

- يتكلم بلهجة حادة منتقدا الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية .
- يدعم التوجهات الكبرى للنظام .
- يهاجم المرؤوسين من الوزراء و كبار المسؤولين .
- يساند رئيس الجمهورية .

[1]/ محمد السويدي، علم الإجتماع، ميدانه و قضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 159.

المجموعة الثالثة :مجموع الأحزاب الأخرى تضم عددا لا يحصى من التشكيلات ، متفاوتة من حيث حجمها و نطاق انتشارها الجغرافي ، و من حيث اتساع قواعدها الاجتماعية ، و درجة ما تملكه من تمثيل على مستوى المجالس المنتخبة ، و نشير فيما يلي إلى الوحدات التالية :

– جبهة القوى الاشتراكية (FFS)و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية (RCD) ، لم يستطيع أي منها لعب دور الحزب المعارض القوي ، مع ذلك يمثلان منطقة "القبائل" التي كانت و مازالت مصدر توتر للنظام ، و أن يمثل المنطقة حزبان أحسن بكثير من أن يكون واحدا فقط لأن هناك إستراتيجية لضرب أحدهما بالآخر .

– الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA)التي شكلت الاستثناء في التشريعات الماضية ، لكن بالنظر لإيديولوجية الحزب وجدناها لم تمتلك بعد أدبيات العمال السياسي المحترف[1] .

– علاوة على أحزاب أخرى مجهرية ، حجم أعضائها لا يكاد يتجاوز عدد المؤسسين لها ، و تشكيلات أخرى مزقتها الفتن و الانقسامات السياسية .

و ملخص مشهد الانفتاح و التعددية الحزبية على الطريقة الجزائرية هو كالتالي :

1/ تعددية حزبية بمنطلق أحادي ، فالأحزاب الموجودة على الساحة مفرغة من محتواها ، رافضة لمنطق النضال السياسي للوصول إلى السلطة ، إنما فقط "المشاركة في الحياة السياسية" ، فالظفر بالسلطة بات مرتبط بآليات لا علاقة لها بالمنافسة الحزبية .

2/ خارطة حزبية مضبوطة ، لم تلعب معها الأحزاب دور الوسيط بين الدولة و المجتمع ، حيث قوة أحدهما يعني ضعف الآخر ، توفير الشرعية السياسية و تكوين

[1]/ ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري، من الأحادية إلى التعددية الحزبية، قالمة، منشورات جامعة 08 ماي 1945، 2006، ص 112.

الأغلبية المطلوبة ، و من جهة أخرى النقد في حدود معينة ، و كل ذلك بهدف تحسين صورة النظام و تلميع ممارسته التي بقيت تراوح مكانها في التأرجح بين النظم الفرعية للتسلطية .

3/ إذا كانت الأحزاب تعبر عن نزعات المجتمع بطرق سلمية ، و تضمن تجسيد المشاركة السياسية ، غير أن الجزائر لا يسودها هذا المنطق حيث تركز تفاعلات المشهد الحزبي على حزب يكون الأقوى بالضرورة ، يلعب دور البطولة في تجسيد دور الحزب الواحد و مهامه .

بعد استقراء المشهد الحزبي في الجزائر نخلص إلى ما يلي[1]:

أولا :تعاني الأحزاب أزمة شرعية حقيقية شأنها شأن النظام ، المجتمع و حتى الدولة ، فهي كلها مستويات بحاجة لإعادة بناء شرعيتها من جديد بعد فشلها في إدارة الوضع المجتمعي الراهن .

ثانيا : عجز هذه الوحدات السياسية عن استيعاب القوى السياسية و الاجتماعية ، أي أولئك الراغبون الجدد في المشاركة في الحياة السياسية .

ثالثا :قوة الدمج بين سلطات الدولة و النظام ، فزوال الحكام مرادف لزوال الدولة ، هذه الأخيرة سلطانها ليس موضوع تنافس بين الأحزاب ، كتحصيل لذلك ترجمت رؤية النظام للمشاركة على معنى التعبئة السياسية من خلال التأييد ، الحشد و المساندة لما يتمخض عنها .

رابعا :غياب فكرة المواطنة و الولاء السياسي بين أفراد المجتمع ، مما يعبر عن أزمة هوية حادة ، هجر معها الأفراد ليس مؤسسات المجتمع المدني فحسب ، بل حتى فكرة الاشتغال بالسياسة في حد ذاتها .

[1] / صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري و العولمة السياسية تحول أم تكيف، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني، مستقبل الدولة الوطنية في عصر العولمة و مجتمع المعلومات 06/05/ ماي 2009، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

خامسا :أحزابنا غير مؤهلة لتكون مؤطرا مؤسساتيا لعملية المشاركة الشعبية ، إذ كيف لها أن تروج لديمقراطية النظام و هي لا تحترم مبادئها . فسلوكيات هذه الأخيرة أبعد ما تكون عن تجسيد ما يسمى "ديمقراطية الأحزاب" ، من خلال سواد مظاهر : (الهوة بين القاعدة و القمة في الحزب ، الصراع على الزعامة و الانقسامات رفض فكرة الشريك و الطعن في مشروعية القوى الأخرى المنافسة ،...إلخ) .

و عليه يمكن القول أن الخارطة الحزبية في الجزائر هي مضبوطة ، إذ رغم طابعها التعددي ، إلا أنها تخدم جوهر الأنظمة الأحادية ، و تعطي مظهرا استعراضيا للنظام ، مما جعلها تابعة له و خادمة له أكثر من ارتباطها بالمجتمع ، و بالتالي فقدت الهدف الذي تأسست عليه أصلا[1] .

المطلب الثاني : التحول الديمقراطي في الجزائر: بين التحدي و الطموح :

يشير الانفتاح السياسي إلى " نمو شعور عقلاني لدى نظام حكم الفرد أو القلة ، بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية ، و من ثم قيامه ، نتيجة لذلك ، بتقديم تنازلات سياسية من حيث الشعارات ، و من حيث درجة ضبطه لحرية التعبير و التنظيم أحيانا ، بل و ربما قيامه بتبني بعض آليات الديمقراطية و مؤسساتها مع بقاء مصدر السلطات للحاكم الفرد أو القلة الحاكمة ، مما يعني أن الانفتاح السياسي يعبر عن عدم قدرة السلطة على الاستمرار في الحكم بأسلوب حكمها السابق "(8).

و قد اجتمعت العديد من المحددات الداخلية و الخارجية بمتغيراتها لتصيغ توجه الجزائر نحو الانفتاح بدأ بشكل لافت مع قرار تعديل دستور 1989 ، الذي روج و لأول مرة إمكانية السماح لتبلور التفاعل بين الرأي و الرأي الآخر .

و مهما قيل أو قد يقال عن حيثيات التجربة التعددية في الجزائر ، فهي تبقى منحة من نظام لا يؤمن حكامه بها ، لمجتمع قواه الفاعلة لا تعرفها ، و لم تناضل من أجلها ،

[1]/ عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي في إبتسام الكتبي و آخرون، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 60.

إضافة إلى كونها محض مسايرة لنزعة دولية سائدة ، لا تقوم على أي اعتقاد أن مبدأ الحرية و قيمها أصبحت مطالب الأغلبية في المجتمع .

و قد كان أول اختبار لخيار الانفتاح و التحول أن تصدعت السلطة بشكل غير مسبوق ، توقيف المسار الانتخابي ، رد الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) بالعنف ، والنظام بالعنف المضاد ، دخول الجيش معترك السياسة ، لتسقط البلاد في هوة من التفتيت و انهيار النظام[1].

و رغم هذه النظرة السوداوية ، فقد بلور التقرير التقييمي للسيد رئيس الجمهورية وجهة أكثر طموحا خلال قمة منتدى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (9) المنعقدة بأكرا في جويلية 2007 .

و رغم أن التقرير أثار العديد من النقاط ، إلا أنني سأشير إلى أكثرها أهمية و أشدها حساسية وهي "الديمقراطية و و الحكامة السياسية" حيث تشكل المؤشر الفيصل في تقييم تجربة الإصلاحات الجزائرية و تتمحور حول القضايا التالية :

1/ المصالحة الوطنية :

– أهم تحد رفعته الجزائر في المرحلة المعاصرة .

– عرض قانون "الوئام المدني" للاستفتاء في عام 1999، ثم الميثاق من أجل السلم و المصالحة سنة 2005 .

– بدون استتباب الأمن ، تتحول مشاريع التنمية إلى ضرب من الخيال .

– لازالت تطرح إشكالية المفقودين و تعويض عائلات ضحايا الإرهاب و المغرر بهم من السلك الأمني .

2/ الانتخابات :

[1]/ صالح بلحاج، مرجع سابق.

تقدم في هذا الإطار بعض الضمانات مثل[1] :

– مراقبة القوائم الانتخابية من قبل المرشحين أو ممثلهم .

– تسليم محضر الفرز للمرشحين أو ممثليهم بعد كل عملية فرز للأصوات .

– رغم توجيه الآلية الإفريقية دعوة للجزائر للاستفادة من خبرتها في إدارة العملية الانتخابية.

– الهيئة الناخبة عندنا ليس مالكة للسيادة الحقيقية ، و إجراء الانتخابات ليس بغرض التداول إنما التزكية و الانتخابات الرئاسية الأخيرة (09أفريل2009) خير دليل .

– الانتخابات في الجزائر هي ثلاث أنماط : الاستفتاء ، الرئاسية ، المحلية و التشريعية (10) .

* أما الاستفتاء : فهو تزكية شعبية ، نتائجها إيجابية دائما .

* الانتخابات الرئاسية لا تزال في جوهرها كما في زمن الأحادية ، فالفائز بها معروف مسبقا .

* الانتخابات المحلية و التشريعية ، فتضمن الشرعية و تجددها بصفة دورية كما تضبط الساحة الحزبية [2].

3/ تعزيز دولة القانون:

– نشير إلى التعهدات التي رفعتها الجزائر على مستوى الدولي في موضوع إصلاح الدولة و مؤسساتها كمحاولة لإعادة بناء شرعيتها من جديد .

[1]/ علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مستخرج من الصفحة الإلكترونية
http://assr.org/annoncements/18/invitation.

[2]/ محاضرة معالي الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية، الإتصال المركزي الوطني للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، ألقيت بقلعة المحاضرات، جامعة منتوري، قسنطينة، يوم 14 مارس 2009.

– إصلاح قطاع العدالة ، ترقيته و تقريبه من المواطن .

– محاربة الرشوة و الفساد من خلال آليات مكافحتها و الوقاية منها (صدر قانون رقم 06–01الصادر في20 فبراير 2006) .

– اعتماد الحوار كسياسة لترشيد الحكم من خلال الزيارات الميدانية .

– ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال مراجعة الدستور، بما يكفل تعزيز مكانتها و رفع حظوظها في احتلال مناصب قيادية (11) .

لا شك أن هذا التقييم الذي قدمته الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء هو متفائل جدا ، إذا صرفنا الانتباه إلى حجم التحديات ، العوائق و مآخذ تجربة الانفتاح الفتية في الجزائر ، التي بقيت بين مد و جزر و بين تأمين التحول و خطر الارتداد .

و يمكن أن نلخص أهم تلك التحديات ضمن النقاط التالية :

1/ اصطدام التحول ببنى تقليدية راسخة تستند إلى الأوعية التقليدية و ليس إلى الدولة و شرعيتها ، مما أدى إلى إشاعة الفوضى و احتدام الصراع الاجتماعي بدل تحقيق الاستقرار و التجانس .

2/ استمرار الطابع التسلطي للسلطة السياسية ، كرست لإنتاج و إعادة إنتاج نفس النخب المتحكمة في عملية صناعة القرار ، هذه الأخيرة أفرزها منطق النفوذ و دوائره ، و ترك للشعب أمر التزكية و حسب .

3/ طفو ظاهرة العنف السياسي بعد توقيف المسار الانتخابي عام1992 ، الذي ردت عليه "الفيس" بخطاب العنف و العمل المسلح ، و السلطة بالعنف المضاد لتصبح الجزائر دوامة من اللااستقرار و حمامات دم .

4/ استمرار تدخل المؤسسة العسكرية في إدارة دواليب الشؤون السياسية رغم ما يروج من تحييد لها و اكتفائها بمهمتها الأساسية الممثلة في حفظ الأمن و النظام العام داخليا و خارجيا .

5/ غياب ثقافة سياسية مشبعة بالقيم الديمقراطية على غرار العقلانية ، الرشادة ، و الإيمان بدور الفرد في الحياة السياسية .

6/ عدم فاعلية المجتمع المدني أو بالأحرى غياب المؤسسات السياسية المؤهلة لاستيعاب القوى الاجتماعية الحديثة و تلبية متطلباتها ، مما أدى إلى تعميق الشرخ بين المجتمع و الدولة [1].

إذن فقد أسفر التحول أو بالأحرى الانتقال الذي تشهده الجزائر عن عدم وصول القوى الشعبية الواسعة إلى جهاز اتحاد القرار ، إنما يبقى يتأرجح ضمن المستوى الاستعراضي على نحو :

* تأسيس أحزاب سياسية لا تجد طريقها إلى السلطة .

* حملات انتخابية جوفاء ، لم تعترف يوما بظاهرة الشريك السياسي .

* نقاشات بيزنطية غير ذات جدوى داخل البرلمان .

* ليبرالية صحفية غير مجدية .

المطلب الثالث : آليات تكريس التجربة الديمقراطية في الجزائر:

بعد الوقوف على إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الجزائر ، نشير إلى أن الديمقراطية ليست بالمعطى الناجز الجاهز ، الذي ينتظر منه فقط أن ينزل من صلب

[1]/ صالح بلحاج، مرجع سابق.

الثقافة المجتمعية ، على العكس من ذلك هي معركة حقيقية يسترعي سبر أغوارها ، العمل على ثلاث جبهات أساسية[1] (12):

أولا : جبهة تحييد النفوذ الخارجي :

– الديمقراطية التي تروج لها المؤسسات الدولية هي جزء من إستراتيجية الهيمنة و الاحتواء العالمي الشامل .

– ساهمت أطراف خارجية في دعم بعض الأنظمة التسلطية ، و بالتالي ما كانت يوما مقتنعة بالترويج للديمقراطية في بلداننا .

– بناء قاعدة جديدة في التعامل بين الأطراف السياسية و الاجتماعية المتنازعة ، مما يعني تعليق أحقادها لاستغلال كافة الفرص المتاحة .

– توحيد الجهود سيؤدي إلى نمو نخب وطنية مستقلة من شأنها النهوض بالمشروع الديمقراطي ، و هي صيغة على الرغم من صعوبتها ، إلا أنها ليست مستحيلة .

ثانيا : جبهة إصلاح الدولة :

– تدعيم هامش استقلالية الدولة عن القوى البيروقراطية التي جعلت منها أداة لخدمة مصالح ضيقة من خلال إجراءات ، تشريعات و قوانين جديدة .

– إعادة بناء شرعية الدولة ، فهي تشكل مؤسسة المؤسسات بتدعيم ترسانة الإصلاحات الهيكلية و البنيوية ، التي قد تتحول معها إلى مرجعية فعلية للسلطة الوطنية .

– التأسيس لعلاقة جديدة بين الدولة و المجتمع قائمة و لو على حد أدنى من الثقافة السياسية الديمقراطية و التصور الايجابي للعمل السياسي[1] .

[1]/ و قد رفعت في هذا الإطار الجزائر تحفظاتها على اتفاقية الأمم المتحدة لإزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء.

ثالثا : جبهة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

– تشكل التنمية و الخروج من التخلف و التبعية أهم تحد تواجهه سياسات الإصلاح الوطني في الجزائر خاصة مع التحديات التي باتت تفرزها تجليات العولمة الاقتصادية ، الاجتماعية و الأمنية .

– إذا أردنا تكريس الديمقراطية لابد من الأخذ بكل السياسات التي من شأنها رفع معدلات التنمية و التخفيف من حدة التوزيع اللامتكافئ للثروة .

فالديمقراطية تجد في شروط أو المتطلبات الاقتصادية المقبولة * على الأقل * مناخا ملائما لنمو خيراتها.

– استغلال كل الطاقات الكامنة المادية و المعنوية ، مما يعزز الحفاظ على هامش أكبر من الاستقلالية في القرار الوطني ، حتى لا تبقى خياراتنا رهينة لتوجيهات آليات العولمة ، من منظمة التجارة العالمية (wto)، إلى الشركات المتعددة الجنسيات[2] .

[1]/ حدد هذ الجبهات الباحث برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مقدمة نظرية في خليفة الكواري و آخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.

[2]/ مداخلة مقدمة في إطار أشغال اليوم الدراسي، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في العالم العربي، الذي نظمه قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 11 ماي 2009.

خلاصة الفصل الثاني

نستنتج مما سبق ذكره أن العلاقة بين الأحزاب السياسية و الديمقراطية علاقة جدلية فوجود الأحزاب و تبلورها ارتبط إلى حد كبير بتطور الظاهرة الديمقراطية عبر التاريخ. و قد ارتبطت الظاهرة بوجود ظروف معينة على مستوى العالم تدعم التحولات الديمقراطية مثل تزايد دور المجالس النيابية و المجالس الشعبية في النظام السياسي و القرار بحرية التنظيم و الاجتماع و المشاركة السياسية مما دعم وجود الأحزاب. و في نفس الوقت أسهم وجود الأحزاب كهيئات منظمة تحظى بتأييد شعبي و لها دور هام في الحياة السياسية في تدعيم التحولات الديمقراطية، و أصبحت الأحزاب إحدى الضمانات العملية و المؤسسية للممارسات الديمقراطية.

و لقد أثار موضوع التحول الديمقراطي اهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا سبر أغوار تلك الظاهرة و التعرف على أسبابها و السمات المميزة لها و مدى استمراريتها و العوامل التي تدفع نحو استمرارها من عدمه, و بذلك فقد أصبحت الأحزاب السياسية تمثل العمود الفقري للحياة السياسية المعاصرة و أحد ركائز البناء الديمقراطي، إذ فعاليتها تنضوي عل أهداف واسعة تتمثل في المشاركة بمعناها الواسع السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية أي أن وظيفتها تسييرية شاملة في المجتمع مما يجعلها ملزمة بإظهار الاحترام لقواعد النظام الديمقراطي، و العمل على دعم و إدامة دولة القانون و المؤسسات الدستورية، فالأحزاب السياسية تمثل إحدى الهيئات الرئيسية لامعبرة عن الرأي العام و العاملة على تكوينه، و أنها قادرة على تحمل مسؤولية الحكم بأكبر قدر من الكفاءة و حسن الأداء بما يؤدي إلى تطوير المجتمع و النهوض به, و ترجع أهمية الأحزاب السياسية في السلطة إلى أنها تقوم بالوظائف الرئيسية التالية:

- الرقابة على الصراع من أجل السلطة

- تكوين و توجيه الرأي العام
- التصدي للاستبداد الحكومي
- تنشيط الحياة السياسية في الدولة

و من خلال دراستنا للنظام التونسي و تسليط الضوء على أهم الفواعل في النظام السياسي و نخص بالذكر الأحزاب السياسية يمكن إبراز جملة من الخصائص و الاستنتاجات حول النظام السياسي التونسي في النقاط التالية:

1- يمكن إدراج النظام السياسي في تونس ضمن النظم السياسية التسلطية البوليسية في لباس ديمقراطي,

2- تدخل الرئاسة (الرئيس) و الحزب الحاكم المباشر أدى إلى زيادة المداخلات الغير معالجة و بالتالي عجز النظام و دخوله في أزمة وظيفية.

3- علاقات الاعتماد المتبادل بين قوى المجتمع المدني و هياكل صناع القرار تميزت بالهرمية و فعاليتها كانت رهينة الرئيس عن طريق الحزب الحاكم.

4- التدخل المباشر للرئيس- رغم سلبيته- و ما أعقبه من تغيرات إيجابية كما جعل تونس تنعم بشيء من الأمن و الانتعاش الاقتصادي.

5- هناك تأثير متبادل للمشاكل الداخلية على سياسة الخارجية و للمؤثرات الداخلية على التفاعل مع المحيط الخارجي بالنسبة للنظام السياسي في تونس.

6- إن التوجه نحو الديمقراطية الحقيقية كما تتضمنه من حرية التعبير و المشاركة السياسية و مبدأ الفصل بين السلطات و إجراء الانتخابات الحرة و النزيهة مع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع و التداول السلمي للسلطة وحدها الكفيلة بضمان الاستقرار و الذي هو في الوقت الحالي هش و غير دائم.

أما فيما يخص النظام السياسي المغربي نظريا، تساند كل الأحزاب السياسية تعديل الدستور لتحقيق التحول، لكنها لا تبذل أي جهد للوصول إلى ذلك لكونها منشغلة في الوقت الراهن بتحصين مواقعها ضد الإسلاميين استعدادا للانتخابات أكثر من انشغالها بتدعيم مسلسل الدمقرطة.

و كان الملك قد أكد مرارا أنه لا يرى داعيا لتعديل الدستور، و الأحزاب لا تضغط عليه في هذا الاتجاه، و لن تأتي الإصلاح السياسي من الأعلى بشكل فوري، و لا يوجد هناك لحد الآن أي ضغط من الأسفل يمكن أن يثير انتباه الملك.

و حتى يخطو المغرب باتجاه الديمقراطية، يجب أن لا تنبثق المبادرة، أو ضغط على الأقل، من القصر، بل من القوى السياسية الأخرى. لكن هل من الممكن تصور مسار سياسي يمكن أن يقنع الملك – أو يجبره– على تغيير المنحى و القبول بتقليص دوره؟ هل يمكن أن ينشأ توازن جديد للقوى السياسية بإمكانه تحقيق هذه النتيجة؟ فدون تغيير موازن القوة، قد يصير المغرب بلدا أكثر حداثة و فاعلية، لكنه أكثر ديمقراطية.

و تمثل الأحزاب و المنظمات الإسلامية أكبر تحد لسلطة الملك كما أن من شأنها أن نعطي نفسا جديدا لمسلسل الإصلاح السياسي في المغرب إلا أن ذلك لن يكون بالأمر السهل حيث سيتوقف نجاحها على مدى مقاومة حزب العدالة و التنمية لاستقطاب القصر له و مدى مساهمة المنظمات الإسلامية التي ستكون أمام خيارين: إما أن تسانده في فرض الإصلاح أو أن تذهب مذهب القصر من أجل وقف المد الإسلامي، إلا أن هذا الخيار سيقضي على مسلسل الإصلاح.

الخاتمة:

من خلال ما تم تقديمه ، توصلنا إلى نتيجة عامة مفادها أنه لا يكف الحكم على أداء الأحزاب في الجزائر اعتمادا على الوضع الذي تتمتع به ، إذ رغم شيوع الظاهرة الحزبية التعددية ، علنية النشاط ، المشاركة في الانتخابات ، الوصول إلى الحكومة و البرلمان ، إلا أنها توصف بأنها معدومة التأثير سواء تعلق الأمر بمستوى التأطير الجماهيري أو القدرة التنافسية للوصول إلى التداول على السلطة .

و المناداة بالديمقراطية في الجزائر لم تعبر عن قناعة سياسية حقيقية إنما قرارا سياسيا في أحسن حالاتها و قبل الحكم بوجود أزمة أحزاب هي أزمة نظام ، أزمة مجتمع ، أزمة مفاهيم ،...إلخ .

و هجر الجماهير لها يشير كيف أن السياسة لم تعد رهانا حقيقيا و جذابا بالنسبة للأجيال الشابة ، و مع ذلك تبقى مؤشرا قابلا للنضج في المديين المتوسط و البعيد ، خاصة إذا توفرت له الشروط الملائمة للحركية و النشاط ، و كل هذا في إطار التحولات التي أخذت تجتاح دول العالم الثالث بما فيها التجارب العربية . و خيار التحول نحو الديمقراطية أضحى في زمن العولمة و مجتمع المعلومات واقعا مفروضا أكثر من أي وقت مضى ، و إذا أرادت التكيف مع المعطيات و التحديات المعاصرة ، عليها الاقتناع بأنه لا سبيل لذلك إلا من خلال ترشيد سياساتها و تكريس حكم دولة المؤسسات القائم على الوضوح و الشفافية .

و لهذا وجب تقديم هذه التوصيات:

– تدعيم هامش استقلالية الدولة عن القوى البيروقراطية التي جعلت منها أداة لخدمة مصالح ضيقة من خلال إجراءات ، تشريعات و قوانين جديدة .

– إعادة بناء شرعية الدولة ، فهي تشكل مؤسسة المؤسسات بتدعيم ترسانة الإصلاحات الهيكلية و البنيوية ، التي قد تتحول معها إلى مرجعية فعلية للسلطة الوطنية.

– التأسيس لعلاقة جديدة بين الدولة و المجتمع قائمة و لو على حد أدنى من الثقافة السياسية الديمقراطية و التصور الايجابي للعمل السياسي .

قائمة المصادر و المراجع

❖ الكتب و المؤلفات:

أ/اللغة العربية:

*/ ابتسام الكتبي و عبد النور بن عنتر و آخرون، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

*/ إبراهيم مصطفى و آخرون، إخراج المعجم الوسيط،، الجزء الأول، باب الحاء، القاهرة، مطبعة مصر، 1960.

*/ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دون طبعة، دار الشروق، القاهرة، مصر،2000.

*/ أحمد سفيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.

*/ أحمد البرصان، دوافع و الأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية، حمدي عبد الرحمن، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، عمان، جامعة آل البيت، 2000.

*/ أحمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة، دراسة في التطور السياسي و الديمقراطي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، 2003.

*/ أحمد منيسي، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2004.

*/ أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث و التدريب و النشر، 1999.

*/ إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

*/ إسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999.

*/ إكرام بدر الدين، إتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا، محمد السيد سليم، آسيا و التحولات العالمية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.1989.

*/ السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية في الاجتماع السياسي، الجزء الثالث، الأدوات والآليات، دار المعرفة الجامعية، دون بلد نشر، 2002.

*/ أنطونيو غرامشي، قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة واهي شرفان و قيس الشامي، بيروت، دار الطليعة، 1970.

*/ إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، القاهرة، عالم الكتب، 1983.

*/ علي الدين هلال دسوقي، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، 1999.

*/ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي، دون طبعة، جمهورية مصر العربية، 2004.

*/ توماس بيرتون بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة و تعليق، محمد الجوهري و آخرون، القاهرة، دار المعارف، ط 5، 1981.

*/ جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط 1، 1992.

*/ جون لوكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، غسان سلامة، ديمقراطية من دون ديمقراطي، سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الاسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1995.

*/ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الاجتماعية و أثرها في الفرد و المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، 1986.

*/ حمدي عبد الرحمان، المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الإفريقي، الطبعة الأولى، مركز دراسات المستقبل الافريقي، دون بلد نشر، 2001.

*/ رالف غولدمان، من الحزب إلى سياسة الأحزاب، التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة فخري صالح، مراجعة د. فاروق منصور، عمان، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، 1996.

*/ رمزي الشاعر، الأيديولوجية و أثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة، 1979.

*/ روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد، مراجعة د. علي الدين هلال، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة و الطباعة و النشر، ط5، 1993.

*/ سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية و في الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة، لبنان، دار الفكر العربي، ط 5، 1996.

*/ سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 1982.

*/ سعد الدين إبراهيم، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، بيروت، لبنان، 2005.

*/ سعاد الشرقاوي، علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، 1991.

*/ صمويل هنتغتون، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993.

*/ سمير عبده، تحديث الوطن العربي بين الميكانيكية العقلية والميكانيكية الخرافية، دون طبعة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

*/ عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق و الامكانيات، المستقبل العربي، ع 219، ماي 1997.

*/ عبد الغفار رشاد القصبيي، الرأي العام و التحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.

*/ عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي في ابتسام الكتبي و آخرون، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

*/ علاء خليفة الكواري، الخليج العربي و الديمقراطية، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

*/ فيليب برو، عل الاجتماع السياسي، ترجمة عرب صاصيلا، دون طبعة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

*/ لاسلي ليبسون، الحضارة الديمقراطية ، ترجمة: فؤاد موباقي و عباس عمر، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1980.

*/ محمد أحمد الزغبي، التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي و علم الاجتماع الاشتراكي، بيروت، دار الطليعة، ط3، 1982.

*/ محمود محمد ربيع و إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت، جامعة الكويت، كلية التجارة و الإقتصاد و العلوم السياسية، 1994.

*/ محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة، دار غريب، 1997.

*/ مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو –مصرية، 1975.

*/ مصطفى كامل السيد، تحول ديمقراطي بطيء، الديمقراطية، ع2، مارس 2001.

*/ محمد عابد الجابري، الديمقراطية و حقوق الانسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994.

*/ مهدي جرادات، الاحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

*/ محمد السويدي، علم الإجتماع، ميدانه و قضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

*/ نبيلة عبد الحميد، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دون طبعة، دار الحديث، الكويت، 1977.

*/ هدى ميتيكس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، في: علي الدين هلال و محمود اسماعيل، محمد محرزان، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسي، ط1، 1999.

*/ يونس برادة، الفعل الحزبي و سؤال الديمقراطية في المغرب قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي و جوهر الممارسات الحزبية ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

ب/اللغة الفرنسية:

joseph la palombaraK :political parties and political development. Princeton university press. 1966. Cite par jean Louis quermonnts.

الرسائل و المذكرات

*/ أميرة ابراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب و دور المؤسسة الملكية، 1992/ 1998، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2002.

*/ بلقيس أحمد منصو، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن 1991-2001، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

*/ حسن سلامة، التحولات الديمقراطية و شرعية النظام السياسي في مصر، 1981/ 1939 رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1998.

المداخلات

*/محمد سعد أبو عامود، محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية، بحث مقدم إلى مؤتمر، قضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، 3-4 ماي 2004، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، جامعة القاهرة.

*/مداخلة السيد ياسين، المداخلة الثانية (دون عنوان)، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق.

*/مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري و العولمة السياسية تحول أم تكيف، مستقبل الدولة الوطنية في عصر العولمة و مجتمع المعلومات 06/05/ ماي 2009، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

*/محاضرة معالي الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية، الاتصال المركزي الوطني للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، ألقيت بقلعة المحاضرات، جامعة منتوري، قسنطينة، يوم 14 مارس 2009.

*/مداخلة مقدمة في إطار أشغال اليوم الدراسي، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في العالم العربي، الذي نظمه قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 11 ماي 2009.

❖ المجلات

*/كامل زهيري، موسوعة الهلال الاشتراكية، نقلا عن طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام السياسي، دراسات مقارنة، لبنان، ب. د ن، 1986.

*/المجالي راكان، محددات التنمية السياسية، معوقاتها في الوطن العربي، جريدة الرياض، العدد 13587.

*/محمود محمد ربيع و إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت، جامعة الكويت، كلية التجارة و الاقتصاد و العلوم السياسية، 1994.

*/جي هيرميت، مقدمة: هل هو عصر الديمقراطية؟، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع 128، ماي 1991.

*/نجلاء الرفاعي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية أوروبا و تايوان، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

❖ المواقع الإلكترونية

1/ أكرم سالم، في نظريات الحداثة و التطوير التنموي و حلقة التبعية.
1116233 :// www. Alhiwar. Org/ debal/ show .asp? aid:http
.23/11/2007.

2/ تقرير كرينجي، "الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين"، ص 8/7، متحصل عليه يوم 2010/02/14 من موقع :
WWW.CARNEGIEENDOWMENT.ORG:

3/ خالد شوكات، "الانتخابات المغربية.. الدولة حددت قواعد اللعبة"، متحصل عليه يوم 2012/02/15، من موقع: www.isslamonlaine.com

3/ عبد الواحد عبد بلقصيري، إشكالية الإنتقال الديموقراطي في المغرب و التجارب المقارنة متحصل عليه يوم 2010/02/20 من موقع
.www.ahewar.org/show.art

4/ محمد فال ولد المجتبي، أحزاب اليمين الأوربي المتطرف، محاولة للفهم.
.//al-nahda.com/mix/more:http

5/ نور الدين ثنيو، نشأة الأحزاب السياسية، متحصل عليه يوم 2009/12/12 من الموقع http://www.almohri.com/pages/2-siyaseeya/p13.htm

6/ Polltical Parties : http://www.usinfo.state.gov/products/pubs/principles.

7/ Remy leveau :''réussir la transition démocratique au Maroc'' ;www .monde diplomatique .fr/-26 /02/2010

المحتوى	رقم الصفحة
مقدمة	أ/هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي	72/8
المبحث الأول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية	8
المطلب الأول: التطور التاريخي للأحزاب السياسية	8
المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية	14
المطلب الثالث: وظائف و أدوار الأحزاب السياسية	16
المبحث الثاني: المقاربات المنهجية في دراسة الأحزاب السياسية	17
المطلب الأول: المقاربات المنهجية التقليدية	17
المطلب الثاني: المقاربات المنهجية الجديدة	20
المطلب الثالث: المقاربات النظرية لنشأة الأحزاب السياسية	22
المبحث الثالث: التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي	25
المطلب الأول: الإطار العام لظاهرة التحول الديمقراطي	26
المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي	31
الفرع الأول: معنى التحول	32
الفرع الثاني: معنى الديمقراطية	36
الفرع الثالث: مفهوم التحول الديمقراطي و مراحله	41
الفرع الرابع: تمييز مفهوم التحول الديمقراطي عن بعض المصطلحات التي ارتبطت به	51
المطلب الثالث: عوامل التحول الديمقراطي	56
الفرع الأول: العوامل الداخلية	58
الفرع الثاني: العوامل الخارجية	64
خلاصة الفصل الأول	71
الفصل الثاني: دور الأحزاب السياسية في تفعيل الديمقراطية	129/76

المبحث الأول- دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية	76
المطلب الأول- التفسير النظري	76
المطلب الثاني- المساهمة العملية للأحزاب السياسية	77
المطلب الثالث: دينامية العمل الحزبي وتفعيل التحول الديمقراطي	83
الفرع الأول: الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة في بناء الحكم الرشيد	92
الفرع الثاني: تفاعل النظام السياسي مع بيئته الداخلية	101
المطلب الثاني: المواقف الداخلية من الاصلاحات	105
المطلب الثالث: آفاق الاصلاح السياسي	109
المبحث الثالث: الحياة الحزبية و التجربة الديمقراطية في الجزائر بين الطموح و التحدي	115
المطلب الأول: تعددية بمنطق الأحادية	115
المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر بين التحدي و الطموح	120
المطلب الثالث: آليات تكريس التجربة الديمقراطية في الجزائر	124
خلاصة الفصل الثاني	127
خاتمة	
قائمة المصادر و المراجع	
فهرس المحتويات	